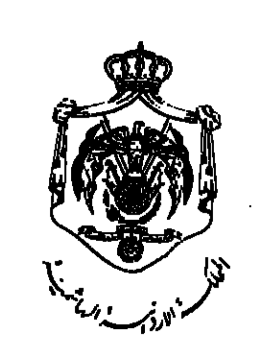


ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة العشرين (اليوم الاول)
من الدورة العادية الثانية لمجلس الامة الثاني عشر
المنعقدة يوم السبت ٢٧ / شعبان / ١٤١٥ هجرية الموافق
٢٨ / ١ / ١٩٩٥ ميلادية .

(المجلد ٣٢)
(العدد ٢٠)

- جدول الأعمال -

هذا من الاصول

الصفحة

٥ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم العكور .

٦ - طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فرح الربضي .

٧ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حاتم الغزاوي .

٨ - طلب معذرة مقدم من سعادة السيد ابراهيم شحدة .

٣) مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء الافخم . ٥

٤) التصويت على الثقة بالوزارة سنداً لاحكام المادة ٤٧ / أ من النظام الداخلي لمجلس النواب .

٥) تعين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

• عينت يوم الاحد الموافق ٢٩ / ١ / ١٩٩٥ م .

صورة من الأصل

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم السبت الموافق ١٩٩٥/١/٢٨ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته العشرون - اليوم الاول - من الدورة العادية الثانية برئاسة **معالي المهندس سعد هايل السرور** وحضور أمين عام مجلس الامة بالوكالة **السيد نذير عطيات** .

وتغيب باجازة من الأعضاء السادة : لا احد

وتغيب بمعذرة من الأعضاء السادة :

د. ذيب عبد الله خطاب ، محمد الذويب توجان فيصل ، سميح الفرح ، عبد الرحيم عكور ، د. فرح الربضي ، حاتم الغزاوي ، ابراهيم شحدة .

وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :

١ - د. عبد الله النسور .

٢ - عبد الكريم الكباريتي .

وحضر من الحكومة

١- سيادة الشريف زيد بن شاكر : رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

٢ - معالي السيد عبد الرؤوف الروابدة : نائب رئيس الوزراء ووزير التربية والتعليم .

٣ - معالي الدكتور خالد الكركي : نائب رئيس الوزراء ووزير الاعلام .

٤ - معالي الدكتور عوض خليفات : وزير الشباب .

٥ - معالي السيد ابراهيم عز الدين : وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

٦ - معالي السيد باسل جردانة : وزير المالية .

٧ - معالي السيد جمال الصرايرة : وزير البريد والاتصالات .

٨ - معالي المهندس سمير قعوار : وزير النقل .

٩ - معالي السيد جمال الخريشا : وزير الدولة .

١٠ - معالي المهندس علي ابو الراغب : وزير الصناعة والتجارة .

١١ - معالي الدكتور عارف البطاينة : وزير الصحة .

١٢ - معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .

١٣ - معالي السيد سلامة حماد : وزير الداخلية .

١٤ - معالي الدكتور عبد الرزاق النسور : وزير الاشغال العامة والاسكان .

١٥ - معالي السيد عادل القضاه : وزيرالتموين .

١٦ - معالي المهندس منصور بن طريف : وزير الزراعة .

١٧ - معالي الدكتور راتب السعود : وزير التعليم العالي .

١٨ – معالي الدكتور عبد المجيد العزام : وزير دولة للشؤون البرلمانية .

١٩ – معالي الدكتور نادر ابو الشعر : وزير العمل .

٢٠ – معالي السيد نادر الظهيرات : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .

٢١ – معالي الدكتور محمد ابو عليم : وزير الدولة .

٢٢ – معالي السيد طه الهباهبة : وزير الدولة .

٢٣ – معالي الدكتور محي الدين توق : وزير التنمية الادارية .

٢٤ – معالي السيد سميح دروزة : وزير الطاقة والثروة المعدنية .

٢٥ – معالي السيد عبد الاله الخطيب : وزير السياحة والآثار .

٢٦ – معالي السيدة سلوى المصري : وزير التنمية الاجتماعية .

وحضر من الأمانة العامة

١ – السيد علي الحسبان .

٢ – السيد محمد الرديني .

٣ – السيد غسان النجداوي .

٤ – السيد عمر الشوابكة .

– افتتاح الجلسة –

معالي رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل أعلن بدء الجلسة ، اصحاب المعالي أرجو الالتزام بمواقعكم ، الزملاء الاكارم نحن اليوم بصدد مناقشة البيان الوزاري الذي تقدم به سيادة رئيس الوزراء في جلسة يوم الاربعاء الماضي .

السيد الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام بالوكالة :

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة .

معالي رئيس المجلس : يعفى ؟

يعفى .

السيد الامين العام بالوكالة :

٢ – الاجازات والاعتذارت .

أ – طلب معذرة مقدم من سعادة السيد سميح الفرح .

ب – طلب معذرة مقدم من سعادة السيد عبد الرحيم العكور .

معالي رئيس المجلس : إذن لدينا طلب معذرة من الاستاذ سميح الفرح ومن الشيخ عبد الرحيم العكور .

السيد الامين العام بالوكالة :

٣– مناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر رئيس الوزراء الافخم .

معالي رئيس المجلس :

الزملاء الافاضل ، قام بعض الزملاء بتسجيل اسماءهم لدى الامانة العامة للحديث في مناقشة البيان .

سأتلو أسماء الزملاء الذين سجلوا اسماءهم وأطلب من باقي الزملاء الذين يرغبون في الحديث برفع الايدي لتسجيل اسمائهم .

الذين قد سجلوا اسماءهم لدى الامانة العامة الزملاء السادة التالية اسماؤهم :–

ابراهيم سمارة ، مفلح اللوزي ، طاهر المصري ، عبد الحافظ الشخانبة ، هاني حجازين ، محمد الحيطي ، جميل الحشوش ، عبد موسى النهار ، فواز الزعبي ، ومحمد الزبن .

من يرغب في الحديث لمناقشة البيان ؟

أرجو الاستمرار في رفع الأيدي .

الزملاء الافاضل بالاضافة للأسماء التي تلوتها الآن سجل لدي ، **فوزي الطعيمة ، علي الشطي ، أنور الحديد ، صالح شعواطة ، أحمد القضاه ، حماد ابو جاموس ، سالم الزوايدة ، طلال عبيدات ، توفيق كريشان ، ونواف القاضي .**

اية أسماء أخرى ؟ بالاضافة الى **فياض جرار ، منير صوبر ، عبد الهادي المجالي ، هاشم الدباس ، أيضاً خليل حدادين ، لزيه عمارين وتوجان فيصل .**

سأستمر بالحديث حسب هذا الكشف وحسب التسلسل ، الحقيقة لا أستطيع أن أفصل الزملاء المتحدثين لهذا اليوم أو الزملاء الذين سيتحدثون غداً . ستستمر الجلسة هذا اليوم قبل الظهر وبعد الظهر . من يصل دوره في الحديث أرجو أن يكون جاهزاً في إعداد كلمته . الاستاذ عبد موسى .

السيد عبد موسى النهار : شكراً معالي الرئيس .

الواقع أنا سجلت أسمي ووضعته على أساس أن يكون غداً ، وهذا مسجل من يوم الاربعاء .

معالي رئيس المجلس : الاستاذ طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات : شكراً معالي الرئيس . أنا سجلت حتى ألقي كلمتي غداً إذا امرت .

معالي رئيس المجلس : فقط أود أن أوضح أنني لغاية الآن لا اعلم إذا كان ستكون هناك جلسة غداً أم لا ، لأن هذا يعتمد على كلمات المتحدثين وعلى وقت هذه الكلمات .

سأستمر في الجدول كما هو مسجل أمامي من ينتهي اليوم الى نهاية الجلسة كان به، إن بقي متحدثين سيتكلمون غداً ، لكن إن لم يبقى متحدثين سانهي الجلسة هذا اليوم .

لذلك ارجو من الزملاء أن تكون جميع كلماتهم جاهزة ، أول المتحدثين الاستاذ ابراهيم سمارة ، تفضل .

السيد ابراهيم سمارة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس .

حضرات الزملاء الأكارم .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته – وبعد .

تدور الأفلاك ، وتمر الايام ، فننتقل من مرحلة بحلوها ومرها ، لندخل في اخرى تمتلىء فيها الآمال والتطلعات ، إلى غد مرتقب آت .. وكما نقوّم الماضي فنحكم له أو عليه ، فإن الشعب ونوابه سيقفون ذات يوم يقوّمون ذاك الغد الآتي بعد أن يصبح جزءاً من الأمس ، وهكذا شأن كل مرحلة عشناها ونعيشها ، فإنها ستصبح بعضاً من الماضي وذكرى منه ، وسيخطّها الزمن في ذاكرة التاريخ بكل مالها وما عليها .

وعليه ، فكل الشعوب والأمم الواعية ترسم حاضرها ومستقبلها بالحكمة والبصيرة ، والتعاون والمشورة ، ذلك لأن خطأً واحداً تستهين فيه اليوم قد يحدد وجود ونوع الوجود لغد الأجيال ومستقبلها ، فيدفع الأبناء والحفدة ثمن ما عملته أيدي الآباء والاجداد .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نعم ايها الأخوة ، ان التاريخ هو المسيرة الواعية للشعوب في كل مرحلة من مراحل عمرها ، وإنّ مراحل التاريخ كحلقات السلسلة ، وإنما تحفظ السلسلة وحدتها وكينونتها بضمان اتصال حلقاتها اتصالاً متّسقاً متوائماً لتكون تلك المراحل متتامة ، فتغدو المرحلة السابقة اساساً للمرحلة اللاحقة والأخيرة استمراراً متكاملاً لما سبقها ... .

صحيح ان لكل مرحلة ظروفها ومشكلاتها ومحدداتها وهي محكومة إلى تلك الظروف والمشكلات شئنا ام ابينا ، ولكن لا سبيل امامنا إلا ان التفاعل بعمق وبصدق وجدّية مع المستجدات والظروف والمشكلات المختلفة كماً ونوعاً ، ما بين مرحلة واخرى ،،، وأن حاضرنا ومستقبلنا رهن بنوع ذلك التفاعل مع الظروف والمشكلات ، وبذلك يكون تاريخنا سجلاً راشداً وحكيماً لإرادتنا ومصداقيتنا وصدقنا ، يكتب له البقاء ، ولا يقذف به في بركة النسيان ... .

معالي الرئيس

حضرات النواب الأفاضل ،

لا شك ان الوزارة الراهنة هي وزارة مرحلة جديدة ومسيرة موصولة من مراحل سبقت ، وذات ظروف ومعطيات ومستجدات ومشكلات من نوع جديد... وكما ان الوزارة التي سبقت وأقولها للإنصاف قادت الأردن في المرحلة الأصعب من تاريخه ، وبذلت قصارى جهدها للعمل لمصلحة الوطن حاضراً ومستقبلاً، وأولت الشؤون الخارجية جلّ اهتمامها ، ولها عذرها ، فإن الوزارة الجديدة قدّر لها أن تقود البلد في المرحلة الاخطر والأدقّ، وأن تبدأ من حيث انتهت الحكومة السابقة ، لتكون دفعاً واستكمالاً لجهود أُختها ، وإن كان ينتظرها تراكم ضخم من المشكلات والتحديات الصعبة في الداخل وفي الخارج ، لذلك فمسؤولياتها كبيرة جداً تتطلب الكفاءة والإبداع الفردي والجماعي ، فثمة غيلان الفقر والبطالة ، والجوع والغلاء ، والاحتكار والاستغلال في الداخل ، وكلها تحديات تقابل بالشجاعة وبالحكمة وبالتصميم ، وبالعقل العلمي المكوّن الناضج ، والخبرات المتنامية المتجددة المطّلعة ابداً على الأحداث من سجل الخبرات الإنسانية .

واما في الخارج فهناك الإجراءات الإدارية والقانونية التي انبثقت عن معاهدة السلام، وتتطلب الوعي التام والبصيرة النافذة وهناك العلاقات العربية الممزقة ، والتي لا بدّ أن تكون لبلد الوفاق ، والتضامن والوحدة ، من دور إيجابي فاعل إزاء رأبها وإصلاحها ، وإن لم يكن له ذنب ابتداءً في تفككها ، وهذا ما علّمنا إياه سيد البلاد وحكيم الأمة جلالة الملك الحسين المعظم .

وقد شرعت هذه الحكومة مشكورة ومنذ الأيام الأولى لممارسة مهامها ومسؤولياتها بالخطوات الإيجابية الحكيمة في هذا الاتجاه الصحيح .. نعم ، وهناك حصار الموت والقتل الجائر على العراق الشقيق ، وهناك القضايا الإسلامية والعالمية والتي تتصل بنا بشكل أو آخر : كالبوسنة والهرسك ، والشيشان ، وما تتعرض له الشعوب المسلمة من هجمات ظالمة، وتنكيل مقصود ، بالإضافة إلى الإتهام بالإرهاب والتعصب . وما ديننا بدين ارهاب ولا تعصب ، ولكن ما يمارس على الشعوب المسلمة ما هو في الحقيقة إلا إرهاب شرير وتعصب أعمى ، لا وجود له في الحنيفية السمحاء ..

معالي الرئيس

أيها الإخوة الزملاء ،

وهذا كله ، وغيره كثير من تحديات ومشكلات الداخل والخارج ، يتطلب منا تجديداً في السياسة الخارجية ، وتجديداً في الإعلام كي لا يكون أسوأ محام لأعدل قضية، وثورة في الإصلاح الإداري لاجتثاث الفساد بكل أشكاله وأنواعه ومصادره ، ووضع الفرد المناسب في المكان المناسب ، والإلتفاف إلى الطاقات الوطنية المبدعة المجربة صادقة

الانتماء ، انسجاماً مع الروح المؤسسية ومتطلبات الإصلاح الاداري ، سيما في هذه المرحلة الاخطر والأدق من تاريخ الأردن ، ولنتذكر قول العجوز لعمر بن الخطاب رضى الله عنه إذ قالت : أما انت ياعمر فأكثرنا مسؤولية ، وستسأل عنا جميعاً يوم القيامة فبكى عمر ...

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

ما اجمل أن تتحقق وحدةُ الهدف ووحدة الموقف ووحدة المصلحة ، ففي ضوء وحدة الاهداف ومصلحة الوطن تكون وحدة المواقف ، وعليه فإن برامج الحكومة من خلال بيانها المقدم الى هذا المجلس الكريم بكلمة سيادة رئيسها ، لهي برامج متوازنة متكاملة تطمح الى تحقيق الازدهار والتقدم للشعب وللوطن ، لذلك فإنني ارى ان اي جهود من السلطة التشريعية باتجاه الحكومة في ضوء بيانها هي جهود لا تصبّ في فراغ ، ولكن في مصلحة الوطن وحاضره ومستقبله ، كيف لا ؟ وعلى عاتقها وعاتق رئيسها تقع الملمّات الصعبة ، وإعادة ترتيب الواقع الاردني في المرحلة الراهنة ، وإرساء دعائم العمل للمرحلة القادمة ، مما يتطلب وأكثر من أي وقت مضى انسجاماً واتّساقاً بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، ليتسنى للحكومة أن تنجز ما قدمته في بيانها الذي جاء عُهداً منها ، وعهداً عليها ، وعليها انجازه ، فالعبرة في الأفعال لا في الاقوال ، والمواعيد من غير تنفيد تبقى مداداً على قرطاس ، وقد مل الناس كثرة الوعود مؤكداً على التذكير بالمفاهيم الراقية في الدولة الحديثة ، دولة القانون والمؤسسات ، ألا وهي : الديمقراطية والتنمية والتحديث ، في إطار تكافؤ الفرص والعدالة ومحاربة الفقر والجوع ، فالديمقراطية شجرة طيبة لا تعيش في ظلال الفقر ، ولا تزدهر في أحضان الجوع والقهر ، والإخلال بالعدالة والمساواة يقتل الإبداع وقدرات الخلق والإبتكار ، ويقود إلى الإحباط وتغريب الولاء والإنتماء .

فمن نصح بصّر ما خان وما قصّر .
وليحفظ الله الأردن ملكاً وشعباً ووطناً .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الان الزميل مفلح اللوزي ، والمتحدث الذي يليه دولة الاستاذ طاهر المصري .

السيد مفلح اللوزي :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته أجمعين

معالي الرئيس

الاخوة النواب المحترمين ،

انطلاقاً من روح التعاون والثقة المتبادلة ، التي يجب أن تسود بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ، وهما تجتمعان تحت هذه القبة المباركة ، فإنني ابارك لسيادة الشريف وحكومته

الرشيدة بالثقة الملكية المتجددة ، التي نقدرها ونحترمها دوماً ، متمنياً لهذه الحكومة أن تحقق الآمال المرجوة منها والأماني المعقودة عليها .

ولكن موقفي هذا ، لا يمنعني من أن أبدي الملاحظات التالية ، التي اوجبتها ظروف تشكيل هذه الحكومة والاتصالات واللقاءات التي رافقتها ، والتي تكرر فيها حدوث وضع لم نكن نريد لمجلسنا النيابي الموقر أن يوضع فيه . فقد كان عدد كبير من النواب نتيجة لظروف التشكيل وملابساته ، والرغبة في الوصول الى الموقع الوزاري ، قد انصرفوا كلياً الى الاتصالات واللقاءات ودخلوا في دوامة اللعبة الوزارية ، والكل يبحث عن موقع وزاري له ، أياً كان هذا الموقع ، وكأن الوصول الى هذا الموقع هو غاية المنى وهدف العمل النيابي ، وأصبح الأمر يأخذ طابعاً يذكرنا باقتسام المقاسم والغنائم ، وأصبح المواطن يتساءل . هل تم انتخاب النواب للقيام بواجباتهم في الرقابة على السلطة التنفيذية والتشريع . أم تم انتخاب النواب ، ليأخذوا دورهم في الأصطفاف بالدور في انتظار الكرسي الوزاري السحري ....

معالي الرئيس ،

ان ما شاهدناه في الأيام التي سبقت تشكيل الحكومة الجديدة ليس من شأنه أن يطور أو يحسن الإداء البرلماني بل يجعل الأداء النيابي هادفاً الى الوصول الى كرسي الوزارة ، وسيترتب عليه خلط الاوراق . واهدار مبدأ فصل السلطات ، ويجعلنا مرة أخرى نحذر من هذا الاتجاه الخطير في مسيرتنا الديمقراطية . وأن ندعوا الى فصل النيابة عن الوزارة ، وأن نطلب من الوزارات عند تشكيلها ومن الحكومات ، أن تجد صيغة أخرى لها تؤمن لنفسها فيه الحصول على الثقة معتمدة على برامجها وخططها وثقة صاحب الجلالة بها . وليس على حشد أكبر عدد ممكن من النواب في الوزارة انني أدرك أن دخول بعض النواب في الوزارات هو أمر يحدث في عدد من الدول ، ولكنه يحدث بأعداد قليلة جداً ، ولا يرتفع العدد في تلك الوزارات بحيث يصل الى النصف او الثلثين من الوزراء ، وصحيح أنه يتوجب التشاور مع النواب والكتل البرلمانية والحزبية حين تشكيل الوزارات ، ولكن ذلك يكون لتسمية مرشحين لدخول الوزارة من غير النواب ممن يمثلون نفس الاتجاهات التي تمثلها الكتل البرلمانية والحزبية في البرلمان وليس لتوزيع المقاعد الوزارية على النواب انفسهم .

معالي الرئيس

اخوالي الزملاء ،

أنني أدرك صعوبة تشكيل الحكومات ، وادرك الدوافع العملية لهذا السلوك . الا أنني أعتقد ، وأدعوا الى ايجاد آلية وطريقة أخرى لا تنتزع النواب من مقاعدهم النيابية التي حملهم الشعب اليها ، ليمارسوا منها الرقابة على الحكومة ، لتحط بهم على المقاعد الوزارية ..... وأذكر أنه في كل مرة يتم اللجوء فيها الى (توزير النواب) فان عدد الساخطين . يكون اكبر من عدد الراضين وان مثل هذا الاتجاه يبرز الخلافات الفئوية والجهوية .

والطائفية . والعشائرية ؛ نتيجة عدم اشراك بعض الفئات . أو الجهات . أو المحافظات . في التشكيلة الوزارية ، وهذا ليس من شأنه تعزيز الوحدة الوطنية والانتماء الواحد ، ويوقظ النزعات الفئوية والجهوية والطائفية ، ويعطي بعض النواب أفضلية على زملائهم . في امكانية خدمة مناطقهم النيابية . بسبب إشغالهم المقعد الوزاري .

معالي الرئيـــــس ،

انني وبكل اخلاص ، وأنا أؤكد احترامي الشديد لزملائي النواب الوزراء . الذين أصبحوا أو الذين كانوا . والذين سيكونون وزراء لأتمنى أن ننصرف نحن النواب الى خدمة ناخبينا ومواطنينا من خلال مهمتنا النيابية ، التي أُنتخبنا لأجلها .

أما اذا قبلنا بسلامة مبدأ اشتراك النواب في الوزارة ، فانني اتساءل ترى كيف تم توزيع المقاعد الوزارية على النواب . ووفق اي معيار ، ولماذا تم تمثيل بعض الجهات شمالاً وجنوباً ، وتم نسيان عمان الكبرى وضواحيها . وعمان هي قلب المملكة النابض ، عمان الكبيرة ، عمان المعتزة دوماً بالحسين العظيم . والتي تتشرف دوماً بوجود أعز الناس من آل البيت فيها ، من سيقوم بالحفاظ على مصالح وتلبية مطالب سكان عمان وضواحيها ، وهل سيقوم بذلك النواب الوزراء . الممثلين للمحافظات الأخرى . التي أتيح لها الفوز بمقعد وزاري أو أكثر .

معالي الرئيـــــس

اخواني نواب الأمة المحترمين .

ان هذا التساؤل تساؤل مشروع في نظري ، ولن يكون هناك رد حاسم عليه ، لأن تحقيق العدالة والانصاف بين جميع المناطق من خلال تشكيل الحقائب الوزارية ؛ هو امر محال ، ما دام الأمر يتم وفق ما أسلفنا .

وانني بكل اخلاص ، أدعو الى اعطاء النواب كافة حقوق وامتيازات الوزراء سواء بسواء ، لأن ذلك سيترتب عليه . انصراف النواب الى أداء دورهم في مجلس النواب وفق مشيئة ناخبيهم . والقيام بالدور المطلوب بين تشريع وتنفيذ .

معالي الرئيـــــس

الاخوة النواب المحترمين ،

أقول هذا وأنا أؤكد احترامي وتقديري ومحبتي الكبيرة لسيادة الشريف . ولاخواني الوزراء النواب منهم وغير النواب .

وأما فيما يتعلق بالبيان الوزاري ، الذي جاء ترجمةً امينة لما ورد من توجيهات رشيدة في خطاب التكليف السامي ، فانني اذ أُقدر كل ما جاء في هذا البيان ، آملاً أن تستطيع الحكومة الموقرة تحقيق ما ورد فيه من آمال وخطط ، وبرامج تهدف الى خير الوطن والمواطن ، وانني أثق بأن الحكومة رئيساً وأعضاء سيبذلون جهدهم ووقتهم لتحقيق ما هو ممكن من هذا البيان ، بشكل تحافظ فيه على

وحدة الاسرة الاردنية وسلامة المسيـرة الداخلية . على ان تبقى متماسكة غنية بقيادتها الحكيمة ونظامها الداخلي .

وأنني في الختام أرجو من الحكومة الموقرة ، ان تولي اهتماماً خاصاً للأمور الداخلية . وأن تقوم بمراجعة البرامج والخطط المتعلقة بالداخل ، وأن تولي اهتماماً الى مطالب المواطنين ، وأخص بالذكر مطالب سكان ضواحي عمان الغربية وهي مطالب مشروعة ، سبق وأن أدلينا بها انا وزملائي نواب عمان وضواحيها في كلماتنا في الرد على خطاب الموازنة لعام ١٩٩٥ . واعادة النظر في قانون الانتخاب . بما يحقق العدالة في التوزيع السكاني والجغرافي .

واخيراً وفق الله الحكومة في اداء رسالتها ، وحفظ الله الاردن من كل سوء في ظل ورعاية القائد الملهم جلالة المليك الحسين المعظم ، أدامه الله لنا ذخراً وسنداً ، وحفظ الله سمو ولي عهده الأمين ، الامير الحسن المعظم .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

معالي رئيس المجلس : المتحدث الآن الاستاذ طاهر المصري والمتحدث الذي يليه الدكتور عبد الحافظ الشخانبة .

دولة السيد طاهر المصري :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

الزملاء النواب المحترمين ،،

مرة أخرى ، يجتمع اليوم مجلسنا الموقر تحت هذه القبة الكريمة للقيام بواجبه الدستوري لمناقشة برنامج الحكومة الجديدة تمهيداً لطرح الثقة بها .

ان التحديات التي يجابهها وطننا العزيز وأمتنا العربية الماجدة في حقبة ما بعد التوقيع على معاهدة السلام ، تجعل من هذه المناسبة امراً استثنائياً يتطلب التوقف عند محطات هامة ومصيرية تجعل من موضوع مناقشة برنامج هذه الحكومة أمراً يفوق في أهميته وابعاده المساق والأسلوب التقليدي في تقييم برامج الحكومات عند تقديمها لطلب ثقة مجلسكم الكريم .

هذه هي المرة الثالثة التي يتولى فيها سيادة الشريف زيد بن شاكر رئاسة الحكومة ، ولكنها المرة الأولى التي يتقدم فيها ببيان وزاري الى مجلسنا النيابي . وقد طالعت ببالغ الاهتمام والامعان البيان الوزاري واستعرضت البرامج والسياسات المذكورة فيه ، فاعجبت به واتفقت مع كل ما ورد فيه . وأتمنى من كل قلبي ان توفق الحكومة في تحقيق ما جاء فيه .

وعدت البيانات الوزارية التي تقدمت بها الحكومات السابقة سواء ما كان منها قبل عام ٨٩ أو بعده ، ووجدت ان تلك البرامج والسياسات والتوجيهات متشابهة الى حد كبير ، ان لم تكن متطابقة مع هذا البيان الوزاري .

فمحاربة الفساد المالي ، والقضاء على

البيروقراطية والترهل الاداري ، ومحاربة الفقر والبطالة ، وتدعيم الوحدة الوطنية وصيانتها ، والارتقاء بالسلطة القضائية الى مستويات عالية من النزاهة والكفاءة والانجاز ، وبناء دولة المؤسسات ، وترسيخ مبدأ سيادة القانون ، وتكافؤ الفرص بين المواطنين ، ووضع الانسان المناسب في المكان المناسب ، وتوفير أحسن الخدمات وبأنواعها للمواطنين كافة ، كلها وكثير غيرها من الشعارات الجميلة موجودة ومؤكد عليها في كل البيانات الوزارية . فأين نحن على ارض الواقع من مثل هذه الشعارات ؟ ان مجرد تكرار ذكرها خلال تلك الحقبة الطويلة من الزمن هو بحد ذاته دليل على عدم النجاح في معالجة القضايا وايجاد الحلول . بل أكثر من ذلك ، فانني أتجرأ على القول ان هذه المشاكل والقضايا تتفاقم وتتعاظم ، وأصبحت معاناة المواطن كبيرة ومؤلمة ، وعمت الشكوى البلاد والعباد .

معالي الرئيـــــس ،

لقد أردت ان اؤكد من هذه المقدمة أن العبرة ليست في البيانات الوزارية المكتوبة بعناية ، بل العبرة في الرغبة في اجراء التغيير الحقيقي وفي الاتجاه الصحيح ، وفي القدرة على التنفيذ ، وفي الارادة على مواجهة الصعاب والمسؤوليات .

وسيادة رئيس الوزراء صاحب قرار وصانع سياسات منذ سنوات طويلة . وتبدأ وتنتهي بين يديه العديد من الخيوط السميكة والرفيعة ، وهو يتحمل هذه المرة مسؤوليات اكثر جسامة من المرات السابقة ، ولديه داخل هيئة الوزارة من الكفاءات والقدرات ما يجعل حكومته قادرة على اتخاذ قرارات اصلاحية جريئة ، وعلى تصويب الاختلالات والانحرافات العديدة ، والبدء ببناء الدولة الحديثة لتدخل القرن الحادي والعشرين ، لتواجه متطلبات السلام مع اسرائيل وتحدياته ونحن نقف على أرجل ثابتة وقاعدة صلبة . ولن نتمكن من ان نضع حداً لمأزقنا السياسية ، خاصة مع الدول العربية ، ولن يكون لنا وزننا السياسي والاقتصادي الذي يشعر به الآخرون ويقدرونه الا ببناء الدولة الحديثة ذات النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي المتميز .

وبناء الدولة الحديثة يتطلب ثورة في المفاهيم والممارسات وارادة في التنفيذ . ولن نقبل من مثل هذه الحكومة ان تتحول الى حكومة روتينية تقليدية تسير فقط الامور اليومية للمواطنين وللدولة . فامكاناتها وقدراتها وفرصتها المتاحة قادرة على تحويل الأردن ذي الموارد الطبيعية المحدودة والمساحة الجغرافية الصغيرة الى بلد كبير بدموقراطيته ومفاهيمه وحداثته وفوق هذا بانسانه .

لقد عانى هذا المجلس خلال الفترة الماضية من الأستاذية المفرطة والانشائية الزائدة . وقد حان الآن وقت العمل الجاد واقتران القول بالفعل .

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

لقد شكا العديد من الزملاء النواب من

ان محافظاتهم ومناطقهم لم تمثل في التشكيل الوزاري . واقول لهم ولكم وللحكومة ان هناك جسماً كبيراً من المواطنين الأردنيين قد أقصوا عن التمثيل في هذه الحكومة وهذا نمط من التعامل بدأ ينمو ويزداد وضوحاً داخل المجتمع الاردني . وكأن هناك من يحاول أن يجعل من مثل هذا الوضع أمراً واقعاً .

هذا بالرغم من الدعوة المتكررة من جلالة الملك الحسين وبأوضح العبارات وأجلاها بأن الوحدة الوطنية عماد من أعمدة الاستقرار والنمو والتقدم في هذا الوطن ، الا اننا ما نزال نرى الهوة الواسعة بين الدعوة وتحقيقها وبين القول والتنفيذ .

ان انتفاء الشعور بالعدالة والاستقرار السياسي لدى قطاع عريض وواسع من المواطنين مضر بالاقتصاد الوطني ومدمر للنسيج الاجتماعي . وينعكس سلبا على مجمل البنية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ، وربما كان الاردن هو من البلدان القليلة في هذا العالم الذي يتوجب على وزير داخليته ان يكون جزءاً من الفريق الوزاري الاقتصادي ؛ فقرارات وسياسات وزير الداخلية لها تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي سلباً أو ايجاباً .

ان دعوة جلالة الملك المتكررة لتساوي المواطنين في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الأصول والمنابت يجب ان يتحول الى ممارسة حقيقية وعلى الحكومة ان تعلن هذا بوضوح وجلاء ، وان تتخذ من الاجراءات ما يكفل تنفيذه والالتزام به .

معالي الرئيـــــس ،

لقد شهد الاردن في العامين الاخيرين تراجعاً ملحوظاً في مدى التزام الحكومة وبعض المسؤولين باحترام الحريات الأساسية ومتطلبات عملية التحول الديمقراطي سواء أكان ذلك على مستوى المؤسسات أم التشريعات أم الممارسات، وفي الواقع فأن أهم أشكال الانحسار قد تبلورت في تجاهل حق المواطن في التعبير عن رأيه من خلال ممارسات رسمية واعلامية جعلت من المعارضة عيباً ، ومن الرأي الآخر عدواً . واعتبرت الانقياد والتهليل وراء السياسات الرسمية مقياساً وحيداً لوطنية المواطن الأردني . لقد كان من الأجدى ان يتم اعتبار المعارضة أمراً صحيحاً ومطلوباً ، وجزءاً رئيسياً من الواقع الديمقراطي في الاردن ، والذي ننشد جميعاً أن يصبح واقعاً مؤسسياً يفوق في صلابته أية ممارسات أو مزاجيات فردية لأي مسؤول او أي حكومة .

وعلى هذه الحكومة ان تمارس ما ورد في بيانها لجهة احترامها لحريات المواطن الاساسية وحقه في التعبير عن رأيه بصراحة وبكافة الوسائل المشروعة ، وفتح تلك الوسائل أمام الرأي الآخر واعتبار ذلك هو المقياس الأهم لالتزام هذه الحكومة بمستلزمات عملية التحول الديمقراطي .

الزملاء الكرام ،،

ان حقبة ما بعد السلام هي الاشد خطورة والأدعى الى وضوح الرؤيا ، فهذه

الحقبة هي التي ستشكل مستقبل هذا الشعب وهذا الوطن . ان وضوح الرؤيا وواقعية التعامل مع المستجدات سوف يكون عاملاً مساعداً لنا على اتخاذ القرارات السليمة . فالشجاعة في صنع السلام ، لا تكفي وقد تصبح درباً من دروب الانتحار ، اذا لم يرافقها سياسات تهدف الى استخلاص العبر مما جرى والى تعظيم مكتسبات السلام ما امكن ومحاصرة وتقليل الخسائر والمخاطر المنبثقة عنه ما أمكن أيضاً . وهذا يستدعي استمرار التشاور بين مختلف قوى الشعب ، الرسمية منها والشعبية ، المؤيدة والمعارضة ، وبما يؤدي الى الابحار بشكل هادىء ضمن عاصفة السلام التي ألمت بالمنطقة ، مما يتطلب توفر برنامج واضح والتزاماً صريحاً من هذه الحكومة بالعمل على محاصرة الذيول السلبية لمعاهدة السلام ، ومنه على سبيل المثال لا الحصر الافراط الساذج في التفاؤل والتطبيع .

وأود بهذه المناسبة أن أتمنى على الحكومة الموقرة ان تتحلى برحابة الصدر ، وأن تتجاوب دون تردد ، وفي الوقت الملائم مع ما قد يطرح عليها من آراء بنّاءة ، وما قد يوجه لها من نصح ومشورة تلافياً لما قد ينتج عن المماطلة او التجاهل من ضرر يدفعها وقوعه الى التراجع عن سياسة أو مبادرة أو عن ممارسة تتبين عدم سلامتها .

معالي الرئيس ،،

الزملاء الكرام ،،

مع السلام ، أو بدونه ، فان البعد العربي للاردن ، وارث الثورة العربية الكبرى ، يجب أن يبقى دائماً العمود الفقري للسياسة الاردنية ، الرسمية والشعبية .

على هذا الأساس ، فان هوية الأردن العربية الاسلامية هي فوق كل المعاهدات وهي اقوى من اي التزام آخر مهما كان نوعه . والقطرية الحادة التي بدأت تأخذ في المجتمع السياسي الأردني معاني وأبعاداً وأشكالاً متعددة هي أيضاً نقيض لمبادىء الثورة العربية الكبرى .

فالأردن لن يبقى اردنا الا اذا كان محصنا بعروبته ومهتديا بنور اسلامه .

وأي محاولة من أي جهة كانت لتفسير التزامات الأردن العربية تجاه نفسه وأمته بأنها تتعارض وبنود معاهدة السلام هي محاولات مرفوضة وتصب مباشرة ضد مصالح الأردن ، وعلينا التصدي لها ومقاومتها .

والمطلوب ، أيها الزملاء الكرام . من هذه الحكومة ان تؤكد صراحة بان هوية الاردن العربية والاسلامية والتزامات الاردن العربية هي الاقوى والابقى وهي الاهم وفوق كل المعاهدات ، بما في ذلك معاهدة السلام مع اسرائيل .

معالي الرئيـــــــس ،،

وكما ان عروبة الاردن هي روحه وضمان وجوده ، فان فلسطين قلبه النابض . لقد كانت فلسطين دائماً أمانة في اعناق الأردن والاردنيين وستبقى كذلك .

ان سيادة واستقلال ومنعة الاردن مطلب فلسطيني كما ان استقلال وسيادة وحرية الدولة الفلسطينية مطلب اردني ولا تعارض بين هذا وذاك . وكما أن هنالك اردنيون من أصل فلسطيني ، كذلك هنالك فلسطينيون من أصل اردني ولا تعارض بين الواقع وذاك أيضاً .

ان هذه الحكومة مطالبة بان تؤكد ، وبما لا يحتمل الشك ، بأن سياستها تتجسد في تعظيم وتوطيد نقاط اللقاء بين الاردن وفلسطين ، وبأننا ، مع ايماننا المطلق والكامل ، بخصوصية العلاقة الأردنية - الفلسطينية وحتميتها ، نترك أمر ترجمتها في المستقبل الى الشعب الواحد في الاردن وفلسطين والطريقة التي يختارونها . وسيبقى الاردن وفلسطين جسدين بقلب واحد ، ولن يتمكن قصيروا النظر وسيئوا النية من التفريق بينهما .

ان ما يجمع بين الاردن وفلسطين واقع وحقيقة والتفريق بينهما عبث ووهم وعلى من يدعي وجود أسس للفرقة ان يقف ويعلنها أو أن يصمت الى الابد .

ان الترابط الاقتصادي بين الاردن وفلسطين والاردنيين والفلسطينيين حقيقة واقعة واقوى من القرارات والاجراءات .

وعلى هذا الاساس ، يصبح التصرف الحكومي الواعي تجاه الفلسطينيين وكيفية التعامل معهم جزءاً هاما ورئيساً من قدرة الاردن وفلسطين على التصدي للتحدي الاقتصادي والتكنولوجي الاسرائيلي ووسيلة هامة لمنع توجه البعض نحو جعل اسرائيل هي حلقة الوصل بين الاردن وفلسطين ، وهو امر ، ان قدر له ان يحدث فسيكون كارثة محققة لكل من الاردن وفلسطين .

معالي الرئيـــــــس ،

ان قدرة الاردن والقطاع الخاص على التصدي للقوى الاقتصادية والتكنولوجيا الاسرائيلية لا يتوقف فقط على الاستقرار الأمني ، كما يحلو للبعض ان يعتقد ، وانما ، بالاضافة الى ذلك وبشكل أساسي ، على الاستقرار النفسي للمواطن واستقرار التشريعات الاقتصادية والاقلال ما امكن من تدخل الدولة في دورة الاقتصاد والقدرة على التأقلم مع حالة الانتقال من اقتصاد محلي يعتمد على الدولة ، الى اقتصاد اقليمي يستند الى المبادرة الفردية والى مأسسة القرار الاقتصادي ، والقضاء على الفساد والمحسوبية والتسيب ، والتوازن الحقيقي والمعلن بين حماية حقوق المواطن المستهلك وحقوق المواطن المستثمر ، والتعامل مع كلا الموضوعين على قدم المساواة بحيث لا تتم حماية احدهما على حساب الآخر .

ان الاختلالات الاقتصادية ، والتي ادت بدورها الى اختلالات اجتماعية ، تزداد باستمرار وتتسع . ولا نريد ان يصبح الحديث عنها عرضاً روتينياً نمر عنه بسرعة وبسطحية بل يجب علينا ان نتصدى لها قولاً وعملاً . والمخاطر الناجمة عن هذه الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت أقوى وأوضح

من أي مخاطر أخرى .

وسيكون من أحد اهم مسؤوليات هذه الحكومة والحكومات المتعاقبة اعادة بناء الطبقة المتوسطة وتوسيع قاعدتها بقدر الامكان . وهذا الامر هو الاسلم والاسرع والانجع في حل مشكلتي الفقر والبطالة . وأمننا الوطني ، الذي يأخذ أمننا الاجتماعي حيزاً كبيراً من تركيبته ، يعتمد بشكل أساسي وجذري على حل هاتين المشكلتين المزمنتين في مجتمعنا .

ولا تغرنكم مظاهر الثراء التي تحيط بنا فانها تعبير عن سوء توزيع الثروة ، أكثر منها تعبيراً عن قوة الاقتصاد وازدهاره .

الزملاء الكرام ،،،

ان قانون الانتخاب قانون اساسي في اي نظام نيابي ديمقراطي . واستقراره من مظاهر الاستقرار السياسي لاي بلد . ومن هنا فانني اطالب الحكومة بان تضع قانوناً انتخابياً عصرياً يسهل على المواطن العملية الانتخابية . وان يكون قانونا يعتمد على اسس ومعايير تهدف الى تعزيز وتكريس النهج الديمقراطي والمساواة بين المواطنين والمناطق الجغرافية وداعماً للوحدة الوطنية .

وأدعوا المجلس الكريم لاعتبار مشروع هذا القانون عندما يقدم الينا من الحكومة ، معياراً حقيقيا لنواياها وتوجهاتها في هذا المضمار .

معالي الرئيس ،

الزملاء الكرام ،،،

لن نضع العصي في عجلات هذه الحكومة بل سنساعدها على تحقيق برنامجها ، ولكننا سوف نبقى نتابعها ، بل نلاحقها ونحاسبها على أي تقصير أو خطأ .

ومرة أخرى أؤكد ان العبرة ليست في رفع الشعارات ، بل في الارادة على التغيير والاصلاح في الاتجاه الصحيح .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،

معالي رئيس المجلس : الزميل الدكتور عبد الحافظ الشخانبة ، المتحدث الذي يليه الدكتور هاني حجازين .

الدكتور عبد الحافظ الشخانبة :

معالي الرئيس ..

الزميلة والزملاء المحترمون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

قبل ان ابدأ مناقشتي لبيان الحكومة ارجو ان تسمحو لي ان اتحدث قليلاً عن واقعنا في هذا المجلس كما اراه . اننا في وضع صعب جدا ، واداؤنا اقل بكثير من الطموحات ومن الامال المعقودة علينا من قبل شعبنا . ولا اعرف كيف ومن اين بدأ مفهوم النائب السياسي ونائب الخدمات فالاصل اننا سلطة تشريعية مهمتها التشريع والمراقبة والمشاركة والعمل على تحقيق دولة المؤسسات والقانون .. لكن عندما

تنامى مفهوم نائب الخدمات انقلبت كل الاسس والموازين فاصبح هم النائب الاساسي ان يحقق لمنطقته مزيدا من الخدمات ومزيدا من المكاسب .. بالرغم من اننا وكما يفترض نواب لكل الوطن ولكل الامة ويجب ان يكون اهتمامنا بكل مناطق الاردن واحدا وان نطالب معا للمنطقة الاكثر احتياجا لهذه الخدمة او تلك .. وان نطالب معا بمزيد من الاهتمام في هذه المنطقة او تلك وخاصة اننا نتحدث عن الاردن الصغير بمساحته وبعدد سكانه نسبيا ويستطيع اي نائب ان يكون على اطلاع كامل على ظروف كل قرية من قراه وليس فقط عن كل مدينة .. فهل يجوز ان يكون حجم مطالبنا بهذا الشكل ونريدها في سنة واحدة وتحتاج لاضعاف الموازنة بالكامل فعلينا زملائي ان نعيد النظر وان نقول فعلاً انه يجب اعطاء الاولوية لهذه المنطقة او لتلك .. وهل مهمة النائب ان يطالب ببناء مدرسة او عيادة صحية او طريق ؟؟

فلماذا توجد اذا وزارات خدماتية ؟؟ ولماذا توجد لها مديريات في كل محافظة ولواء ؟؟ اذن هي مقصرة بواجبها ولا تقوم بعملها كاللازم وحينئذ علينا ان نحاسب الوزراء المسؤولين عن هذه الخدمات .. الذين عليهم واجب ان يعرفوا سلفا .. ان المدرسة الفلانية لم تعد تفي بالغرض ولا بد من توسيعها او لا بد من بناء مدرسة جديدة دون ان نطالب نحن بذلك وهذا زملائي ينطبق على العيادة الصحية والمستشفى والطريق والبريد .. الخ

لكن اذا كان هنالك اهمال متعمد بمنطقة ما فعلينا ان نحقق في اسباب هذا الاهمال ، اما الكارثة الاخرى فهي التعيينات والتي وبسبب الضغط الهائل في الواقع علينا من اهلنا في معظم دوائرنا الانتخابية اضعفتنا كثيرا امام السلطة التنفيذية بسبب استجدائنا المتكرر للوزير من اجل تعيين حارس او سائق او مراسل وفي احسن الاحوال وظيفة على الفئة الرابعة وليتنا كنا نطالب بتعيين امينا عاما او سفيرا او مديرا . لقد حولتنا هذه المطالب من مشرعين للسلطة التنفيذية ومراقبين لها الى مستعبدين .. لذلك صارحت وساصارح اهلي في دائرتي الانتخابية انني لن اطالب بمثل هذه المطالب بعد اليوم ولكنني اتعهد ايضاً ان اراقب كيف تتم التعيينات في كافة الوزارات والدوائر وساستجوب كل مسؤول اذا لم يلتزم بالانظمة والقوانين ، واذا بقي يستحوذ على كل الشواغر لدائرته ولأهله ومحبيه . فهذا ايها الزملاء وطن وليس مزرعة لاحد .

اما الجانب الآخر والذي اضعف ويضعف اداءنا وهو استيزار النواب وتهافت البعض على هذا المنصب البراق ، ولذلك اسباب كثيرة اذكر بعضها .

اولاً : الامتيازات الكثيرة الممنوحة للوزير وغير المتاحة للنائب من تحسين للراتب وللتقاعد والسيارة والسائق .. الخ .

وهذا الخلل والفروق الهائلة بين السلطتين يجب ازالتها عن طريق منح النائب نفس امتيازات الوزير بل لتكن اكثر منها وهذا برأيي

حق . وبرأيي النائب المنتخب من قبل الناس يستحق اكثر من الوزير وان نتخلص من التبريرات غير المقنعة عن ان هذا متفرغ وذاك لا .. فهذا الكلام غير دقيق بالنسبة لاكثرية النواب . بل تقع على عاتق النائب مسؤوليات اكبر واكثر من مسؤوليات الوزير . ومن اجل ، ان لا يساء فهمي فلا مانع من ان يطبق ذلك ابتداءً من المجلس القادم .

ثانياً : احساس النائب انه اذا اصبح وزيرا سيتخلص من عبودية الاستجداء في التعيينات ويصبح هو صاحب القرار يعين كما يشاء وكما يحلو له . وهذا يتطلب منا ان نعيد النظر باسس التعيينات واعادة دراستها والزام الحكومة بما يحقق العدالة ويفوت الفرص على المحسوبية والواسطة . ليس فقط ما يتم من خلال ديوان الخدمة المدنية بل ايضاً التعيينات بعقود والتعيينات على الفئة الرابعة وسحب هذه الصلاحيات من الوزراء .

ثالثاً : آلية مراقبة السلطة التنفيذية ، والتي تتم الآن بشكل قاصر وغير فاعل عن طريق اعادة النظر في المادة " ١١٩ " من الدستور وذلك لاعطاء ديوان المحاسبة صلاحيات اكثر وتمكين النواب من الحصول على كافة المعلومات اللازمة عن الامور المالية والادارية بتقرير مفصل في كل شهر وتهيئة الظروف اللازمة لتحسين ادائنا وذلك عن طريق تزويد المجلس بمستشارين ماليين وقانونيين من ذوي الخبرة والكفاءات العالية فلا يمكن ان يكون النائب لو كان عبقري زمانه ان يلم بكل الامور مهما اتسعت ثقافته ومعرفته .

زملائي الاعزاء ،

ان هذه بعض الافكار التي من شأنها ان تحسن اداءنا وتقلل من التهافت على الاستيزار بالرغم من ايماني بضرورة مشاركة النواب بالحكومة لكن دون تهافت وسيتعزز النائب كثيراً قبل ان يوافق ولن يوافق اذا لم تعرض عليه الحقيبة المناسبة .

اما ما يجري الآن فهو غير مرض وغير مريح .

اما بالنسبة لمناقشة بيان الحكومة فسأحاول قدر الامكان عدم الدخول في التفاصيل ولكنني اريد بعجالة ان اذكر ببعض الثوابت التي وردت في كتاب التكليف السامي باعتباره الدليل والمنارة التي توضح معالم الطريق للحكومة .

١ - اننا على مشارف مرحلة جديدة لها معطياتها ومتطلباتها وهذا يعني مرحلة ما بعد السلام وما على الحكومة ان تفعل تجاه الذين تفاءلوا وبنوا امالاً كبيرة .. لم يلمسوا شيئاً منها الى الآن .

٢ - الاصلاح الجذري في مجالات الاقتصاد والتربية والادارة وترسيخ العدالة الاجتماعية .

٣ - التصدي لمشكلتي الفقر والبطالة مما يتطلب تنمية شاملة في مجالات الاقتصاد والاستثمار والاصلاح

الاداري وتهيئة الفرص للقطاع الخاص ليؤدي دوره الوطني في النهوض الى جانب القطاع العام بالصناعة والزراعة وغيرهما .

٤ - توفير الرعاية الصحية لأكبر شريحة من المواطنين وتوسيع مظلة الضمان الاجتماعي ودعم الصناديق التي تقدم المساعدات للعائلات المحتاجة .

٥ - الاهتمام الكبير بالزراعة واقامة السدود واستغلال المياه على افضل صورة واكملها .

٦ - السعي نحو الوصول في السنوات القليلة القادمة الى الصورة الكاملة لدولة المؤسسات والقانون دون ان تطغى سلطة على اخرى .

٧ - وضع خطط واضحة ومدروسة .. وبرامج زمنية لتحقيق ذلك .

هذا بعض ما ورد في كتاب التكليف السامي ولنرى مدى استجابة بيان الحكومة لذلك .

وسأبدأ بآخر نقطة التي تتطلب وضع خطط واضحة ومدروسة ، وبرامج زمنية لتحقيقها .

فبكل صدق وامانة وانا استمعت لبيان الحكومة بشكل جيد وقرأته مرات عديدة فلم اجد فيه خطة واضحة واحدة . ولم تلزم الحكومة نفسها لتحقيق اي شيء في فترة زمنية محددة مهما كانت طويلة . وبالعكس تماما كل ما نجد في هذا البيان كلاماً عاماً وحقيقة جميلاً ويصلح ان يكون بيانا لأي حكومة كانت في اي بلد من بلدان العالم الثالث والتي معظمها تعاني من نفس ما نعاني . فمثلا يتحدث كتاب التكليف عن الاصلاح الاداري وهذا يعني ضمنا ان هناك فساداً ادارياً ، فكيف تنوي الحكومة اصلاحه ؟ يقول البيان :

وفي مجال الاصلاح الاداري والتنمية الادارية فان الحكومة عازمة على الاستغلال الامثل للموارد البشرية ورفع كفاءتها وتنمية اتجاهاتها الايجابية نحو الوظيفة العامة وتشجيع التأهيل والتدريب لمختلف المستويات الوظيفية ، وتطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة الى ان تصل الفقرة للقول ان حكومتي عازمة عزما اكيداً على ضمان العدالة والنزاهة في جميع اجراءاتها . الخ الفقرة ، هذا يا اخواني كلام جميل جداً ولا نستطيع ولا نملك ان نرفضه ولكنه كلام عام لا يحقق الطمأنينة بأنفسنا ولا يقنعنا ان شيئا سيتغير ، فمنذ عشرات السنوات ونحن نسمع نفس الكلام ولكن المشاكل تتعمق وتتجذر واسمحوا لي ان استشهد بما اقتبس احد زملائنا من مذكرات الشهيد المرحوم هزاع المجالي عندما كان نائباً عام ١٩٥٦ اذ يقول :

« مشكلة الجهاز الاداري وضرورة تطهيره مشكلة متمادية متقادمة العهد . عرض لها اكثر البيانات الوزارية فما كانت حكومة جديدة تلي الحكم في هذا البلد الا وتبادر في بيانها الوزاري الى القول بانها عازمة على تطهير

الجهاز الاداري وهذا ولا شك دليل على ان هذا الجهاز قد امتدت اليه يد الفساد في بعض اجزائه على الاقل . والبديهي ان يكون ولاء الموظف للقانون والنظام وان تكون الكفاءات العلمية والخلقية ومدى الخبرة العلمية هي الاساس الذي يعول عليه في انتقاء الموظفين . غير ان اعتبارات شتى قد تفاعلت في تكوين هذا الجهاز فانتابه الضعف واقتحمته العيون فكاد يخرج عن الغايات التي قام من اجلها .

ويستمر الشهيد فيقول : ودراسة شاملة لأحوال هذا الجهاز اليوم وتطوراته تبرز لنا بصورة جلية الدوافع التي تكمن وراء الفساد الذي تخلله . وهذه الدوافع تتحمل وزرها الحكومة ، فبدلاً من ان يكون الولاء للقانون والنظام والدولة ارادوا ولاء لهم وتحت تأثير هذا الفهم الخطير لجأت الحكومة الى تحطيم القواعد السليمة التي يجب ان تأخذ في صدد التعيين والترفيع والنقل فكانت تحدث الاستثناءات وتخص بها « زلمها » ومن كان من انصارها او من انحاز الى صفها المزعوم وكثيرا ما اقصت عن حقول الدوائر المرتكزة على كفاءات اناسا مشهودا لهم تلك الكفاءات لا لشيء الا لانها لا تأتلف وميولها .

وبهذا قبله اختل ميزان العدالة ومبدأ تساوي الفرص وانكمشت ثقة الموظفين في النظام العام ، بل وتلاشت كليا في بعض الاحيان واصبح هم المتوظف او الموظف تبعا لذلك تدبير شأنه بطرق ولو ملتوية لتأمين مستقبله باسرع وقت ممكن لانه لم تعد الثقة بقدرة النظام على حمايته وانصافه ، تخيلوا ايها الزملاء هذا كلام لنائب قبل اربعين عاماً ونفس المشكلة هي هي والحكومة تردد نفس القول في كل مرة . وعلى شاكله هذا يتحدث البيان عن التصدي لكافة المشاكل كالفقر والبطالة . فمنذ ان انتهت حقبة الطفرة الاقتصادية وكل الحكومات تتحدث عن الحلول لمشكلة البطالة . ولكنها وللاسف تتنامى بشكل مذهل فهناك "١٠٦" الاف طلب في ديوان الخدمة المدنية وهؤلاء المؤهلون علميا من التوجيهي الناجح فما فوق .. بينهم ٢٥ الفا من حملة دبلوم كليات المجتمع معظمهم يحملون تخصصات تعليمية ولا يوجد امكانية لتوظيفهم في مهن تعليمية ، وبالرغم من ذلك ، هذه الكليات لا تزال تعمل وتدرس نفس التخصصات التي لا تلزم احدا ولا يمكن تعيينهم ، ناهيك عن ما يزيد على ماية الف عاطل عن العمل من خريجي مراكز التدريب المهني ومن الذين لم يحصلوا على شهادة الثانوية العامة .

وخاصة ان التسيب من المدارس يرتفع في كل عام حيث زاد على ١٢٪ بينهم عدد كبير من الصفوف دون السادس الأبتدائي . هذه المشكلة حضرات الزملاء بحاجة لحل ولا يمكن ان يتم ذلك الا بالتنمية الشاملة وعن طريق اقامة مشاريع انتاجية كبيرة مولدة لفرص العمل . وهذا لا يمكن ان يتم الا ان تقوم الدولة نفسها على ذلك وبمشاركة القطاع الخاص . وكما تعلمون فجميع استثمارات القطاع الخاص في عام ١٩٩٤ المسجلة في وزارة

الصناعة والتجارة هي ٣٨٨ مليون دينار شاملة المحددة والمنجرة التي برأسمال الفي دينار الى المصنع والشركة التجارية وغيرها . وقسم كبير من هذا الاستثمار هو استثمار وهمي وفقط على الورق لتسجيل ما يسمى المكاتب الاقليمية للحصول على سيارة دون جمرك وغيرها .

فلا بد من اعادة النظر بوجوب ، وكما اشار كتاب التكليف السامي اعطاء استثمارات القطاع العام الاهتمام الذي تستحق . وهنا لا بد من التذكير ثانية ان استثمارات مؤسسة الضمان الاجتماعي غير مرضية . فهذه المؤسسة التي تملك ما يزيد على اربعماية مليون دينار نقداً لا تعرف ماذا تعمل بها غير التجارة بالعقارات والاسهم وايداعها في البنوك . ناهيك عن مؤسسة الاستثمار التي لم تدخل للموازنة في عام ١٩٩٤ سوى ثلاثة عشر مليون دينار من استثمارات قيمتها الحقيقية تزيد على خمسماية مليون دينار .

هذا الذي يتطلب خطة من الحكومة ويمكن ان يسهم فعلاً في توليد فرص عمل كثيرة . وهنا اسجل استغرابي الشديد على تأكيد الحكومة انها لن تفرض ضريبة دخل على الارباح المتأتية من عمليات سوق عمان المالي والعقارات . فكيف تريد الحكومة ان تخرج هذه الاموال من حلقة المضاربة والمتاجرة بالعقارات الى الاستثمار في المشاريع الانتاجية ؟؟ وما سيضطر مالكيها للمغامرة اذا كانوا يحققون ارباحا كبيرة بهذه الطريقة السهلة وكيف يمكن ان نشجع الاستثمار اذا كانت الفوائد على الودائع عالية وكذلك على القروض ؟؟ .

اما بالنسبة لمشكلة الفقر . فهي في تفاقم مستمر وتقريباً تلاشت الطبقة الوسطى التي هي اساس استقرار المجتمع . واذا التزمنا بدراسات وزارة التنمية الاجتماعية والتي تعرّف الفقر المدقع بالعائلة المكونة من سبعة افراد ودخلها الشهري يقل عن ٦٧ دينارا والفقر المطلق نفس عدد الاسرة التي يقل دخلها ١١٩ دينار وسنجد ان المجموعتين تشكلان حوالي مليون مواطن يعيشون دون خط الفقر واذا ما اخذنا بالحسبان ان الاسعار بارتفاع مطرد وان الدخول لا تستطيع ان تواكبها فهذا يعني ان خط الفقر لا بد من اعادة النظر به وكذلك واضح ان اعدادا غفيرة من ما يسمى بالطبقة الوسطى تنحدر الى خط الفقر . ولا يمكن ان يكون الحل عن طريق زيادة عدد متلقي المعونة المتكررة بل ان ذلك خطير جداً والمطلوب ان يقتصر ذلك على العجزة وغير القادرين على العمل وايجاد فرص عمل لكل قادر على العمل ، فالعائلة التي يعمل احد افرادها وتخرج تلقائياً من قائمة العائلات الفقيرة وهذا ايها الزملاء يحتاج لبرنامج وطني شامل لتحقيق التنمية وبمساهمة الدولة وعدم اقتصار دورها على الرقابة والتوجيه وتجهيز البنية التحتية .

وهنا لا بد من الاشارة الى ان الالتزام ببرنامج التصحيح الاقتصادي يجب ان لا يمس بالمكاسب التي تحققت لجزء كبير من شعبنا من مجانية التعليم وتأمين صحي ودعم للمواد

الغذائية الاساسية .

ولا بد من العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية وتحقيق التوزيع العادل للدخل القومي بين مختلف الاقاليم وفئات السكان ، فيجب ان تكون التنمية المتوازنة هدفا اساسيا لهذه الحكومة وتشجيع الاستثمار في المحافظات المحرومة او شبه المحرومة منه عن طريق بناء المدن الصناعية وتقديم كل الحوافز اللازمة للاستثمار بها . وغير ذلك يكون الكلام عن الديمقراطية ليس له معنى ، فالديموقراطية السياسية ما هي الا جزء من العملية الديمقراطية التي تشكل الديمقراطية الاجتماعية وركنها الاساسي فلا معنى للديمقراطية وللحرية بالجوع ، ولا معنى لها بالعوز والمرض فالفقر ايها الزملاء اشد عبودية من اي عبودية كانت . وهو القنبلة التي يمكن ان تنفجر في اي لحظة . وحينها ستذهب على الاخضر واليابس وستقوض كل المكاسب التي حققت .

اما في مجال توفير الرعاية الصحية لاكبر شريحة من المواطنين كما اشار كتاب التكليف السامي فلم تكن استجابة البيان كافية فلا بد وفورا شمول جميع العائلات المستفيدة من صندوق المعونة الوطنية سواء عن طريق المعونة المتكررة او عن طريق مشاريع التأهيل . وكذلك شمول كل العائلات التي يقل دخلها الشهري عن مائتي دينار .

معالـــي الرئيـــس

زملائي الاعـــزاء ،،

لا اريد ان ادخل في تفصيلات اكثر حرصا على وقتكم لذا سأنتقل للحديث عن النقطة الاخيرة في مناقشتي وهي " تشكيل الحكومة " .

ان الحكومات لا تشكل ولا تتبدل ولا تعدل لمجرد التشكيل والتعديل والتبديل ، ولا تشكل ولا تعدل على اساس الشللية والمحسوبية وانما تتشكل وتتبدل وتتعدل استجابة لضرورات الواقع ومقتضيات المصلحة العامة ، ولما تمليه تقوى الله في تصريف شؤون الناس بكل كفاءة وقدرة وفاعلية وفي حقوق المواطنين في ادارة نظيفة تخدمهم وتخفف عنهم وطأة ظروف الحياة الحديثة ومتطلباتها المتزايدة كما ونوعا وبهذا وحده تستقر الدول وتدوم .

وانني لا انظر لهذه الحكومة الموقرة ، ولأي حكومة ، كخصم ولكنني اؤمن بأننا نكتمل بها وهي تكتمل بنا ، في اطار من التعاون المثمر البناء الذي يسمي المشاكل ويسمي الحلول . وعلى اساس الطرح الموضوعي والمحدد للقضايا القائمة والملحة ، وتحليل اسبابها، وفي الوقت نفسه بيان تصوراتها وطرح حلولها ، وتفريد خطواتها واجراءاتها ، وصولاً الى طرح سياسات واضحة ، مفصلة نستطيع مناقشتها ومحاورتها ، وبالتالي التصويت على اعتمادها او رفضها فيما يعود على البلاد والعباد بالخير والعز والفلاح .

معالي الرئيـــس

زملائي الاعـــزاء ،،

إن هذه الحكومة في تركيبتها متناقضة

جداً ، ولم نستطع أن نحدد هل منصب الوزير هو منصب سياسي أم هو منصب فني . فاذا كانت المرحلة تقتضي أن تشكل حكومة من التكنوقراط فهذه الحكومة لا تمثل ذلك ، وإذا كانت المرحلة تقتضي أن تشكل حكومة سياسية في مثل هذه المرحلة الدقيقة فهي أيضاً لا تمثل ذلك .

أعترف حقاً أن عدد من اعضاء هذه الحكومة معروفين بكفاءتهم وقدرتهم ، ولكن في نفس القدر هنالك عدد أكبر مشكوك في كفاءتهم وقدرتهم .

زملائي الاعزاء ،

اذا لم تجدوا ما يمنع في الدستور أن نصوت على هذه الحكومة فرداً فرداً وليفز من يحصل على ثقة الاكثرية وإذا ما ثبتم على ذلك سنكون أرحنا نفسنا في المستقبل القريب لئلا نبدأ بطرح الثقة في هذا الوزير أو ذاك ، وفي ختام كلمتي أتقدم لصاحب الجلالة بأسمى آيات الولاء والتقدير والاجلال ، سائلاً المولى أن يحفظه وأن يمد في عمره .. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل الدكتور هاني حجازين والمتحدث الذي يليه الزميل صالح شعواطة .

الدكتور هاني حجازين :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي الرئيـــس

الزملاء الكـــرام ،،

أبدأ كلمتي هذه بتقديم التهنئة والتبريك لسيادة الرئيس وطاقمه الوزاري الكريم بثقة سيد البلاد المعظم .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

لقد قرأت برنامج الحكومة وتمعنت به من كل جوانبه فوجدت فيه القناعة الكاملة بأن الحكومة الموقرة عازمة كل العزم على تقديم كل ما بوسعها من المجازات وخدمات للأردن الحبيب وتتطلع لمستقبل فيه الخير والسلام لهذا الشعب .

لم أجد في الخطاب اي ثغرة للنقد والتعليق سوى بعض المطالب الملحة والعاجلة التي تقتضي ان نطالب بها لنحصل بأسرع ما يمكن الا وهي :-

البطالة والفقر

رغم انني اقدر ظروف الأردن المادية والاقتصادية ولكنني لا أعذر الحكومة من بعض التقصير في ايجاد حلول لمشكلة الشباب العاطل الذي ينتظر أي فرصة عمل ليسد رمقه وفي أي مجال من المجالات العامة والخاصة .

ان الحكومة الرشيدة في بيانها الوزاري طلبت من الشعب التريث والصبر ولا بد من اسراع العمل لمساعدة هذه الفئة بإنشاء المصانع الخفيفة والمتوسطة وحث اصحاب رؤوس الأموال في كل محافظة على استغلال أموالهم بمشاريع تنموية تفيد الوطن

والمواطن .

الغلاء وزيادة الاسعار المطردة يوماً بعد يوم دون رقيب أو حسيب رغم كل ما يمر به بلدنا من جمود مادي وركود اقتصادي هذا ما أنهك كاهل المواطن وزاد ثقل حمله .

ولذا اطلب من الحكومة الموقرة بمراقبة الاسعار بأكثر جدية وتحديد سعر كل سلعة بتخصيص لجان من القطاعين العام والخاص من ذوي الاختصاص وحساب التكلفة ونسبة الربح حيث لا يظلم فيه التاجر او المواطن واطلب من الحكومة التأكد من قيمة الفواتير للتجار المستوردين حيث أشعر أن بعضهم يزيد في سعر السلعة المستوردة في فواتيره المعروضة على الجهات الرسمية وخاصة المعفية من الرسوم الجمركية او المخفضة فيدفع التاجر الرسوم على السعر الوهمي في سبيل الحصول على ارباح مضاعفة عند البيع .

أطلب من الحكومة عن طريق الملحقين التجاريين في السفارات التأكد من أسعار السلع الحقيقية في دولة المنشأ .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء الكرام

اننا في بلدنا الحبيب نعيش عائلة واحدة تربطنا علاقة الأخوة والمحبة والوئام نتحسس آلامنا وآمالنا ونتبادل التهاني في أعيادنا المشتركة فأرى فيها تجسيداً للوحدة الوطنية وتزيد من روابط الصداقة والمحبة بين الأخوة في البلد الواحد .

أطلب من الحكومة الموقرة جعل الاعياد المسيحية عطلة رسمية لجميع الدوائر والمؤسسات الحكومية .

واخيراً أطلب من الله ان يوفق الحكومة الرشيدة لما فيه خير للاردن وللأمة العربية .

معالي رئيس المجلس : الزميل صالح شعواطة ، المتحدث الذي يليه الزميل علي الشطي .

السيد صالح شعواطة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة النواب الكرام

من بداية كلمة البيان الوزاري الى السطر الاخير فيه وبعين متخصصة وجدت ان سيادة دولة الرئيس قد حدد مشاكل وازمات المملكة بشكل كامل وقد تعهد ووعد في هذا البيان ان تعمل الحكومة على حل هذه المشاكل ومعالجة هذه الازمات .

وما من شك ان كل عاقل ومخلص لهذا البلد لا بد ان يدرك ان علاج المشاكل والازمات الوطنية والقومية بحاجة ، ابتداءاً الى التشخيص ، وباعتقادي ان البيان الوزاري قد شخص الداء باحسن ما يكون التشخيص وبالتمحيص ونجده قد حدد اهم واخطر هذه المشاكل والازمات على النحو التالي :

- غياب العدالة الاجتماعية .
- غياب المساواة الشاملة بين المواطنين .
- ضعف الاداء لترسيخ الديمقراطية .
- حاجة البلد للاصلاح الجذري على جميع الاصعدة .

وحسنا ما ورد في البيان وفي مقدمته بالذات من الاشارة لهذه الأزمات كمدخل للبيان . وحسناً ايضا ما ورد من التزام بدولة القانون والمؤسسات والتمسك بالدستور نصا وروحا ، وبالميثاق الوطني دليل عمل ومرجعية فكرية ، وان سيادة القانون هي اساس العدالة والمساواة بين الناس . حسنا فعل عندما تمسك بالديمقراطية القائمة على التعددية السياسية واحترام حرية الفكر والحريات العامة والشخصية ، وارى ان نقطة مشرقة في البيان الوزاري ما اوردته الحكومة بانها ستقوم باعادة النظر في قانون الانتخاب لمجلس النواب وقانون الاجتماعات العامة ، وقانون منع الجرائم بغية تحديثها لمواكبة الحياة الديمقراطية ، ويحضرني في هذا المجال ان اشير انه لم يعد مقبولا ونحن نمارس ديمقراطيتنا التنفيذية التوقيف واغلاق المحلات والاقامة الجبرية ، وكأن الاحكام العرفية ما زالت قائمة .

حسناً فعلت الحكومة بابداء نيتها في تحديث هذا القانون القديم جداً والذي يلحق الضرر الجسيم بالمواطنين ويتركهم تحت رحمة الحكام الاداريين دون مبرر وخارج سلطة القضاء ، وحسناً فعلت الحكومة بأن اوردت في بيانها من رغبة في استمرار فتح قنوات الحوار مع كافة الاحزاب والنقابات ترسيخا للتعددية واحترام الرأي الآخر ، واني في هذا السياق آمل ان يتسع صدر الحكومة ليس فقط لفتح قنوات الحوار بل ان تجعل الاتصال مع الاحزاب والنقابات والتي قد يكون لها وجهات نظر معارضة ان تجعل هذا الاتصال اسلوب عمل دائم ليكون الرأي دائماً ليس رأي الحاكم بل ورأي المواطن ايضا لان الوطن وطن الجميع في السلطة التنفيذية وباقي السلطات ، أو لدى المواطن العادي ولدى المعارضة في الاخص .

معالي الرئيـــــس

الزملاء النواب الافاضل

بيان الحكومة تضمن اشارة واضحة الى ضرورة اعلاء شأن القضاء واحترام استقلاليته ليمكنه من اداء دوره الهام والخطير في مرحلة التحول الديمقراطي والاجتماعي ، وفي مرحلة الصراع للوصول الى العدالة الاجتماعية والعدالة على جميع المستويات . وكنت اتمنى لو ان البيان الوزاري قد افرد ما بين الاستقلالية الفعلية للقضاء . والذي يقرأ ويسمع البيان الوزاري سيعتقد وكأن مرفق القضاء هو تابع للسلطة التنفيذية ، والحقيقة انه ما على السلطة التنفيذية الا ان تفسح المجال للاستقلال الحقيقي المادي والمعنوي للقضاء كونه احدى السلطات الثلاث المستقلة .

لقد ورد في البيان الوزاري وعلى عدة صفحات استفاضة في البحث في الشؤون

التعليمية والثقافية والشبابية ، وفيها توضيح لنوعية الثقافة والمناهج والاساليب التربوية وغيرها ، ان هذا الكلام الجميل تنقصه :

– المساواة والعدالة في هذه القطاعات فلم يعد مقبولاً اي نوع من المجالات والمجاملات في تفضيل الوظيفة على شخص معين ، كما رأيت في ديوان الخدمة المدنية تفضيل وظيفة مهندس من غير التخصص على التخصص الذي يحمله ، وتعيين وظائف الفئة الرابعة في بعض الدوائر من نقل اسم المعني من محافظة أخرى لارضاء خاطر فلان أو علان .

– وهنا أنصت الجميع واستمعوا لآذان الظهر ثم أكمل السيد صالح شعواطة كلمته –

– وآن الاوان لان تدرك الحكومة انه منذ خمسة عشر عاماً وكليات المجتمع تخرج آلافاً من العاطلين عن العمل من جميع التخصصات، واعلن في الصحف الرسمية ان لا توظيف لطلبة الكليات ، بينما شاهدت اسماء عدد كبير عين في احدى الوزارات .

– من موقع الناصح آمل من الحكومة في موضوع التربية الوطنية والقومية والمناهج ان لا تستحي من القول بالفم (المليان) بأن ركنا هاما من اركان السيادة الوطنية ان تكون مناهجنا التربوية متوافقة مع تاريخنا المجيد عربيا واسلاميا ، وان تتوافق مع تطلعنا للوحـدة العزبية ، وتحرير كل اراضينا المغتصبة في فلسطين والاجزاء الاخرى ، ولا اعتقد ان تكريس مثل هذه الثقافة القومية يمكن ان يحرج احد ، فلماذا نحرج ونحن اصحاب الحق الكامل .

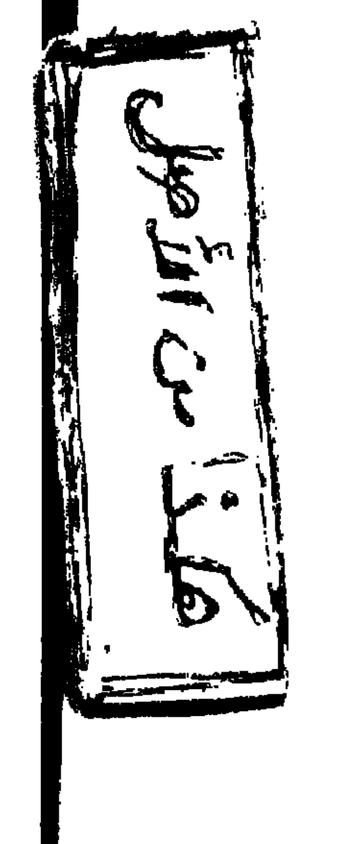
معالي الرئيـــس

الزملاء الكـــرام

كما ورد في البيان رغبة الحكومة بمزيد من رعاية الشباب ومراكزهم ونواديهم ، وانني اؤكد على صحة هذا التوجه ، وأمل ان يشمل هذا التوجه الجاد المخيمات واحزمة الفقر المحيطة بها . لا ان تكون وجهة نظر هذه الحكومة كوجهة نظر الحكومة السابقة ، بأن امر المخيمات من اختصاص وكالة الغوث ، وهذا ليس صحيحاً بل هو مغالطة من ان دعم المخيمات يجعل وكالة الغوث تتنصل من مسؤولياتها وبالتالي تضيع فلسطين .

لقد سرني ان يرد في البيان الوزاري تأكيد الحكومة على تشجيع نشر الثقافة الاسلامية وتمثل احكام الشريعة السمحاء باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع ، ودعم رسالة المساجد ورفع كفاءة القائمين عليها .

وهنا في هذا المجال آمل ان يكون العقل الديمقراطي للحكومة يسمح لها بعدم التدخل في كل كبيرة وصغيرة تتعلق بالمساجد والخطباء والائمة ، فما هو الضرر الذي يلحق بالاردن اذا ابدى هذا الشيخ رأياً معارضاً او ذاك الشيخ رأياً مخالفاً اليسوا مواطنين في هذا البلد ، او ليس الاردن بلداً ديمقراطياً ؟ والا لماذا يضيق صدر الحكومة من معارضة هؤلاء ؟ اؤكد ان المعارضة



بكل اشكالها هي معارضة وطنية هدفها خدمة الوطن والأمة .

ثم اوردت الحكومة في بيانها نواياها المتعلقة بالتحديث الاداري والاصلاح الاداري وتطوير الهيكل التنظيمي العام لاجهزة الدولة ، وفي المجال الاقتصادي ابدت الحكومة رغبتها في النهوض بعملية التنمية الشاملة وانعاش القطاعات الاقتصادية ، وتوفير البيئة الاستثمارية والاستمرار في البرنامج الوطني للاصلاح الاقتصادي ، وقبل ذلك العمل على تطوير التشريعات الاقتصادية ، وكذلك دعم الصناعات الوطنية وتطوير الانتاج المحلي وتحفيز المبادرات الفردية . وتشجيع القطاع الخاص ، ليأخذ دوره الوطني في عملية التنمية الاقتصادية ، وهذه الامور كلها امنيات سبق ان سمعنا مثلها الكثير ونأمل ان يكون لها امكانية التحقيق في ظل هذه الحكومة .

لقد تحدث بيان الحكومة عن الأمن الاجتماعي وتأمين مظلة الحماية الاجتماعية لتوفير الحاجات والخدمات الاساسية للمواطنين ، وتوفير المواد الغذائية الاساسية للمواطن . بهذا الصدد ارجو ان ابين ان هذا الامر وما يتعلق به من غلاء فاحش لم يعد معه المواطن من الفئة المتوسطة يحتمله ، وهناك فئة تعمل على تخريب البلد ولا تعرف الا مصلحتها الشخصية ويا ليتها وقفت عند مضاعفة الاسعار اربع او خمس اضعاف ، لقد اصبح ثابتاً ان هذه الفئات تتاجر بدم وصحة المواطنين وتكدس الملايين من وراء تجارتها ، هذه الفئة بحاجة الى قانون صارم يردعها ويمنعها من هذه الاعتداءات على الوطن والمواطن .

ان كل ما ورد في بيان الحكومة لا يزيد عن كونه امنيات نأمل ان تتمكن الحكومة من تحقيقها ، وان الوطن سيكون بخير اذا حققتها رغم انها ليست بمستوى الطموح الوطني .

وختاما ، فقد تمنيت لو ان الحكومة اوردت في بيانها توضيحا لما نعرفه عن سيادة دولة الرئيس من حرص دائم على الوحدة الوطنية بين عموم ابناء هذا البلد الواحد ، والجميع يعرف ان الدستور والقوانين تنص على مساواة الجميع في الحقوق والواجبات ، ونأمل ان يكون شعار الوحدة الوطنية داخل هذا البلد في عهد هذه الحكومة شعارا يطبق ونأمل ان يشعر جميع ابناء هذا البلد بانهم فعلا متساوون بالحقوق والواجبات ، وبالتأكيد هذا واجب على هذه الحكومة لتحقيق هذا الامر الهام وامل ان تتمكن حكومة سيادة الشريف من تحقيق ما ورد في بيانها الوزاري ، ولو بحده الادنى وآمل ان نراجع الامور معها بعد عدة اشهر لنرى اذا كان برنامجها البسيط السهل قد تحقق منه شيء ام لا ! وآمل ان يكون قابلاً للتطبيق والتنفيذ .

اعانكم الله في تحمل المسؤولية والعمل بضمير حي ومخلص .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته في خدمة هذا البلد في ظل قائد الوطن جلالة

الملك الحسين المفدى .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل سوف أرفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة والصلاة ثم نعود ، وسيكون أول المتحدثين الزميل علي الشطي يليه الزميل انور الحديد .

– وهنا رفعت الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة ثم عادت بعدها للانعقاد –

– استئناف الجلسة –

معالي رئيس المجلس : اعلن إستمرار الجلسة ، المتحدث الزميل علي الشطي والمتحدث الذي يليه الزميل انور الحديد .

السيد علي الشطي :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة واتم التسليم على النبي العربي الهاشمي الامين .

« يا ايها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يصلح لكم اعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيماً » .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام ..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

بعد ان استمعنا الى البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر والذي تقدم به الى هذا المجلس الكريم طالبا الثقة على اساسه ، وقد تضمن نقاطا في غاية الاهمية كان ابرزها الالتزام ببذل اقصى الجهد للتعاون التام مع السلطة التشريعية لتعزيز قواعد الحياة البرلمانية بجميع ابعادها ، والفهم لأبعاد المرحلة الجديدة فكرياً وسياسياً واجتماعياً وثقافياً واعلامياً ، والتي ارادها جلالة الملك الحسين المعظم لان تكون مرحلة التغيير ليستكمل فيها الوطن بناء دولة القانون والمؤسسات وتعميق الممارسة الديمقراطية وتجذيرها ، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الشاملة بين الناس كلهم ، هذه العدالة التي اهتزت وللأسف الشديد في بعض صورها بسبب الممارسات الخاطئة والمنحازة لبعض المسؤولين الكبار .

ان هذا الالتزام وهذا الفهم هما الشكل الامثل لابرز معالم تفاعل المواطن مع تجربته الحضارية والتي تتخذ من الحرية وكرامة الانسان والمساواة اساسا لها .

كما تضمن هذا البيان تفاصيل للقضايا الداخلية والخارجية وطروحات عامة لمواجهة ما يحيط بالمواطن والوطن من ازمات وتحديات راهنة تستدعي من الجميع الوقوف بصدق ووفاء لمعالجتها حفاظا على مكاسبنا كدولة ومنجزاتنا كمواطنين .

معالي الرئـيس

الزملاء الكرام ..

ان مناقشتنا للبيان الوزاري يجب ان لا تنصب على تقييم البيان المذكور فقط ، بل يجب ان نقيم مدى امكانية وجدية هذه الحكومة لتنفيذ ما ورد فيه ، مع الاعتراف

المسبق بانه يلبي الكثير من المطالب التي يؤمن ويطالب بها المواطنون بكل فئاتهم ومن ايجابياته انه يضع في العديد من بنوده افكارا وسياسات وخططا طالما دعا الشعب الى تبنيها وتنفيذها .

لذا فأنني اطالب الحكومة بأن تستند الى الواقع وان تضع برامج عملية وصريحة وممكنة وبعيدة عن العموميات والمصطلحات الكبيرة الخالية من المضمون والوعود الضبابية ، لان تبني بعض المطالب التي نادى بها اصحاب الصوت المسموع لا يعفي الحكومة من ان تقوم هي بالبحث والتنقيب عن قضايا المواطنين الاخرى والتي هي اكثر من كثيرة ، ولان الاكتفاء ببعض الوعود المطاطة والجمل العريضة لن يفيد شيئاً ، بل على العكس فأنه يؤدي الى فقدان الحكومة لمصداقيتها امام المواطنين وتأزم الامور اكثر فاكثر .

وعلى هذا الاساس ومن منطلق الوعي الكامل بما يدور الآن ومن زاوية التعبير عن طموحات الوطن والمواطن ، سوف اتناول باختصار بعض القضايا العامة امامكم .

١ – في مجال الشباب

ان الشعب الاردني هو شعب شاب ويمثل القطاع الشبابي اكثر من نصف المجتمع ، والشباب هو عدة الغد ورجال المستقبل ، لذلك فان اهتمام الحكومة بالشباب يجب ان يكون امرا اساسيا لا ثانويا ، وهذا يتطلب دعم وزارة الشباب وزيادة ميزانيتها ورفدها بالكفاءات والاجهزة المتخصصة حتى تكون وزارة فعالة تفوق نشاطاتها حدود المدن والمجمعات الرياضية ومعسكرات الشباب وان تكون محورا للتنسيق بين وزارات متعددة في الحكومة مثل وزارة التربية والتعليم العالي. والثقافة والاعلام والاوقاف والتخطيط وغيرها من الوزارات ذات العلاقة بالتربية والتوجيه ، مع التسليم بان المجتمع هو الذي يجب عليه ان يبحث عن الشباب ويوفر لهم ما يحتاجون ، لا ان يتركوا وحدهم يبحثون عن ادوار لهم فيه .

٢ – مشكلتا الفقر والبطالة

اشار البيان الى عزم الحكومة العمل بجدية متناهية للحد من آثارهما من خلال الاجراءات السريعة لمواجهة هاتين المشكلتين مع الاعتراف بان الحل النهائي يحتاج الى جهود مكثفة وفترة طويلة المدى .

واضيف لاقول بان البطالة والفقر المصاحب لها لم تعد ظاهرة بل اصبحت مشكلة ملحة ومرضا خطيرا يفتك بنسيج المجتمع الاردني مما يوجب القيام بدراسة جدية لاسباب هذه المشكلة .

ان اهم اسباب نجاح هذه الحكومة على المستوى الداخلي هو قدرتها على محاربة البطالة ومكافحة جيوب الفقر من خلال برامج عملية محددة وواضحة وقابلة للتنفيذ .

ان حل مشكلة البطالة لا يتم الا من خلال استراتيجية متكاملة على المدى القصير وعلى المدى البعيد . اما على المدى القصير

فيمكن من خلال ايجاد فرص عمل جديدة مما يستدعي مزيدا من الاستثمارات الحقيقية وهذا يتطلب من الحكومة افساح المجال امام القطاع الخاص ليلعب دوره الطبيعي والخلاف في مجالات الاستثمار المختلفة .

اما على المدى البعيد فهذا يتطلب اعادة النظر في النظام التعليمي والتربوي وربط خطط التعليم بمتطلبات التنمية ورفع المستوى الاجتماعي لبعض التخصصات المرضية المطلوبة والعمل على مساعدة الاسرة الاردنية في تخطيط شؤونها ، وفتح اسواق جديدة للعمالة الاردنية في الخارج ، واعتبار الزراعة مجالا رحبا للعمل والاستثمار من خلال دعم وتنشيط القطاع الزراعي .

كذلك العمل على تشجيع الاستثمار المحلي والاجنبي داخل الاردن وتوفير البيئة الاستثمارية المناسبة وذلك من خلال الحد من البيروقراطية والروتين في الاجراءات الخاصة بعمليات الاستثمار الجديدة وتقديم الحوافز للمستثمرين وخاصة الذين يستخدمون العمالة المحلية .

– في مجال الاصلاح الاداري

لقد اعترى السلوك الاداري للعديد من مؤسساتنا العامة والقائمين عليها الكثير من المظاهر السلبية والخطيرة على المجتمع والتي ان استمرت على ما هي عليه قد تهز وحدتنا الوطنية . تلك المظاهر المتمثلة في المحسوبية والشللية والاقليمية والفئوية التي سيطرت على اداء العديد من العاملين في الجهاز الحكومي حتى وصل هذا المرض الخطير وللأسف الشديد الى كبار المسؤولين في الجهاز الحكومي .

وهنا لا بد من السعي الجاد للعمل على معالجة هذه الظواهر الخطيرة والقضاء عليها وذلك من خلال بعض الاجراءات التالية :

١ – وضع الضوابط الكفيلة بالقضاء على الشللية والمحسوبية ومراكز القوى واعتماد الكفاءة والقدرة لوضع الرجل المناسب في المكان المناسب .

٢ – التركيز على اسلوب الحوافز لتشجيع التفوق والابداع .

٣ – عدم استئثار ذوي المراكز القيادية المتقدمة في الادارة بأكثر من موقع اداري وبشكل خاص في مجال ادارة المؤسسات والشركات المتعددة .

٤ – اشاعة الروح الديمقراطية وتعميق الانتماء لضمان الحريات الفردية وحماية مصالح المواطنين .

٥ – اعادة النظر بالتشريعات التي تحول دون تحقيق ذلك – ما ذكرته سابقا – والتي تعيق عمليات الاصلاح والتطوير الاداري .

٦ – تفعيل دور اجهزة الرقابة الادارية والمالية مثل ديوان الرقابة والتفتيش الاداري وديوان المحاسبة وتطوير اداء ديوان الخدمة المدنية ورفد هذه الاجهزة بالكفاءات والخبرات والتخصصات الفاعلة والضرورية لمواكبة حركة التطور والتفعيل .

– وفي مجال القضاء

فاننا نؤيد جهود الحكومة للاعلاء من شأن القضاء لتعزيز استقلاليته والحرص على حرمته وتعزيز امكاناته ووسائله لينهض بمسؤولياته في تجذير الممارسة الديمقراطية في ظل دولة القانون .

– وفي مجال الاعلام

بالاضافة الى ما ورد في بيان الحكومة ، فانني ارى ان الاعلام مدرسة ومرآة تربي وتوجه وتهذب وتصنع المواقف ثم تعرضها للناس ومرآة تعكس صورة المجتمع ، فان القول بأن الاعلام هو مرآة فقط قول غير مقبول لانه يعكس كل سلبيات المجتمع وما فيه من صور بشعة .

ودور الاعلام الموجه هو ان يكون في خدمة عقيدة الامة وتراثها وحضارتها وعاداتها الاصلية وتقاليدها الكريمة الهادفة وهذا يستدعي ان نضاعف الانتاج المحلي في برامجنا وان نحرص على ابعاد الانتاج الضار الذي يردنا من الخارج حتى نجنب ابناءنا سلبيات البرامج المدمرة لعقيدة واخلاق وقيم مجتمعنا .

اننا بحاجة الى ان نستمد من عقيدتنا وتراثنا كل معطيات اعلامنا حتى يقوم بالتوجيه السليم وبناء الخلق الحسن وترسيم السلوك القويم والقيم الحميدة بعيدا كل البعد عن التبذل والاسفاف والرخص والهبوط مع ضرورة توفير رجال اعلام مخلصين قادرين على انتاج البرامج البناءة التي تنسجم مع تراثنا وتبرز الوجه المشرق لحضارتنا وتاريخنا العربي الاسلامي المجيد .

وهذا بدوره لا يمنع من الاستفادة من خبرات الآخرين ومعارفهم في مجالات الحياة العلمية والعملية والتي تساعد في تطوير خطط التنمية المستهدفة مع اعادة صياغة هذه المعارف بما يتناسب وقيم مجتمعنا .

– في مجال الاستثمار والتنمية

هنالك بعض الامور لا بد من الاشارة اليها :–

١ – المطالبة بالتوزيع العادل لمكاسب التنمية ومعدلات النمو الجيدة او المتزايدة على مختلف اقاليم المملكة وخاصة المناطق الاقل حظا ونموا حتى لا يزداد الفقير فقرا والغني غنى شرط ان يتم اشراك جميع شرائح المجتمع في عمليات التوزيع هذه .

٢ – العمل على زيادة النفقات الرأسمالية والانمائية التي تعمل على زيادة الانتاج وايجاد فرص عمل جديدة على حساب النفقات الجارية (غير الانتاجية) .

٣ – دعم المتدربين في التعليم المهني من حيث تقديم الحوافز لهؤلاء المتدربين عن طريق اتاحة الفرص امام هؤلاء المتدربين لمتابعة تعليمهم الجامعي والمتوسط وتوفير فرص العمل المناسبة لهم بعد التخرج وكذلك العمل على تأهيل معلمي التدريب المهني .

٤ – الاصلاح القطاعي في مؤسسات الدولة وخاصة المؤسسات الانتاجية ، ومنها

مؤسسات القطاع الزراعي حيث يوجد هنالك تداخل وتعارض كبير بين نشاطات واعمال هذه المؤسسات ، وهذا ما نلحظه عند حصول اي خلل او مشكلة في هذا القطاع او ذاك .

فانه سيكون من الصعب تحديد المسؤولية او تحديد موقع الخطأ بسبب تهرب المؤسسات العاملة في هذا القطاع أو ذاك من تحمل المسؤوليات والقائها على عاتق الغير مما يعمل على ضياع حقوق المواطنين بين هذه المؤسسات .

القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي في الاردن وفي اي دولة من دول العالم من اهم القطاعات الانتاجية ، لا سيما وانه يساهم في تقديم المنتوج السلعي للمواطنين كما يساهم في دعم حركة التصدير للدول الاخرى مما يساعد في تعزيز ميزان المدفوعات لصالح البلد المصدر ، كما يساهم في رفد البلد بقدر لا بأس به من العملات الصعبة ، اضافة الى مساهمته الرئيسية والهامة في توفير فرص العمل للعديد من المواطنين وخاصة المتواجدين منهم في مناطق الارياف مما يساعد على الحد من الهجرة من الارياف الى المدينة بل يساعد ايضا على احداث الهجرة المعاكسة من المدينة الى الارياف مما يخفف الضغط على المدن والخدمات المحدودة المتوفرة فيها ويساعد في تنمية وتطوير المناطق الريفية والاقل حظا .

ولكن وللأسف الشديد فقد تعرض هذا القطاع الحيوي والهام للعديد من الهزات المتوالية التي اثرت بشكل كبير على العاملين فيه مما حدا بالعديد منهم الى ترك العمل بهذا القطاع وهجر الارياف الى المدن للبحث عن اي عمل خدمي او غير خدمي حتى يستطيع تأمين لقمة العيش له ولافراد اسرته ويترك الارض بورا او يؤجرها بارخص الاثمان ولو توفرت له فرصة لبيعها لاقدم على ذلك دون تردد مما يحرم الوطن من مورد انتاجي هام ، فانه لا بد من ايلاء الامور التالية كل الرعاية والاهتمام والتي نعتقد بأنها ستساعد في حل مشاكل القطاع الى حد ما .

١ - توفير مستلزمات الانتاج الزراعي للمزارعين بالسعر والنوعية المناسبين وذلك من خلال خلق اسواق موازية عن طريق دعم اتحاد المزارعين والجمعيات التعاونية ماديا لتوفير هذه المواد بالشكل المطلوب مما يساعد في تخفيض كلفة الانتاج على الاخوة المزارعين .

وهنا لا بد من الاشارة الى قرار الحكومة برفع اثمان مياه الري وما لهذا القرار من آثار سلبية على القطاع الزراعي بسبب عدم مقدرة غالبية المزارعين على سداد اثمان المياه بالسعر السابق فكيف بهم سيدفعون اثمان المياه بعد ان تضاعفت اثمانها عدة مرات ، وجميعنا يعرف اوضاع المزارعين الصعبة والمتردية ، راجيا من سيادة الشريف زيد بن شاكر ان يتدخل شخصيا بهذا الموضوع لمساعدة وانصاف اخواننا المزارعين .

٢ - مطلوب ان تضطلع وزارة الزراعة بدورها المطلوب من خلال تفعيل قانون الزراعة

من حيث الاشراف على عمليات الانتاج والارشاد والتوجيه والتنسيق مع الجهات المعنية في توفير مستلزمات الانتاج بالشكل المطلوب .

٣ - ايجاد الحلول المنطقية والمناسبة لمشاكل التسويق الزراعي والتي تعتبر عقبة كؤودا امام تطور القطاع الزراعي وتحسن مداخيل المزارعين واوضاعهم ، وذلك من خلال تفعيل مؤسسات التسويق القائمة لتأخذ دورها ، او ان تترك المجال لغيرها ان لم تستطع ايجاد قنوات التسويق المناسبة ، مع ضرورة العمل الجاد والسريع للتخلص مما اصبح يسمى (مافيا السوق) والتي تهتم بقوى السوق من العرض والطلب وبالتالي تحدد الاسعار حسب مصلحتها ، مما يضع فجوة كبيرة في الاسعار بين السعر الذي يبيع به المزارع منتوجاته وبين السعر الذي يشتري به المستهلك حاجياته من الخضار والفواكه ، حتى اصبحنا نسمع الشكوى وفي نفس الوقت من الطرفين المنتج والمستهلك احدهما يشكو تدني الاسعار والآخر يشكو ارتفاعها دون ان يستفيد احد منهم من هذا الفارق الكبير والذي يذهب فقط الى جيوب الوسطاء والتجار الذين كانوا وما زالوا يمتصون دماء المزارعين والمستهلكين على حد سواء .

وهنا فانه بات من الضروري ان تتدخل الحكومة وبكل اجهزتها المعنية لوضع حد نهائي لهذه المعضلة .

٤ - ضرورة دعم القطاع التعاوني وذلك من خلال اعادة ترتيب اوضاع المنظمة التعاونية وتوفير الدعم اللازم لها حتى تستطيع القيام بالمهام الموكولة اليها في دعم العمل التعاوني من خلال الجمعيات التعاونية المتعددة الاغراض المنتشرة في كافة انحاء المملكة علما بان المنظمة التعاونية يوجد لديها موجودات ثابتة تستطيع من خلالها لو تمكنت من استغلالها بالشكل الامثل من تحقيق الخير الوفير للعديد من المواطنين التعاونيين وغيرهم ، كما تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنمية البادية والارياف ، لكن ما نسمعه هذه الايام من نية الحكومة وعزمها تصفية المنظمة التعاونية وتحويل موجوداتها الى مؤسسة الاقراض الزراعي ، فان في هذا قضاء على قطاع انتاجي مهم له دوره الحيوي في كل اقتصاديات العالم .

٥ - الاستمرار في دعم القطاع الزراعي وخاصة في اوقات الازمات والكوارث الطبيعية والمشاكل الزراعية والاخرى .

معالي الرئيس

الزملاء النواب المحترمين

اننا جميعا من موقع المسؤولية الذي نحن فيه ، شركاء في الحفاظ على مصلحة الوطن العليا وحقوق المواطنين لان الوطن للجميع ، ومطلوب منا جميعا ان نحرص كل الحرص على هذه المصلحة الوطنية وانطلاقا من هذا الحرص جاءت ملاحظاتنا المختلفة التي اوردتها في هذه الكلمة لا للانتقاص من دور اي شريك

من الشركاء جميعاً بل هي مكملة ومعززة لادوارهم .

وهنا قبل نهاية كلمتي لا بد لي من التأكيد على مطالب دائرتي الانتخابية التي أشرت اليها في خطاب الموازنة للعام الحالي والعام السابق ، وارجو أن يكون لها من التنفيذ على يد هذه الحكومة . سائلاً الله سبحانه وتعالى التوفيق لنا جميعاً .

« وقل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون » صدق الله العظيم ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

– وهذه هي مطالب النائب السيد علي الشطي لدائرته الانتخابية –

١) مطالب لواء دير علا .

وزارة البلديـــات

١ – زيادة الدعم المخصص للمجالس البلدية في مناطق الاغوار وذلك بسبب كبر حجم المسؤولية الملقاة على عاتقها في تطوير وتنمية اماكن نفوذها وتوفير الخدمات الكثيرة المطلوبة منها وخاصة البلدية التي تم افتتاحها هذا العام .

٢ – ايجاد مكب عام للنفايات الصلبة والسائلة في منطقة اللواء .

٣ – ترفيع المجالس القروية في كل من :– الرويحا ، الى مجالس بلدية .

٤ – فتح مكتب لهندسة البلديات في اللواء .

وزارة البريـد والاتصـالات

١ – توفير الابنية اللازمة للمكاتب البريدية وتزويدها بالاثاث والكادر الوظيفي الكافي لتسيير اعمالها .

٢ – فتح مديرية مواصلات في اللواء .

٣ – تعزيز وتطوير الخدمة الهاتفية للمواطنين في مناطق الرويحة والطوال الجنوبي والشمالي وخزمة ومعدي والصوالحة وداميا .

وزارة الاشغال العامـــة

١ – شق الطرق الفرعية التي تربطها بين التجمعات السكانية وخاصة في مناطق الطوال الشمالي والطوال الجنوبي ومثلث العارضة وفنوش .

٢ – فتح مكتب للاشغال العامة في منطقة اللواء .

٣ – وضع طبقة اسفلتية ساخنة على الطريق الرئيسية التي تربط بين مناطق الطوال الجنوبي والشمالي .

٤ – صيانة وتحسين طريق الاغوار الرئيسية او التي تربط بين الوية الاغوار الثلاث .

وزارة الميـــاه والـــري

١ – تعبيد الطرق الزراعية في مناطق اللواء .

٢ – البحث عن مصادر جديدة لمياه الشرب وتحسين شبكة خطوط المياه القائمة لتلافي النقص الحاصل في مياه الشرب

المقدمة للمواطنين .

وزارة الصحـــة

١ – الاسراع في اخراج مستشفى معدي الى حيز الوجود ، او ان يتم انشاء مستشفى مركزي في اللواء يكون موقعه في مركز اللواء يخدم مناطق الاغوار .

٢ – توفير الادوية والاجهزة والمستلزمات الطبية التي تفتقر اليها العديد من المراكز الصحية في اللواء .

٣ – رفد المراكز الصحية القائمة بالكادر الطبي المتخصص والكفوء من حيث الاطباء والممرضين والاختصاصات الطبية الاخرى .

٤ – فتح مراكز صحية شاملة مع عيادات اسنان في مناطق الطوال الجنوبي وضرار ومثلث العارضة .

٥ – اقامة مبنى لعيادات الرويحة علما بأن قطعة الارض اللازمة لاقامة البناء متوفرة.

٦ – فتح عيادات صحية في قرية الملاحة .

وزارة التنميـــة الاجتماعيـــة

١ – فتح مركز تنمية مجتمع محلي في منطقة اللواء .

٢ – زيادة الدعم المقدم للجمعيات الخيرية في مناطق اللواء لحاجتها الماسة لمثل هذا الدعم الاضافي .

٣ – زيادة المبالغ المخصصة والمقدمة للمواطنين من صندوق المعونة الوطنية وذلك للفقر الشديد والغائه التي يعاني منها المواطنون في مناطق اللواء .

وزارة الشبـــاب

١ – استكمال مشروع مجمع ضرار الرياضي وجعله مجمعا رياضيا متكاملا وزيادة المخصصات المرصودة له .

٢ – المساهمة في تطوير وتحسين الملاعب الرياضية في اللواء وخاصة ملعب الطوال الجنوبي المسجل باسم وزارة الشباب والذي طرح عطاء التطوير الاولي له هذا العام .

٣ – زيادة الدعم المقدمة للألوية والمراكز الشبابية والمنتديات في اللواء وذلك من اجل مساعدتها في المساهمة الفعالة في تطوير الحركة الرياضية والشبابية في اللواء .

٤ – زيادة عدد المراكز الشبابية وفتح مركز للشابات .

وزارة التعليـــم العالـــي

– انشاء كلية مجتمع متوسطة مهنية في مركز اللواء .

وزارة التربيـــة والتعليـــم

١ – انشاء مدرسة مهنية ثانوية مستقلة تخدم ابناء اللواء .

٢ – تحسين وتطوير مركز التنمية الريفية في بلدة معدي حتى يتمكن من تحقيق

رسالته وتحقيق اهدافه .

٣ - اقامة مباني للمدارس والابنية المستأجرة في مناطق تل المنطح - ام حماد - الملاحة - المشاهرة .

٤ - تحديث وتحسين المدارس المقامة والتي هي بحاجة الى ذلك من خلال زيادة عدد الغرف الصفية واقامة جناح للادارة والنشاطات المختلفة في هذه المدارس .

٥ - فتح صف اول ثانوي في كل من مدرستي ضرار الاساسية للبنين والطوال الجنوبي الاساسية للبنات .

٦ - تخصيص المراوح للغرف الصفية والمكيفات ان امكن لغرفة الادارة والمعلمين بسبب ارتفاع حرارة الطقس صيفاً .

٧ - انشاء مدرسة ريادية نموذجية للطلبة المتفوقين من ابناء اللواء .

وزارة الطاقـــة

- اتمام ايصال التيار الكهربائي للاحياء التي لم يصلها التيار حتى الآن .

مطالب عامــة :-

- اقامة مبنى عام (مجمع) للدوائر الحكومية في اللواء علماً بأن قطعة الارض اللازمة متوفرة .

- فتح شعبة لترخيص السواقين والمركبات.

- فتح مركز للدفاع المدني في مناطق الطوال الجنوبي / مركز فرعي .

٢) مطالــب دائرتــي الانتخابيــة

١ - مطالب لواء دير علا .

٢ - مطالب لواء الشونة الجنوبية :-

١ - تعبيد الطرق الزراعية والطرق الرئيسية والفرعية في مناطق اللواء والتي هي بحاجة ماسة للعناية بها .

٢ - استحداث مجالس قروية او بلدية في كل من الجواسرة والنهضة .

٣ - تطوير الخدمة الهاتفية في مناطق اللواء وخاصة في السويمة والجوفة والروضة .

٤ - تطوير وتحسين وضع مستشفى الشونة الجنوبية والمراكز الصحية والعيادات الموجودة ورفدها بالكادر الطبي والتمريضي والاجهزة الطبية والادوية اللازمة لحاجة المستشفى والمراكز الصحية هنالك الضرورية لهذه المطالب .

٥ - إيصال التيار الكهربائي للمناطق المحرومة منه وخاصة منطقة الجواسرة .

٦ - إقامة الجدران الاستنادية للأودية والسيول التي تمر من بين مساكن المواطنين وخاصة منطقة السويمة .

٧ - دعم الأندية الرياضية والشبابية والجمعيات الخيرية والتطوعية في منطقة اللواء والتي تساهم في اكساب الشباب المهارات والمعارف اللازمة من خلال انخراطهم بالعمل الجماعي من خلالها .

٣) مطالــب بلديــة السلـــط .

أما فيما يتعلق بحاضرة البلقاء ومدينتها السلط والتي احتضنت اول مدرسة في البلد خرجت العديد من رجالاته الذين تحملوا مسؤولية النهوض به وبناء استقلاله ووحدة ابنائه فان لها بعض المطالب التي نأمل بتحقيقها :

١ - إكمال مشروع المدينة الرياضية وذلك بتزويدها بقاعة مغلقة وفتح وتعبيد الطرق المؤدية اليها .

٢ - العمل على إخراج قانون الحفاظ على التراث المعماري للمدينة الى حيز الوجود .

٣ - إنشاء مبنى جديد لمحافظة البلقاء في القطعة التي استكملت لهذه الغاية .

٤ - تحويل كلية مجتمع السلط الى جامعة رسمية تستوعب الاعداد الوفيرة من الطلبة في المحافظة .

مطالب حوض البقعة

١ - إحداث مركز اداري يتناسب مع عدد سكان الحوض .

٢ - إنشاء مستشفى للحوض ليستقبل الاعداد الكبيرة من المرضى التي تراجع مستشفى الحسين في السلط او مستشفيات عمان رغم بعدها عنهم .

٣ - فتح مراكز للشباب والشابات ودعم أندية الحوض ومشاريع ابنيتها وملاعبها كون المنطقة تفتقر الى الملاعب والصالات الرياضية .

٤ - العمل على زيادة حصة الحوض من خطة الأبنية المدرسية للقضاء على نظام الفترتين وعلى الاكتظاظ في الغرف الصفية .

معالي رئيس المجلس :

المتحدث الدكتور أحمد القضاه والمتحدث الذي يليه الزميل حماد ابو جاموس . عفوا دكتور أحمد ، تفضل استاذ حماد .

السيد حماد أبو جاموس : انا اعتذرت من الصباح لأتحدث غداً .

معالي رئيس المجلس : قد لا يكون متحدثين غداً ، سأستمر في هذه الجلسة . المتحدثين أقل من المعهود فأرجو من الزملاء جميعاً ان تكون كلماتهم جاهزة ..

سأتلو الاسماء الآن لمن فاته مراقبة دوره في الحديث . المتحدثين السادة ، الدكتور احمد القضاه ، حماد ابو جاموس ، سالم الزوايدة .

طلال عبيدات ، جميل الحشوش ، توفيق كريشان ، فوزي الطعيمة ، نواف القاضي ، فياض جرار ، منير صوبر ، هاشم الدباس ، عبد موسى النهار ، خليل حدادين ، محمد الحنيطي، عبد الهادي المجالي ، توجان فيصل ، نزيه عمارين ، محمد الزبن .

أرجو من الزملاء حسب الادوار المقيدة أن تكون كلماتهم جاهزة ولن أعود لمن يفوته الدور . يضاف اسم السيد عبدالله اخو ارشيدة ، تفضل دكتور أحمد .

الدكتور احمد القضاه :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس ، الزملاء النواب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعـــــد

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لا يستقيم إيمان عبدٍ حتى يستقيم قلبه ولا يستقيم قلبه حتى يستقيم لسانه ، اللهم اجعل لنا لسان صدقٍ في الآخرين » .

أجل ايها الاخوة ، فإنما تمنح الثقة للحكومة او تحجب عنها لأمرين : أولهما بيانها والذي يرسم برامجها وسياساتها ، وثانيهما قدرتها على تنفيذ تلك البرامج والسياسات . فأما البيان فقد جاء شاملاً وجامعاً ووافياً ولن ادخل في مناقشته .

وأما الأمر الثاني وهو قدرة الحكومة على تحقيق ما ورد في بيانها فلا أظنها قادرة على ذلك إلّا إذا تحققت فيها بعض الشروط التالية :-

أولاً : الكفاءة والأمانة

فأما سيادة رئيسها فهو رجل العزم والمضاء وصاحب الصدق والنقاء وحسبه شهادة سيد البلاد الحسين المفدى الذي قال فيه في كتاب التكليف السامي : « ولقد عرفتك عبر هذه الرحلة الطويلة فتىً هاشمياً نقي السريرة ، ماضي العزيمة وأنت في صفوف قادة قواتنا المسلحة الباسلة وكنت وما تزال الرجل الذي يعتمد عليه كلّما نادى الوطن أبناءه من أجل مسؤولية صعبة أو مهمة جليلة » .

وأما بعض الوزراء فهم من عرفهم أبناء الوطن بكفائتهم العالية وتجربتهم الواسعة وأدائهم المميز فهم العلماء الحكماء السمحاء وأما البعض الآخر فيبقى في باب التمني ان يصدق فيهم قوله تعالى جلّ من قائل : « إن خير من استأجرت القوي الأمين » فمنهم من لا يجهد للناس وينصح لهم ومنهم من يحتجب دون حاجة الناس وفقرهم . ومنهم من يصدق فيه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إنّ شرّ الرّعاء الحُطمة » .

ثانياً : العدالة بين الناس .

فالله سبحانه وتعالى يقول في محكم كتابه العزيز : « لقد أرسلنا رُسلنا بالبينات وأنزلنا معهم الكتاب والميزان ليقوم الناسُ بالقسط » صدق الله العظيم .

فإلى أي الدرجات تنسجم هذه الحكومة مع الخطاب الإلهي ؟.

فأما سيادة رئيسها فهو من عرفنا في النزاهة والإخلاص والعدل وحسبه الوسام الرفيع الذي تقلّد حين خاطبه الحسين المفدى في كتاب التكليف السامي قائلاً : « ولقد خبرتك حين عهدت إليك غير مرة بتشكيل الحكومة للخروج بالوطن من بعض ما عانى من أزمات فكان أداؤك مثالاً يحتذى في الحزم والنزاهة والكفاءة والتضحية وقد كنت دائماً شأننا بنى هاشم للوطن كله ولأبنائه جميعاً على حدٍ سواء » .

فبارك الله لأبناء الوطن بسيادة الشريف وبـالوزراء المخلصين اللذيـن يصدق فيهـم قول رسـول الله صلى اللـه عليه وسلم حين قال :

« إن المقسطين عند الله على منـابر من نورٍ الذين يعدلون في حكمهم وأهليهـم وما وَلُوا » .

وأما اللذين يجانبون الحق والعدل فلا بدّ من تُذكيرهم بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال :

« ما من أمير عشرة إلّا وهو يؤتى به يوم القيامة مغلولاً حتى يفكّه أو يوبقه الجور » .

فليتقوا الله وليكيلوا للناس بمكيال واحد ولا يبخسوا الناس حقوقهم وليذّكروا قوله سبحانه وتعالى جلّ من قائل :

« ويل للمطففين الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون الا يظن أولئك أنهم مبعوثون ليوم عظيم يوم يقوم الناس لرب العالمين » صدق الله العظيم .

ثالثاً : الحفاظ على الكرامة الإنسانية .

فالله سبحانه وتعالى يقول :

« ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثيرٍ ممن خلقنا تفضيلاً » صدق الله العظيم

نعم إن رعاية حرمة الإنسانية هي مقتضى العدل وليست الرعاية مجرد الحفاظ على الحياة أو المال أو العرض أو العقيدة أو الأمن بل يتعداها إلى حسن التعامل مع الناس وعدم خدش احاسيسهم والاستهتار بهم .

فأما سيادة الرئيس فهو من عُرفَ عنه الدماثة والتواضع الجم وسماحة الشمائل والخلق العظيم وأما بعض الوزراء فلا صيّر كريمٌ إليهم في حاجة فمن يقف ببابهم فكما يقف الكريم المحتاج على باب الغني الشحيح فهم يحسبون أن الوزارة من موروث أبائهم وأجدادهم وقد سخرت لخدمة أعوانهم وفئاتهم وما دروا ان الله ليس بغافل عمّا يعملون وأنهم يوم القيامة أمامه

يقفون وعمّا اقترفت أيديهم يسألون وحالهم هذه ما أحسبهم إلا وقد نسوا قول الله تعالى جلّ من قائل :

« فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره » صدق الله العظيم

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الاستاذ حماد ابو جاموس والمتحدث الذي يليه الاستاذ سالم الزوايدة .

السيد حماد ابو جاموس :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد الامين

سيدي الرئيس

زملائي النواب المحترمين

١ - لقد ترعرعنا على تراب الاردن الاشم كراما ، ورضعنا الانتماء صافيا شفافا بلون واحد لا يتغير ، وتعلمنا النظام وصدق القول وتحسس المسؤولية في مدرسة الهاشميين العريقة منذ نعومة اظفارنا ، ولقد رأينا كبير الهاشميين ، كبيرنا جلالة الحسين وهو المعلم الذي قراراته دائماً موزونة ونتائجها كانت دائماً مضمونة . وفي الشدائد كنا دائما نرنو صوب الحسين فقد كان دائما المنارة اوالموئل والمرجع ، فكنا دائما المطمئنون ما دام هو قائد القوم وحامي الحمى .

ولقد تعلمنا في تلك المدرسة ان نكون واضحين بطرح مشاكلنا بأدب الرجال وان نصرح بما يؤرقنا باتزان ، وأن نكون كما كان هو دائما الراعي الذي لا يكذب أهله ، ونعلنها صريحة مدوية أننا على العهد بالحسين لباقون وبالحسين لمتمسكون وأن ما يرتضي به الحسين نرضى فيه وما يرفضه الحسين لا نقبل فيه .

٢ - كنا قد قلنا ونقول ان الاسس والمعايير التي تتطلبها المرحلة التي نمر بها للنهوض بالبلاد والعباد لكي ترتقي الى المستوى الذي يرغبه ويتمناه ويشتهيه سيد البلاد ان يكون فريقاً كفوءا في قدراته ونظيفاً في مسيرته متجانساً في تكوينه منتميا في اصالته متميزاً في ادارته بحيث يكون قادراً على العمل الجاد المنتج وان يكون لديه برنامج عمل محدد له استراتيجيته المحددة وآلية عمله المحددة التي تتصف بالمرونة والسهولة لتنفيذ تلك الاستراتيجية ولا تلك الالية الا من انسان يملك القدرات والمواهب والمعرفة وحب العمل العام وفوق هذا وذاك مشهود له بالارادة الحكيمة اذ ان الادارة الحكيمة المبنية على المعرفة والخبرة والتجربة هي سيدة المواقف في العصر الحديث ولا يعني ذلك بالضرورة ان يكون الفريق نيابيا ونقول لحكومتنا الرشيدة القديمة الجديدة اين فريق عملها واين هي من تلك

الصفات التي نعتقد انها الصفات اللازمة لفريق العمل الواحد .

ولنسال ونتساءل ببراءة عن الاسس والمعايير التي تم بموجبها التشكيل الحكومي :

١ - هل معايير واسس تشكيلها كانت الكفاءة والمقدرة المشهود لها ؟

٢ - هل معايير واسس تشكيلها هي الادارة المجربة المشهود لها ؟

٣ - هل معايير واسس تشكيلها هو التوزيع الديمغرافي العادل ؟

٤ - هل معايير واسس تشكيلها هو التجانس بين فريقها ؟

بداية نقول للاجابة على هذه الاسئلة وتلك التساؤلات ان سيادة رئيسها - الشريف زيد بن شاكر - رجل مشهود له بما يفوق بامتياز كل هذه المعايير والاسس وفوق هذه وتلك فهو مشهود له بالشجاعة والادارة الحكيمة والادب الجم وهو من هذه الناحية فوق النقد والسؤال او التساؤل بالنسبة لي .

اقول لك ليس مجاملة او تزلفاً ولكنها الحقيقة التي خبرتها وعرفتها شخصياً على مدى ما يزيد عن ٢٦ عاما ومن هذا المنطلق فانني اكن لسيادته كل المحبة والاحترام والتقدير الفائق . ولكن فليسمح لي سيادة رئيس الوزراء - سيدي الرئيس - ان اجيب باختصار شديد وبرأينا المتواضع ان هذه الاسس وتلك المعايير لا تنطبق على العديد من اعضاء فريقه الوزاري الذي نكن له كل الاحترام الادبي الواجب تقديمه من هذا المقام ولنأخذ مثالاً على احد المعايير آنفة الذكر الا وهو التمثيل الجغرافي ونقول :-

كانت جميع الحكومات الاردنية السابقة تأخذ بمبدأ التوازن الديمغرافي الذي يعطي نوعا من الطمأنينة والارتياح لجميع مناطق المملكة المختلفة بأنها ممثلة بطريقة او باخرى في السلطة التنفذية الا هذه الحكومة ؟ ..... لا ندري لماذ؟ وكان الاردن ينفرد دائما بميزة التوازن الذي يمثل السكان .

قد يكون موضوع توزير النواب وتمثيل الكتل النيابية له سبب في ذلك واشهد ان سيادة الشريف زيد بن شاكر كان ديمقراطيا بحق عندما اتصل وناقش تلك الكتل النيابية لمعرفة آرائها حول التشكيل الحكومي ولكن ... الم يكن من الاجدى - وقد تم معرفة اراء الكتل والمستقلون - أليس كان من الاجدى أن تمثل كل دائرة انتخابية من الدوائر العشرين بنائب او اكثر او بوزير غير نائب من الذي تنطبق عليه الاسس والمعايير المطلوبة ؟؟ ونحن نعلم ان بلادنا العزيزة زاخرة بالكفاءات المطلوبة في كل محافظة وفي كل زاوية من زواياه بفضل قيادة ورعاية قيادته الملهمة .

فهل يعقل ان محافظة العاصمة بنوابها الثلاثة والعشرين عاصمة الحسين لا تمثل التمثيل اللائق بها لا انتقاصا ممن يشاركون منها في الحكومة الجديدة بل بالعدد والنوعية اللازمة ؟

وهل لبعض من استشيروا علاقة بذلك والذين لهم افكار سلبية جاهزة عن ممثلي العاصمة عمان .

٣ - هذه سيدي الرئيس - زملائي النواب - مقدمة وضوء حول فريق العمل الذي سينفذ برنامج الحكومة الذي صيغ بافصح العبارات وادق الجمل وابلغ المعاني التي تترجم توجيهات الحسين الباني فنقول ان هذا البيان يترجم ترجمة امينة طموحات وتطلعات القائد وهذه بالضرورة هي تطلعات الشعب الاردني الكريم الذي يستشعر الحسين المفدى نبضاته ومشاعره واحاسيسه كما لم يسستشعره اي زعيم آخر في ذاكرة التاريخ ودعنا نستعرض فقرات مختارة من هذا البيان - برنامج العمل - وتعليقنا عليه لمجرد وضع بعض النقاط على بعض الحروف :-

١ - يتعرض البيان في الصفحة السادسة في الفقرة الاخيرة والفقرة الثالثة من الصفحة السابعة للعملية التربوية برمتها وخاصة توسيع قاعدة التعليم المهني وتنويع برامجه وزيادة ارتباطه بخطط التنمية ونقول ان هذا التوجه كان لدى جميع الحكومات السابقة ولكن ماذا كانت نتيجة مخرجات التعليم التي نراها بأم اعيننا ولنقارن ذلك مع دول سبقتنا في هذا المضمار ككوريا الجنوبية وتايوان حيث ان نسبة التعليم المهني هي الاعلى وان نسبة التعليم الاكاديمي هي الاقل وان التعليم المهني هو الاساسي وان التعليم الاكاديمي والشهادات العليا هي الاقل . فهل نتعض بذلك ونضع الية محددة وجذرية تقلب موازين التعليم لتتناسب ومتطلباتنا ونهضتنا ؟

٢ - تتعرض الفقرة الاخيرة من الصفحة ١١ لموضوع تطوير نظام الخدمة المدنية والتشريعات التي تحكم الوظيفة العامة بشكل يؤدي الى مزيد من التركيز على سيادة القانون والنزاهة والموضوعية في التعيين والترقية ولنسأل ونتساءل من الذي سيطبق هذه السياسة الحكيمة . ان خبرتنا حول هذا الموضوع تفيد ان هذه الساسة لم تطبق في واقع الحال وكأمثلة على ذلك فاني اضع بين يدي سيادة رئيس الوزراء ان يدلني على ان موظفاً واحدا من دائرتي الانتخابية ومن المؤهلين تأهيلاً عاليا - وهم كثيرون والحمدلله - قد تم انصافه بنزاهة وموضوعية ووضع في احد المناصب القيادية في الدولة وهل تم توظيف اي عدد يتناسب والكم الهائل من العاطلين عن العمل رغم مراجعاتي الشخصية لكل وزارة ودائرة بينما وزعت الشواغر مقدما على اتباع من يملك القرار .

٣ - يفيد البيان بالفقرة الثانية في الصفحة ١٢ ان الحكومة عازمة على ضمان العدالة والنزاهة في جميع اجراءاتها بعيدا عن التعصب واستغلال الوظيفة او اساءة الامانة او الفساد المالي او الاداري ونسأل ونتساءل ونقول ان هذه سياسة حكيمة ولقد طالب بها قائد الوطن مرات ومرات وأملنا ان تتكرم الحكومة باعلامنا عن الآلية الحقيقية التي تنفذ مثل هذه السياسة لنرى وعلى ارض الواقع نتيجتها . لأن هذا

الدواء اصبح ليس بذات مفعول حتى الآن ، لانه لم يطبق .

٤ - ويفيد البيان بالفقرة الاولى من الصفحة ١٣ والفقرة الاخيرة من ذات الصفحة ان الحكومة ستسعى لاجتذاب الاستثمارات المحلية والخارجية وتطوير التشريعات الخاصة بذلك ومعالجة الوكلاء والوسطاء ونقول ان هذه ابرز واهم السياسات التي يتطلبها الوطن في هذه المرحلة ونرفع ايدينا ضارعين الى الله العلي القدير ان تكون حكومتنا الجديدة الرشيدة قادرة على ذلك لان واقع الحال بحاجة الى مثل هذا العلاج ونأمل ان يكون العلاج سريعاً وحاسماً ونلمسه لمس اليد .

٥ - وفي الفقرة الاخيرة من الصفحة السادسة يتطرق البيان الى تحريك النشاط الاقتصادي ونقول ان هذا الجانب في البيان هو من المحاور الرئيسية التي يتطلع المواطنون اليها بأمل ان تجد طريقها الى الواقع العملي ويروا ويلمسوا ويعيشوا مثل هذا النشاط المتجمد الذي اثقل كاهلهم وحرمهم لمدة طويلة من العيش الكريم ، فما هي الخطط التي وضعت لتحريك النشاط الاقتصادي على ارض الواقع ؟

٦ - واما الفقرة الثانية والاخيرة من الصفحة ١٩ والفقرة الاولى والاخيرة من الصفحة ٢٠ والفقرة الثانية والاخيرة من الصفحة ٢٣ فيبشرنا البيان بمعالجة الامن الاجتماعي وقناعة الحكومة بعدالة قضية المتقاعدين وتوفير المواد الغذائية باسعار معقولة ونية الحكومة الصادقة باعطاء العناية القصوى لمشكلات الفقر والبطالة والضمان الاجتماعي والتامين الصحي الشامل فاننا نشد على يد الحكومة بكلتا ايدينا لمعالجة هذه المواضيع بالتنفيذ العملي ليشعر بها المواطن على ارض الواقع ولأن من كثرة الوعود السابقة اصبح لدى المواطن قناعة ومناعة أن مثل هذه الوعود ما هي الا شعارات .

واخيرا وليس اخراً فتنفيذ الفقرة الاخيرة من صفحة ٢٦ عن سياسة الحكومة بتوسيع مظلة التأمين الصحي وافتتاح المستشفيات الجديدة ونسأل ونتساءل هل يجوز أن يكون في عاصمة الحسين مستشفى واحد رئيسي مدني يعالج ٠٠٠ ر ٠٠ ٣ر١ مليون مواطن هو مستشفى البشير وهل يجوز ان لا يوجد مستشفى آخر كمستشفى حمزة الذي خطط له واشتريت ارضه وهو برسم التنفيذ .

واننا ندعو الحكومة الرشيدة بدراسة هذا الموضوع بجدية ليأخذ طريقه للتنفيذ العملي .

انا سيدي الرئيس زملائي النواب المحترمين - نتعرض لضغوط شديدة من دائرتنا الانتخابية حول موقفنا من هذه الحكومة الرشيدة ولا أود ان ازايد او ان اسجل المواقف ولكنها الحقيقة المرة التي تجعلني اتخذ الموقف المناسب الذي يتناسب وتلك الضغوط بدائرتي الانتخابية والتي بمجملها تطالب بعدالة التوزيع في المناصب العليا للدولة والتوظيف وتوصيل الخدمات بالطريقة السليمة التي تم شرحها . وقد لا تتصورون ان هناك

احياءً في مناطق شرق وشمال عمان ولا تبعد عن هذا المجلس الكريم سوى كيلوا مترات محدودة وضمن دائرة عمان الصغرى لا تتوفر لديهم الخدمات الكهربائية او المائية او المدرسية او المواصلات والاتصالات الهاتفية وبقية الخدمات الضرورية ومع ذلك فهم صابرون ينتظرون الفرج . وقد ملوا من كثرة رؤية بعض اصحاب المعالي على شاشة التلفزيون وتصريحاتهم المتكررة في الصحف التي لم تطفيء ظمأهم ولم توصل لهم التيار الكهربائي او بقية الخدمات .

وفيما يلي سيدي الرئيس قائمة بطلباتي التي لن أزعج هذا المجلس الكريم بتلاوتها وسأضعها بين يديكم لتوزيعها على أصحاب المعالي لعلهم يتكرمون علينا بدراستها واتخاذ الاجراءات عليها .

وختاماً سيدي الرئيس – زملائي النواب المحترمين فانه من الواجب على الوطن وعليّ أن نضرع الى الله العلي القدير ان يوفق سيادة أخينا أبا شاكر في مهمته الصعبة والتي نأمل له النجاح والتوفيق لينعكس ذلك على ابناء الوطن عامة .

سيدي الرئيس

زملائي النواب

مهما قدمنا من شكر مهما قدمنا من عرفان لجلالة الملك الحسين المفدى وسمو ولي عهده الامين والعائلة الهاشمية الكريمة فلن نعطيهم حقهم لما قاموا به من إقامة الوطن الاردني النموذج ومؤسساته الديمقراطية وإقامة دولة المؤسسات وبناء الوطن على اسس عصرية هي مثار حسد الحاسدين من حولنا .

وإننا نرفع من على هذا المنبر الى مقام جلالته كل الولاء والاخلاص والتقدير والوفاء الذي لا ينقطع ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

– وهذه هي مطالب السيد حماد ابو جاموس لدائرته الانتخابية –

مطالب عامة تخص ابناء الدائرة الانتخابية الاولـــــى

(منطقة بسمان + منطقة طارق + منطقة ماركا)

١ – الطلب من الحكومة بناء مجمع حكومي في المنطقة الشرقية الشمالية لخدمة ابناء المنطقة بحيث يكون هذا المجمع يضم دوائر ذات الخدمات العامة للوزارات والدوائر المختلفة للتخفيف من معاناة المواطنين الذين يضطرون للمراجعات الكثيرة والتي بوجود مثل هذا المجمع سيخفف الكلفة والعناء والجهد على المواطنين وعلى الدولة سواء .

٢ – اعادة فتح مستشفى عمان العسكري والذي كنا قد طالبنا به منذ مدة طويلة ووعدنا الوعود الكثيرة من قبل الحكومة السابقة باعادة فتحه لخدمة جميع ابناء المنطقة من مدنيين وعسكريين عاملين

ومتقاعدين لعدم وجود مستشفى يخدم ابناء المنطقة . وان المراكز الصحية الموجودة ليست بالمستوى المطلوب وهي بحاجة لرفع مستواها وتجهيزها التجهيز اللازم لرفع مستوى الخدمة الصحية الاولية لابناء المنطقة .

٣– أ– تسوية واجهة عشائر الدعجة الشرقية اسوة ببقية العشائر التي تمت تسوية اراضيها .

ب– اعادة اراضي الفوسفات في منطقة الرصيفة والتي انهت شركة الفوسفات اعمالها في تلك المنطقة واصحاب تلك الاراضي يملكون وثائق تثبت تسوية تلك الاراضي لهم .

٤ – توسعة مكتب بريد ماركا الرئيسي حيث ان وضع هذا المكتب اصبح لا يفي بالغرض الذي اقيم من اجله قبل ٢٤ عاما وخاصة عدم اتساعه لصناديق بريد جديدة .

٥ – ان المخصصات التي وضعت لتوسعة طريق الحزام الدائري ومقدارها ٩٠٠,٠٠٠ الف دينار بعد جهود مضنية مع الحكومة ومعالي وزير الاشغال ومعالي وزير المالية غير كافية مقارنة مع الكلفة اللازمة لتنفيذ المشروع الحيوي باربعة مسارب والذي يخدم جميع ابناء المملكة وهو الطريق الحيوي الرئيسي الذي يربط شمال المملكة ووسطها بجنوبها وخاصة العقبة والحركة كثيفة كما هو معروف على مدار الساعة وتكثر الحوادث القاتلة عليه يوميا .

٦ – فتح محكمة صلح لمنطقة شرق عمان ونحن اذ نشكر معالي وزير العدل الذي اتخذ الخطوات الاولية لفتح مثل هذه المحكمة لما توفره على ابناء المنطقة الشرقية الشمالية وعلى الدولة من تكاليف باهضة والتخفيف من معاناتهم حول هذا الموضوع ؛ الا أننا سننتظر اتخاذ الاجراءات المالية لفتح تلك المحكمة .

واننا لنرجو من معاليه سرعة فتح هذه المحكمة .

٧ – نطالب وبالحاح فتح مكتب لسلطة المياه للتخفيف من عناء المواطنين من مراجعة السلطة في جبل الحسين وذلك لخدمة جميع ابناء المنطقة الشرقية والشمالية .

٨ – نطالب بفتح مكتب لشركة الكهرباء لخدمة ابناء المنطقة والذين يضطرون لمراجعة مكتب القويسمة ومعروف مدى المعاناة التي يعانيها المواطنين من كثافة السير على الطرق وضغط العمل هناك مما يستوجب فتح مثل هذا المكتب .

٩ – ان جهودنا خلال السنوات الخمس الماضية مع سلطة المياه وسلطة الكهرباء لتوصيل خدمات المياه والكهرباء وان هاتين الخدمتين المهمتين جدا للمواطنين قد بدأت تعطي ثمارها وأننا نطالب

وبالحاح كل من سلطة المياه وسلطة الكهرباء تنفيذ المشاريع التي تحتاجها المناطق التي لم يقرر لها مشاريع بعد بحيث تغطي هاتين الخدمتين جميع ابناء المنطقة وحتى حدود عمان الشرقية في وادي العش .

١٠- فتح وتعبيد طرق وادي العش الرئيسي (طريق ال ١٠٠ متر) والذي ينتظر التنفيذ لما لهذا الطريق من خدمة كبيرة على جميع ابناء الوطن .

١١- اكمال فتح طريق وادي القطار من النقطة التي تصل عند منتزه الحسين الوطني حتى تصل الى طريق اتوستراد الزرقاء خدمة للمواطنين وخدمة للمؤسسات الصناعية الموجودة على تلك الطريق والتي وعد أمين عمان بتنفيذها العام الماضي ولكن ولسوء الحظ لم يتم ذلك التنفيذ .

١٢- انشاء مستشفى حمزة في منطقة بسمان والذي تم شراء الارض اللازمة له منذ مدة طويلة .

قائمـــة بمجمـــل

مطالب مناطق واحياء الدائرة الانتخابية

الاولى / حماد ابو جاموس

١ - مطالب حي القادسية / جبل الامير فيصل :

أ - تعبيد الشوارع لتوصيل المواطنين الى منازلهم ومناطق عملهم .

ب - مدرسة اعدادية للطلاب .

ج - شبكة مواصلات .

د - صندوق بريد للمواطنين .

هـ - مواصلات نقل .

و - انارة شوارع المنطقة .

ز - استكمال شبكة الطرق لايصالها مع بعضها البعض .

ح - ممرات مشاة وادراج للمنطقة .

ط - تطويب الاراضي للمواطنين .

ي - جسر معلق على طريق الزرقاء مقابل مخابز جواد .

ق - وضع اشارة ضوئية على جسر ماركا لان المنطقة بحاجة الى هذه الاشارة .

ل - تحسين وضع المنطقة .

م - وضع اشجار بجانب الطرقات .

ش - تغطية المنطقة بعمال التنظيفات .

ك - ايصال المياه لبعض المنازل في المنطقة .

٢ - مطالب منطقة ابو عليا / طارق

أ - فتح بعض الشوارع التي لا تزال كما هي ولم تنفذ بعد .

ب- فتح مركز صحي .

ج - فتح مركز للخدمات الاجتماعية .

د - متابعة اجراءات الصرف الصحي / المجاري .

هـ - تصغير بعض الشوارع التي ادت لهدم بعض المنازل او الاضرار بها من سعة اربعة عشر مترا لاثني عشر مترا ومن اربعة عشر الى عشرة امتار .

و - متابعة طلبات الهواتف للمنطقة .

٣ - مطالب منطقة حي المطار - طريق الحزام الدائري قرب المطار .

أ - تسيير خط باص او سرفيس للحي : حيث انه يسكن هذا الحي اكثر من الف شخص والف عامل في المصانع المجاورة ولا يوجد خط باصات او سرفيس ينقلهم من منازلهم الى اماكن عملهم ومدارسهم ومراجعات الاطباء والمسافة تزيد على اربعة كيلو مترات لاول سرفيس في التطوير الحضري او نادي السباق كون هذا الحي يقع في وسط المسافة بينهما وتوقفت خدمة مؤسسة المواصلات منذ تحويل الخطوط الى الباصات الخاصة الصغيرة ورغم المراجعات المتكررة بتاريخ ٢-٧-٨٥، ٢-٧-٨٦ ، ٩-١-٩١ ، ١-١-٩٤ و ٥-٢-٩٤ ولا يزالون يعانون من صعوبة شديدة في الوصول الى اعمالهم ومدارسهم وغير ذلك .

ب- قطعة ارض لبناء مسجد الحي : رغم المراجعات المتكررة لوزارة الاوقاف وامانة عمان من اجل توفير قطعة ارض لبناء مسجد في هذا الحي المحروم من صلاة الجماعة وسماع صوت الأذان الا ان كل طرف منهما يلقي المسؤولية على الآخر وتبين ان الروتين وعدم تسهيل الامور يقف عائقاً امام تحقيق هذا الهدف الديني الجليل علماً بأن الامانة استملكت قطعة ارض مساحتها ١١ دونم في وسط الحي منذ سبع سنوات لاقامة حديقة عليها وكأن الحديقة اولى من بناء المسجد او المدرسة وتمت مراجعة الاوقاف والامانة في ٩٢/٣/١٨ ، ٩٢/٦/١٢ ، ٩٣/٦/٢٠ ، ٩٤/٢/٥ وكان اخرها في ٩٥/١/١ ولا يزالون ينتظرون .

ج - ربط المنطقة بالصرف الصحي : تقدموا لوزارة الري من اجل ربط المنطقة بالصرف الصحي واعطى عطوفة امين عام الوزارة لهذا الموضوع صفة الاولوية القصوى منذ عامين ولكن كل عام يفاجئون بعدم تخصيص المبالغ المطلوبة لهذه الغاية رغم انتهاء الدراسات وطرحها على مكتب هندسي لاجراء التخطيط واتمام ذلك منذ زمن ولا يجدون عند المراجعة في بداية كل عام سوى الصد وعدم الاستجابة علما بأن الطلب الاول قدم بتاريخ ١٩٨٥/٥/٢٨ وتلاه مراجعات بتاريخ ٨٦/٧/٢ ، ٨٧/١٠/١٧ ، ٩٠/١٠/١٠ ، ٩٣/٧/١٧ ، ٩٤/١/١٨ ، ٩٤/٢/٥ ، ٩٤/٣/٥ ولا يزالون ينتظرون تخصيص المبالغ المطلوبة ويعانون من اضرار الحفر الامتصاصية وامتلائها والمكاره الصحية الناتجة عن النضح وغيره .

د - عدم وجود مدرسة لطلاب وطالبات الحي : كل احياء العاصمة وقراها

والمحافظات الاخرى تبنى فيها مدارس دون وجود عدد كاف من الطلاب وهذا الحي مليء بالطلاب والطالبات دون وجود اي مدرسة علما بان خطة التطوير التربوي تنص على تأمين مدرسة في الاحياء التي يتوفر فيها ثلاثون طالبا فقط وفي هذا الحي اكثر من ٢٠٠ طالب وطالبة يضطرون التنقل الى مدارس اسكان ماركا على بعد ٤ كم ومشيا على الاقدام في معظم الاحيان لعدم وجود وسائل نقل مخصصة كما ذكرنا سابقا وتحت حر الشمس او زمهرير وامطار الشتاء ومعظم الاوقات تكون العودة بعد الغروب .

٤ – مطالب اسكان ماركا

أ – العمل على ايجاد نفق يصل ما بين التطوير والاسكان وذلك نظرا للحوادث المتكررة والتي ذهب ضحيتها الكثير من الارواح .

ب– بناء مدرسة ذكور على غرار مدرسة الاناث التي قامت الحكومة مشكورة بالمباشرة في بنائها هذا العام – لان الوضع الحالي في المدرسة لا يفي بالاغراض التربوية السليمة .

ج – وضع عمود انارة كبير على مدخل التطوير حتى ينير مدخل الاسكان والتطوير .

د – رفع الأنقاض المتراكمة في الاسكان والتي هي من مخلفات بناء الاسكان ومر عليها سنوات .

هـ – اعادة النظر في اثمان الشقق لان ساكنيها اجبروا بالخروج من مساكنهم في وادي المربط وجميعهم من ذوي الدخل المحدود .

٥ – مطالب منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال / شرق الحزام الدائري / خ . ترخيص شاحنات .

أ – عدم وجود مدرسة علما بأن عدد الطلاب في تلك المنطقة لا يقل عن ٤٠ طالبا ويذهبون الى اقرب مدرسة في التطوير الحضري بمسافة لا تقل عن ٤ كم .

ب– عدم وجود مواصلات قطعيا علما بأنه يوجد في المنطقة الموظف والعسكري والطالب والاهالي وحاجتهم ماسة .

ج – لا يوجد شارع في المنطقة والشارع الوحيد الموجود بحاجة لصيانة كونه مليء بالحفر والمطبات والحفريات .

د – عدم وجود هاتف في المنطقة علما بأنهم قدموا للاشتراك بالخدمة منذ عام ١٩٨٧ والحجة عدم وجود كيبل .

هـ – لا يوجد مركز طبي او عيادة بحيث انهم يشكلون مجتمع لا يقل عدد سكانه عن ١٥٠ شخصاً .

تفصيل مطالب مناطق واحياء الدائرة الانتخابية الاولى / حمّاد ابو جاموس

١ – وزارة التربية والتعليـــم :

أ – حي القادسية – مقابل جبل الامير فيصل

١ – مدرسة اعدادية للطلاب .

ب– حي المطار – طريق الحزام الدائري .

١ – عدم وجود مدرسة لطلاب وطالبات الحي :

كل احياء العاصمة وقراها والمحافظات الاخرى تبنى فيها المدارس دون وجود عدد كاف من الطلاب وهذا الحي مليء بالطلاب والطالبات دون وجود اي مدرسة علما بأن خطة التطوير التربوي تنص على تأمين مدرسة في الاحياء التي يتوفر فيها ثلاثون طالبا فقط وفي هذا الحي اكثر من ٢٠٠ طالب وطالبة يضطرون للانتقال الى مدارس اسكان ماركا بعد ٤ كم ومشيا على الأقدام في معظم الاحيان لعدم وجود وسائل نقل مخصصة وتحت حر الشمس وامطار الشتاء والعودة غالبا تكون بعد الغروب .

ج – منطقة اسكان ماركا :

١ – بناء مدرسة ذكور على غرار مدرسة الاناث التي قامت الحكومة مشكورة بمباشرة بنائها هذا العام – لان الوضع الحالي في المدرسة لا يفي بالاغراض التربوية السليمة .

د – منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال – شرق الحزام الدائري خلف ترخيص الشاحنات :

١ – عدم وجود مدرسة علما بأن عدد الطلاب في تلك المنطقة لا يقل عن ٤٠ طالب ويذهبون الى اقرب مدرسة في التطوير الحضري بمسافة لا تقل عن ٤ كم .

٢ – امانــة عمــان الكبــرى

أ – منطقة حي القادسية :

١ – تعبيد الشوارع لتوصيل المواطنين الى منازلهم ومناطق عملهم .

٢ – شبكة مواصلات .

٣ – انارة شوارع المنطقة .

٤ – ممرات مشاه وادراج للمنطقة .

٥ – جسر معلق على طريق الزرقاء مقابل مخابز جواد .

٦ – وضع اشارة ضوئية على جسر ماركا لان المنطقة بحاجة الى هذه الاشارة .

٧ – تحسين وضع المنطقة لتظهر بمظهر لائق

٨ – وضع اشجار بجانب الطرقات .

٩ – تغطية المنطقة بعمال التنظيفات .

١٠– استكمال شبكة الطرق لايصالها مع بعضها البعض .

ب– منطقة ابو عليا – طارق .

١ – فتح بعض الشوارع التي لا تزال كما هي ولم تنفذ بعد .

٢ - تصغير بعض الشوارع التي ادت لهدم بعض المنازل او الاضرار بها من سعة اربعة عشر مترا لاثنى عشر مترا ومن اربعة عشر الى عشرة امتار .

ج - منطقة اسكان ماركا

١ - العمل على ايجاد نفق ما بين التطوير الحضري والاسكان وذلك نظرا للحوادث المتكررة التي ذهب ضحيتها الكثير من الارواح ..

٢ - وضع عمود انارة كبير على مدخل التطوير حتى ينير مدخلي الاسكان والتطوير .

٣ - رفع الانقاض المتراكمة منذ سنوات والتي هي من مخلفات بناء الاسكان .

د - منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال - شرق الحزام الدائري خلف ترخيص الشاحنات :

١ - لا يوجد شارع في المنطقة وان وجد فانه بحاجة الى تصليح كونه مليء بالحفر والمطبات والحفريات .

٣ - مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية:

أ - منطقة حي القادسية :

١ - صندوق بريد للمواطنين .

ب- منطقة ابو عليا - طارق .

١ - متابعة طلبات الهواتف للمنطقة .

ج - منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال - شرق الحزام الدائري خلف الترخيص .

١ - عدم وجود هاتف في المنطقة علما بانهم قدموا للاشتراك بالخدمة منذ عام ١٩٨٧ والحجة عدم وجود كيبل .

٤ - مؤسسة النقـل العـام

أ - منطقة حي القادسية - مقابل جبل الامير فيصل .

ب- منطقة حي المطار - طريق الحزام الدائري

١ - تسيير خط باص او سرفيس :

يسكن هذا الحي اكثر من الف شخص والف عامل في المصانع المجاورة ولا يوجد له خط باص او سرفيس ينقلهم من منازلهم الى اماكن عملهم ومدارسهم ومراجعات الاطباء ولمسافة تزيد عن ٤ كم لأول سرفيس في التطوير الحضري او نادي السباق كون هذا الحي يقع في وسط المسافة بينهما وتوقفت خدمة مؤسسة المواصلات منذ تحويل الخطوط الى الباصات الخاصة الصغيرة ورغم المراجعات المتكررة بتاريخ ٨٥/٧/٢ ، ٨٦/٧/٢ ، ٩١/١/٩ ، ٩٤/١/١ ، ٩٤/٢/٥ ولا يزالون يعانون من صعوبة شديدة في الوصول الى اعمالهم ومدارسهم وغير ذلك .

ج - منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال - شرق الحزام الدائري خلف الترخيص .

١ - عدم وجود مواصلات قطعيا علما بانه يوجد في المنطقة الموظف

والعسكري والطالب والاهالي والحاجة ماسة .

٥ - وزارة الميـــاه :

أ - منطقة حي القادسية - مقابل جبل الامير فيصل .

١ - ايصال المياه لبعض المنازل في المنطقة

ب- منطقة ابو عليا - طارق .

١ - متابعة اجراءات الصرف الصحي - المجاري .

ج - منطقة حي المطار طريق الحزام الدائري :

١ - ربط المنطقة بالصرف الصحي : تقدموا لوزارة الري من اجل ربط المنطقة بالصرف الصحي واعطى عطوفة امين عام الوزارة لهذا الموضوع صفة الاولوية القصوى منذ عامين ويفاجئون كل عام بعدم تخصيص المبالغ المطلوبة لهذه الغاية رغم انتهاء الدراسات وطرحها على مكتب هندسي لاجراء التخصيص واتمام ذلك منذ زمن ولا يجدون عند المراجعة في بداية كل عام سوى الصد وعدم الاستجابة من المهندس المختص علما بأن الطلب قدم بتاريخ ٨٥/٥/٢٨ وتلاه مراجعات بتاريخ ٩٤/١/١٨ ، ٩٤/٢/٥ ، ٩٤/٣/٥ ، ولا يزالون ينتظرون تخصيص المبالغ المطلوبة ويعانون من اضرار الحفر الامتصاصية والمكاره الصحية الناتجة عن النضح وغيرها .

٦ - وزارة الماليـــة :

أ - منطقة حي القادسية - مقابل جبل الامير فيصل .

١ - تطويب الاراضي للمواطنين .

ب- منطقة اسكان ماركا : اعادة النظر في اثمان الشقق لان ساكنيها اجبروا بالخروج من مساكنهم في وادي المربط وجميعهم من ذوي الدخل المحدود .

٧ - وزارة الصحـــــة :

أ - منطقة ابو عليا - طارق .

١ - فتح مركز صحي .

ب- منطقة ضاحية الشريف حسين بن طلال - شرق الحزام الدائري خلف ترخيص الشاحنات :

١ - لا يوجد مركز طبي او عيادة بحيث انهم يشكلون مجتمع لا يقل عدد سكانه عن ١٥٠٠ شخصاً .

٨ - وزارة التنميــة الاجتماعيــة :

أ - منطقة ابو عليا - طارق .

١ - فتح مركز للخدمات الاجتماعية .

٩ - وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية :

أ - منطقة المطار - طريق الحزام الدائري .

١ - قطعة ارض لبناء مسجد للحي : رغم المراجعات المتكررة لوزارة الاوقاف وأمانة عمان من اجل توفير قطعة ارض

لبناء مسجد في هذا الحي المحروم من صلاة الجمعة وسماع صوت الاذان الا ان كل طرف منهما يلقي المسؤولية على الطرف الاخر وتبين ان الروتين وعدم تسهيل الامور يقف عائقا امام تحقيق هذا الهدف الديني الجليل علما بأن الامانة استملكت قطعة ارض مساحتها ١١ دونم في وسط الحي منذ سبع سنوات لاقامة حديقة وكأن الحديقة اولى من المسجد او مدرسة وتمت مراجعة الاوقاف والامانة بهذا الخصوص في ٩٢/٣/١٨، ٩٣/٦/١٢، ٩٣/٦/٢٠، ٩٤/٢/٥ وكان اخرها في ٩٥/١/١ ولكن دون نتيجة .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، المتحدث الزميل سالم الزوايدة والمتحدث الذي يليه الاستاذ طلال عبيدات .

السيد سالم الزوايدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

يناقش المجلس الكريم خطاب سيادة رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر الذي عرفنا عنه صدق انتمائه وولائه لهذا البلد وقيادته الهاشمية والمظفرة .

والذي تم تكليفه في مرحلة دقيقة جاءت بعد مرحلة السلام التي خرج منها الأردن بحمد الله وبحكمة القائد الملهم وبالمسؤولية العالية التي ابدتها السلطتين التنفيذية والتشريعية وبموجبها حصل الاردن على حقوقه في الارض والمياه .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

ان هذه المرحلة هي مرحلة الالتفاف الى الداخل واعادة تنظيم البيت الاردني بما يكفل رفع كفاءة اجهزة الدولة لبناء الاقتصاد الداخلي وتحقيق العدالة الاجتماعية ضمن التقسيمات الجغرافية على حدٍ سواء واجتثاث مظاهر التسيب الاداري ومحاربة البطالة والتي اصبحت خطرا يتوجب علينا جميعا أن نجد الحلول الناجعة لحل هذه المشكلة من خلال التركيز على المشاريع الانتاجية وتوزيع الخدمات على جميع المناطق وايجاد آلية عادلة في التعيين حتى يصل كل طالب حقٍ حقه دون واسطةٍ او اعتداء على حقٍ غيره .

معالي الرئيس

الزملاء النواب

انني اطالب الحكومة وكلي ثقة بكفاءتها وقدرتها أن تولي مناطق البادية عنايةً اكثر حسب قدرات الدولة وامكانياتها في مجال الرعاية الصحية والتعليم والطرق وانشاء جامعة

في محافظة معان لخدمة محافظتي معان والعقبة ، وكذلك تسوية الاراضي والواجهات العشائرية . كما اطالب بتوسيع مستشفى معان الحكومي ورفد المراكز الصحية بسيارات الاسعاف والمعدات الطبية اللازمة .

واركز هنا وحتى لا أخذ من وقت المجلس الكريم حيث اننا بحاجة للعمل والعطاء فعلينا ان ننطلق جميعنا لترجمة توجيهات قائد الوطن .

اطالب تبني الحكومة من خلال اجهزتها ما كنت قد طالبت به في خطبة الموازنة .

حفظ الله الاردن تحت قيادة الحسين المعظم وولي عهده المحبوب ، متمنين لهذه الحكومة رئيسا واعضاء كل التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : المتحدث الزميل طلال عبيدات .

السيد طلال عبيدات :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيـــس

الاخوة النواب

ان وزارة سيادة الشريف زيد بن شاكر رقم ٨١ في قائمة الوزارات التي شكلت في الاردن منذ تأسيس الامارة عام ١٩٢١ وحتى يومنا هذا . كل هذه الوزارات تتقدم ببياناتها الى مجلس الامة طالبة الثقة على اساس هذه البيانات ومن يقرأ هذه البيانات يجد انها واحدة او تكاد تكون واحدة كذلك ، اما هذه الوزارة فقد جاءت بعد وزارة دولة الدكتور عبد السلام المجالي والتي ابرمت ما يسمى بمعاهدة السلام بين الاردن واسرائيل والتي ستقوم هذه الوزارة بتنفيذ جميع بنود هذه المعاهدة نصا وروحا ، كما ستستمر بتنفيذ اوامر البنك الدولي والذي تدخل في فرض ضريبة المبيعات ورفع سعر مياه الري في وادي الاردن ، والله اعلم بما سيفرضه ذلك البنك مستقبلاً من ضرائب جديدة والتي من شأنها اثقال كاهل المواطن والذي اصبح يشكو الامرين من فرض الضرائب ورفع الاسعار .

معالي الرئيس

النواب الكرام

من هذه المعطيات اجد نفسي مضطرا لحجب الثقة عن هذه الحكومة .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الاستاذ جميل الحشوش ، والمتحدث الذي يليه الاستاذ توفيق كريشان .

السيد جميل الحشوش :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

لقد جاء كتاب التكليف السامي شاملا ومحددا اهمية هذه المرحلة لها معطياتها

ومتطلباتها المختلفة حيث اهاب بسيادة الرئيس ان يختار لها كفاءات وطنية متميزة وواعدة قادرة على النهوض بالمسؤوليات الجسام ومواجهة التحديات المرحلة ومتطلباتها بكل ثقة واقتدار .

واذا كان سيادة الشريف هو ذاك الفتى الهاشمي وفيّ السريرة ماضي العزيمة رجل المهام الجسام كما وصفه جلالة الملك الحسين المعظم في كتاب التكليف السامي فانه لا يستطيع وحده القيام بما عهد للحكومة من مهام ، اذ ان مسؤولية الحكومة وان كانت مسؤولية تضامنية تجاه المجلس الا انها ايضا مسؤولية فردية لكل وزير ضمن اعمال وزارته . وانني مع تقديري واحترامي لجميع اعضاء الحكومة على الصعيد الشخصي فانني لا اجد في العديد منهم ايا من الصفات المتميزة التي تتطلبها المرحلة الجديدة وفقا للمواصفات التي طلبها قائد هذا الوطن ، ذلك لان الحكومة في تشكيلها خضعت لمقايضات ومساومات من قبل بعض الكتل البرلمانية وعناصر اخرى لتأتي في النهاية مشكلة من الوجوه المألوفة من رجال المراحل السابقة الذين جربوا وكان اداؤهم اقل من العادي وعدد كبيرا من اعضائها من طيف سياسي معين لا ينسجم مع متطلبات المرحلة ولا يحقق الانسجام والتجانس اللازمين لكفاءة العمل . يتضح ذلك من كثرة اعداد الوزراء اذ لا اجد مبرر لوجود خمسة وزراء دولة بالاضافة لنائبين للرئيس بالاضافة الى ان كثيرا من الوزارات تتداخل اعمالها ويتوجب دمجها .

معالي الرئيـــــس

حضرات النواب المحترمين

لقد جاء البيان الوزاري كغيره من بيانات الحكومات السابقة معللا بالخير العميم ومبشرا بحل كافة المشاكل التي يعاني منها الوطن وعلى رأسها الفقر والبطالة ، ونحن نرى كل يوم تزداد اعداد العاطلين عن العمل ، والفقراء يزدادون فقرا وينضم اليهم الكثيرون بفعل ارتفاع الاسعار ونقص القدرة الشرائية لتلك الدخول الضئيلة ان وجدت ، ولكن العبرة ليست في صياغة البيان وفي اطلاق الوعود وانما العبرة تنسجم فيما يتحقق من هذه الاهداف والوعود . اننا ننظر الى هذه الحكومة بأن تتمكن من تحويل ما طرحت من معان طيبة الى حقائق مادية ينعم بها المواطن وتسهم في حل معضلة البطالة .

اننا نحيي توجه الحكومة للنهوض في قواتنا المسلحة الباسلة والاجهزة الامنية الساهرة في سبيل الحفاظ على سلامة الوطن وأمن المواطن ، كما نأمل ان ترتبط سياسة التعليم العالي بتأمين حاجات المجتمع المحلي حتى لا تتزايد اعداد العاطلين عن العمل في مجالات معينة فيما تعاني منجالات اخرى من نقص يجعلها تعتمد على العمالة الوافدة .

معالي الرئيس

حضرات النواب

في مجال التعليم :- من منطلق المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص فأنني اتساءل أين المساواة بين أبناء الاغوار الجنوبية والبادية بخاصة والجنوب عامة مع مناطق أخرى من المملكة في هذا المجال .

كلكم يعلم أن خيرة المعلمين و الاساتذة تتواجد في المناطق الاكثر نمواً ، حيث تتوفر كافة الخدمات وظروف الحياة شبه المخملية . فأنني أرى أن على أي حكومة تريد أن تترجم ثوابتها على الارض عليها أن تعطي امتيازات كبيرة مادية و إسكانية من حقوق تقاعدية أشبه بحقوق العسكريين لتشجع خير الخيرة من المعلمين في المناطق التي تعتبر نائية وظروف معيشتها صعبة .

كما يجب على الحكومة أن توفر الابنية الملائمة للمدارس مراعية في ذلك ظروف البيئة والمناخ لتنهض بهذه المجتمعات على المستويين التعليمي والاجتماعي .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

انني متأكد ان معظمكم لا يعلم انه لا يصل إلى مرحلة التوجيهي في الاغوار الجنوبية إلا واحد من كل عشرة ولا ينجح في مرحلة التوجيهي إلا نسبة ١ من كل خمسة ولا يدخل الجامعات إلا نسبة واحد من مئة ممن يلتحقون في المدارس الابتدائية .

في مجال الرعاية الصحية : من منطلق المساواة بين الجميع وتكافؤ الفرص فانني اتساءل أين المساواة حيث هذه المناطق والمناطق الاخرى في هذا المجال حيث لا تتوفر لابناء هذه الامكانيات الطبية من قوى بشرية واجهزة لتتم معالجة معظم الحالات المرضية في الموقع دون تعريض المرضى لخطر الموت بنقلهم من أماكن سكناهم إلى المراكز الموجودة الاكثر خطراً ولهذا لا بد للدولة ان تعطي نفس الحوافز التشجيعية لتوفير النخبة في مختلف الاختصاصات وكذلك اقامة المستشفيات والمراكز الصحية المتطورة لتتلاءم لظرف الجو السائد هنا .

معالي الرئيس

وحضرات النواب المحترمين

في مجال الزراعة : الزراعة ايها السيدات والسادة هي العمود الفقري لاقتصادنا المحلي فمن مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص لماذا لا يعطى المزارعون والزراعة نفس الفرص والحوافز التي تعطى للصناعة والصناعيين خاصة في مجال شركات التأمين والزراعة معرضة اكثر بكثير من الصناعة للنكسات نتيجة لتقلبات الطقس والآفات الطبيعية ، ولذا لا بد من تأسيس شركات عامة او خاصة ليطمئن المزارع على قوت اولاده وسداد ديونه المتراكمة كما لا بد من اقامة مشاريع اسكان حقيقية ومناسبة للمزارعين في تجمعات سكانية وبهذا نشجع اهل الارض المشتتين في انحاء المملكة للعودة لزراعة ارضهم خاصة بعد اطمئنانهم على توفير التعليم المناسب والرعاية الصحية لهم ولأبنائهم .

وأقترح أن تقوم الحكومة بتأسيس البنية التحتية من ري وتصليح أراضي الخزينة وأن تقوم بتوزيعها على الشباب حلاً للبطالة وزيادة الانتاج الوطني من الزراعة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان محافظات الجنوب تعاني وبشكل ملحوظ من عدم فعالية الزراعة في موضوع استصلاح الاراضي والطرق الزراعية ، واما الذي يسمعه كل مزارع انه لا تتوفر في المحافظات جرافات وآليات كافية للقيام بالاعمال المطلوبة حتى ان الزائر لهذه المحافظات يشاهد آثار الفيضانات التي جرت في الجنوب قبل عامين ونصف ولم تقم الحكومة بالاجراءات الوقائية المطلوبة في مجاري السيول بما يكفي لوقاية الاراضي من الفيضانات المستقبلية .

ان ما يطلب من الحكومة بالاضافة إلى كل ذلك أن تستثمر أموالاً مناسبة في مجال البحوث الزراعية لتوفر للمزارع الاردني كافة متطلباته من بذور وأدوية ومواد اخرى بأسعار مناسبة ، مما سيؤدي بالطبع إلى توفير العملة الصعبة وتطوير الخبرة الزراعية في الاردن ، لتقدمها بدورها إلى دول اخرى قد تكون بحاجة . خاصة وأن طبيعة الارض تختلف بين منطقة واخرى من الاغوار إلى الصحراء مروراً بالمناطق الجبلية والسهلية .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

اننا جميعاً مهتمون في موضوع الامن الغذائي فهذا شأن استراتيجي لا بد من التأكيد عليه والتأكد من أن الحكومات المتعاقبة توليه اهتمامها ورعايتها القصوى فلا يجوز أن يكون امننا الغذائي رهينة بأيدي الاجانب وتقلبات الاسعار والجشع .

وفي هذا المجال فانني اذكر ان الدولة قامت منذ بضع سنين بتأجير اراض في الجنوب لشركات خاصة وبأسعار رمزية من اجل انتاج الحبوب الضرورية ولكن هذه الشركات الخاصة قامت بزراعة الفواكه والخضار لأن ذلك يوفر لها الربح الأوفر ضاربة عرض الحائط مصلحة الوطن والمواطن ولا زلنا مع الاسف وفي احسن الحالات نستورد اكثر من ثلثي حاجاتنا من الحبوب والاعلاف .

في مجال البطالة والفقر . من منطلق المساواة وتكافؤ الفرص انني اتساءل ما هي الحلول التي تطرحها الحكومة لحل معضلة البطالة والفقر حيث أن برنامجها يركز على مؤسسات العون الاجتماعي ورغم ما في ذلك من نظرة انسانية لمساعدة الفقراء والمحتاجين إلا انها تخلو من الحفاظ على كرامة الانسان والذي قال عنه جلالة الملك الحسين المعظم اغلى ما نملك ؟ ، لا بأس أيها السادة من ان

تقوم هذه المؤسسات بمساعدة من لا يستطيع العمل لكنها لا تتفق وكرامة انسان قادر على العمل فلا مناص من تأمين العمل الشريف لكل أردني قادر عليه وفي رأيي أن جزءاً هاماً من الحل يكمن في توسيع مظلة الضمان الاجتماعي واعادة النظر في التقاعد الذي يجري في سن مبكر بالاضافة إلى التوسع في نشاطات صندوق التنمية والتشغيل وصندوق الملكة علياء وكذلك التدريب المهني بدلاً من التركيز في سياساتنا التعليمية على التدريس الاكاديمي وهذا يتطلب من الحكومة التفكير بكيفية زيادة ارباح مؤسسة الضمان الاجتماعي وجدوى استثماراتها .

وفي مجال البيئة والسياحة : ما هي الخطوات التي اتخذتها الحكومة او تنوي اتخاذها في مجال البيئة بالنسبة للاغوار الجنوبية اسوة بالمناطق الاخرى في المملكة ، لقد خرجت علينا دائرة البيئة بدراسات وتحليلات كثيرة عن مناطق متفرقة من الاردن حول التأثيرات البيئية بسبب تلوث الهواء والماء لاسباب تواجد المصانع والآليات ولكني لم اسمع لأية دراسة حول البيئة في الاغوار الجنوبية من حيث التأثير المباشر للمناخ على حياة المواطنين هناك بالاضافة إلى نشاطات البوتاس توجد هناك مشاكل مناخية يجب معالجتها بشكل جذري لتوفير الوقاية الصحية للمواطنين : في مجال السياحة فان مناطق الاغوار الجنوبية تستطيع ان توفر مراكز سياحية شتوية مثالية اذا ما قامت الدولة بتأسيس المراكز المناسبة للسياحة الداخلية والخارجية خاصة وان الجميع يعرف ان مياه البحر الميت وطينته يمكن ان تجلب اليها السواح والمرضى من كافة انحاء العالم مما يعود على الاقتصاد الوطني والمجتمع المحلي بالخير العميم .

في مجال الشباب والرياضة منطلق المساواة بين محافظات الجنوب والمناطق الاخرى من المملكة في هذا المجال حيث لا تزال الاندية الرياضية والمراكز الشبابية تقع في آخر سلم اولويات وزارة الشباب دعماً وتجهيزاً فهل يجوز ايها الاخوة ان تخلو مساحة تقدر بثلاثة ارباع المملكة من مدينة رياضية ؟ .

وفي موضوع المؤسسات والشركات المتواجدة في الجنوب انني اتساءل عن الدور الذي تقوم به المؤسسات في تنمية المجتمع المحلي وكما هوالحال في مثيلاتها في مختلف المناطق الاخرى فهل قامت مثلا جامعة مؤتة بنفس القدر الذي قامت به جامعة اليرموك في محافظة إربد ؟ اما بالنسبة للمؤسسات الاخرى في الجنوب ايها السيدات والسادة يوفر للمملكة معظم ما تحصل عليه من العملة الصعبة كمردودات للمصادر الطبيعية مثل البوتاس والفوسفات والاسمنت الابيض والزجاج والصادرات الزراعية وغيرها كقلعة الكرك وصخور رم .

وبعـــد :

فانني اتمنى إلى سيادة رئيس الوزراء وإلى فريقه الوزاري كل توفيق وان يكون هذا

الفريق جديراً بثقة وآمال الحسين القائد وشعبه الذي ينظر إلى سيادة الرئيس باعتباره واحداً من الشخصيات الوطنية المرموقة . وان يقوم سيادة الرئيس بالتعاون مع البرلمان في رقابة أداء الوزراء والقيادات العليا في الدولة اعلاء للدستور وللميثاق ولطموحات شعبنا في التقدم والرفاه وتحقيق اهدافه الكبرى ، وان يكون البيان الحكومي دليل عمل يوحي لعمل الوزراء حتى لا يصبح حبرا على ورق ، وحتى يتميز الاداء ، لاننا بحاجة ماسة إلى اداء وطني عال المستوى ، فالمرحلة دقيقة سواء على الصعيد الداخلي الاجتماعي او العربي او الدولي .. وان الخطأ بحسن نية لا يختلف عن الخطأ مع سبق الاصرار ، ولا مجال لنا إلا ان نستغل كل لحظة لنرفع صرح الأردن بقيادة الحسين حفظه الله ووفقه ووفق على خطاه سمو الامير الحسن ولي العهد المحبوب ووفق على خطاه سلطاتنا الثلاث ، لنصنع النموذج الديمقراطي الذي يحتذى .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ورحمة الله ، الاستاذ نواف القاضي .

السيد نواف القاضي : أعتذر لأني سألقي الكلمة من مكاني وكرامة الجميع محفوظة .

معالي رئيس المجلس : تفضل استاذ نواف .

السيد نواف القاضي :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الاخوة الزملاء الكرام

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يشرفني أن أتحدث إلى مجلسكم الكريم بعد خطاب البيان الوزاري والمتضمن اسلوباً علمياً ومنهجياً لكل وزارة من وزارات الدولة وكان شاملا كامل واذا نفذ ما تضمنه هذا البيان فهو لصالح الوطن والمواطن .

معالي الرئيس

الزملاء الكرام

تطرق البيان إلى الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية واحترام حرية الفكر والحريات العامة والشخصية .

ان الدليل واضح وهو تشكيل هذه الحكومة التي ضمت ما يقارب ربع هذا المجلس الكريم ممثلين هذا الشعب الطيب وبهذه الحالة فان هذا التشكيل هو قمة الديمقراطية واصبح المجلسين يمارسان حق الشعب بالسلطة التنفيذية والتشريعية وهم فريق واحد وهذا يعتز به كل مواطن ينادي بالديمقراطية ، اما الاعضاء الاخرين في هذه الحكومة فهم من أبنائنا الاعزاء الذين نعتز بإستلامهم هذه المراكز وهم منا ولنا .

معالي الرئيس

اخواني الزملاء الكرام

ان سيادة رئيس هذه الحكومة الشريف زيد بن شاكر هو من عائلة كرمها الله برسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وان هذا الشخص مميز بأخلاقه وانتمائه لخدمة الوطن والمواطن ، وان هذه العائلة تعطي الثقة لكل مواطن في هذا البلد ولها كل الثقة منا .

اسمحوا لي ايها الاخوة ان ابدي بعض الملاحظات :-

١- ان ابنائنا في الريف والبادية وخاصة قطاع المتعلمين منهم هم بحاجة للعناية والرعاية من هذه الحكومة بتوظيفهم في اماكنهم لأن الأوضاع معروفة للجميع .

٢- المصانع الموجودة في الريف والبادية نأمل أن يكون لنا نصيب بها لتوظيف العاطلين عن العمل .

٣- جامعة آل البيت نأمل أن تدعم مالياً حتى يتسنى لها استيعاب ابنائنا في البنية التحتية .

٤- المستشفى العسكري لمحافظة المفرق نأمل ان يخصص له مالاً لانشائه .

٥- المياه في الريف والبادية نأمل تكملة برنامج حفر الآبار الارتوازية لغايات الشرب .

٦- هناك عائلات مستورة بحاجة للعناية والرعاية من قبل وزارة التنمية نأمل البحث عنهم والاهتمام بأوضاعهم .

٧- الاراضي الصحراوية والواجهات العشائرية نأمل ان يكون هناك مشاريع زراعية وان توزّع هذه الاراضي على من لا يملكون اراضي في مناطقنا وان يزرع بها المستورد من الاعلاف والزيوت النباتية واحداث مصانع لها .

٨- المزارعين ومصانع رب البندورة نأمل ان لا يكون خصماً على المزارع عند التوريد كون هذا الخصم لصالح المصانع وليس لصالح المزارع .

٩- هناك موافقات لأبناء عشائرنا بشكل عام من قبل معالي وزير الداخلية للتجنس واعطاء الجوازات لأبناء العشائر الاردنية والبعض منها موقوفاً من قبل الاجهزة الأمنية المعنية ، نأمل من سيادة الرئيس بأن الوقت قد حان لأعطاء هؤلاء جوازات سفر اردنية اسوة بغيرهم من ابناء هذا الوطن الطيب .

١٠-هناك ميدان رماية للطيران القديم اوقف استعماله من عدة سنوات ، ويعلم سيادة الرئيس بأن أهالي بلدة الزعتري من عشيرة النهود من عشائر بني خالد اقتطع هذا الميدان من اراضيهم في السابق وامر جلالة الملك المعظم حفظه الله باعطاء هذه الاراضي إلى البلدة المذكورة ولحد الآن لم ينفذ هذا الامر نأمل من سيادتكم تنفيذه .

١١-علمت بأن النية تتجه إلى احداث وحدات ادارية ، نأمل من سادة الرئيس ومعالي وزير الداخلية انصاف قضاء صبحا وترقيته إلى متصرفية وان بلدة الخالدية وأغلبية سكانها من بني خالد وكثافة سكانها ما يقارب خمسة وعشرون ألف نسمة نأمل ان تنال قضاء اسوة بغيرها من المناطق إن قرية الحمراء اكثر القرى سكان في منطقة البادية الشمالية الغربية ولذا فانني أقترح ان تكون مركز القضاء المقترح للمنطقة .

١٢-مربي الماشية يوجد نقص في الاعلاف واصبحت الاعلاف في أيدي التجار ، نطالب معالي وزير التموين اعطاء اصحاب المواشي ما يحتاجونه الى مواشيهم .

أرجو المعذرة اذا أطلنا الحديث والله يوفق لنا قائد المسيرة الحسين المعظم والحسن المحبوب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ورحمة الله ، الزملاء الافاضل أرفع الجلسة لفترة الغداء ونستأنف الجلسة في تمام الساعة الثالثة ، وسيكون أول المتحدثين الاستاذ توفيق كريشان يليه الاستاذ فياض جرار يليه الدكتور فوزي الطعيمة . ترفع الجلسة لغاية الساعة الثالثة .

- وهنا رفعت الجلسة للاستراحة ثم عادت للانعقاد -

- استئناف الجلسة -

معالي رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب مكتمل اعلن استئناف الجلسة ، الاستاذ فياض جرار .

السيد فياض جرار :

معالي الرئيس ،

الزملاء الافاضل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

استمعنا معاً تحت قبة مجلسكم الكريم إلى بيان الحكومة الذي ألقاه سيادة رئيس الوزراء طالباً على أساس ما ورد فيه ثقة المجلس .

وقد راينا في البيان محاولة جادة لترجمة ما ورد في كتاب التكليف السامي من توجيهات سديدة وتوجيهات واضحة إلى برامج وأفعال من المفروض ان تتم على ارض الواقع .

والكلام - في البيان - جميل ويحمل فسي طياته وعد الخير في مناخ كثيرة من حياة المواطنين الذين حملونا أمانة تمثيلهم .. ولكن الاجمل من الكلام ان نراه وقد تحول فعلاً إلى حقائق ملموسة على الارض تحمل للمواطن امل رفع المعاناة عنه إلى اقصى درجة ممكنة وتعمل على تحسين نوعية حياته وتعزز أمنه وتطمئنه على مستقبل اولاده .

معالي الرئيس .

الزملاء الكرام ،

اننا نعيش اليوم مرحلة جديدة بعد توقيع معاهدة السلام بين الاردن واسرائيل ، ومن البديهي اننا لا نستطيع مواجهة هذه المرحلة الجديدة بعقلية وممارسات قديمة تجاوزها الزمن . وسئمنا من الحديث عنها لكثرة ما اورثتنا اياه من مشاكل وتعقيدات .. فنحن اليوم اذا في امس الحاجة الى عقول جميع ابنائنا من ذوي الكفاءات والمؤهلات والخبرات .. نضع الشخص المناسب في المكان المناسب بغض النظر عن المنابت والاصول والارتباطات الشللية والعشائرية والحزبية .. فكلنا اسرة واحدة في هذا الوطن العظيم اسرة الحسين التي رعاها وسار بها ومعها عبر السنين حتى تصل إلى بر الامان .. ولن يزهر هذا البر ويونع إلا اذا سخرنا جميع الكفاءات والطاقات لخدمة هذا الوطن ورفع شأن المواطنين .

معالي الرئيس

الزملاء الاجلاء

واذا ما سارت الحكومة على هذا النهج ، ونحن نأمل أن تسير لما عرفناه عن رئيسها من الترفع وسعة الافق ، فاننا نتطلع إلى حركة إدارية شاملة على جميع المستويات تكون في مستوى الحقبة التاريخية التي نعيشها ، وان تصاحب مثل هذه الحركة التي ستعزز ثقة المواطنين بأجهزة الحكم حركة اخرى مباركة تعمل على تعزيز سلطة القانون وتجذير العمل المؤسسي ، وتحول شعار « الانسان اغلى ما نملك » ، إلى حقيقة واقعة من خلال التأكيد على اهمية حقوق الانسان وسيادة القانون ، والالتفات الجاد المخلص إلى مشكلات المواطنين وايجاد الحلول الممكنة لها ضمن طاقاتنا وامكاناتنا .. فنحن ندرك والمواطنون يدركون ان السماء لا تمطر ذهباً ولا فضة ، وان وعد الازدهار والتقدم لا يمكن تحقيقه بين ليلة وضحاها ، لكننا ندرك ويدرك معنا المواطنون ان هناك الكثير من المشكلات التي يمكن حلها بيسر وسهولة . اذا خلصت النية ، وكان شعار المسؤولين كل في موقعه هو ان الخدمة العامة تكليف لا تشريف وانها امانة كبيرة يجب أن لا يحملها إلا القادر على ادائها .

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل

ان المطالب التي يأمل المواطنون في تحقيقها والتي يسهل تحقيقها اذا ما عقدت الحكومة العزم ، ويأتي في مقدمتها ترسيخ مبدأ تساوي الفرص في التعيين والالتحاق بالجامعات ، وتوفير الحياة الكريمة وفق خطط تعتمد العدالة في ايصال الحقوق - مهما بدت صغيرة - إلى اصحابها دون تمييز فئة على اخرى او جماعة على جماعة ، في تفويض اراضي الدولة وفي توزيع المشروعات التنموية على المحافظات ، وفي توجيه مسارات المشروعات الانتاجية بحيث توفر اقصى حد

ممكن من فرص العمل لشبابنا وشاباتنا في المدن والرياف والبوادي .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء ،

ان المجتمعات التي يكتب لها الازدهار والبقاء والاستمرار هي المجتمعات التي يكون عمادها مبادئ راسخة من الديمقراطية والمشاركة الشعبية في صنع القرار على مختلف المستويات ، والتعليم الذي يشمل الجميع بنعمته حتى يخرجوا من ظلمات الجهل والتخلف ، والعدالة الاجتماعية التي تعني تكافل المجتمع ، يسند قويه ضعيفه وغنيه فقيره وتساوي الناس امام القانون وتساوي الفرص امامهم في جميع مناحي حياتهم .. وهي كلها مبادىء سامية ظلت قيادة هذا البلد الحكيمة الراشدة ، تنادي بتطبيقها منذ تأسيس الاردن الحديث بجهود المغفور له جلالة الملك عبد الله بن الحسين .. وحمل رايتها من بعده جلالة الملك الحسين ووجه بها كل حكومة شكلت في عهده الميمون ومنها هذه الحكومة .

فهل نأمل من سيادة الرئيس الذي نثق بحكمته وحنكته واخلاصه ان يغرس هذه المبادئ المباركة بعناية ورعاية ومتابعة ، بحيث تأتي أكلها في أقرب وقت ، وقد عوّدنا من قبل على أن نثق بعهوده ووعوده واترك الجواب لسيادته ..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : زملائي الافاضل وددت ان انقل لكم ان سيادة رئيس الوزراء ابلغني شديد إعتذاره عن متابعته نتيجة لظرف صحي ، إذ انه اصيب بانفلونزا شديدة وطلب مني ان اعتذر عن غيابه عن جزء من الجلسة . السيد عبد الله اخوارشيدة .

السيد عبد الله اخوارشيدة :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

الزملاء الافاضل

السلام عليكم مجلساً وحضوراً ورحمة الله وبركاته .

اما بعد فانني بعد ان دققت واعملت الفكر جيداً بين ثنايا الخطاب السياسي لبرنامج حكومة سيادة الشريف زيد ، فانني اقول وبايجاز انني قد وجدته يعبر عن ذاته بصراحة ووضوح متلائماً مع المرحلة وطنياً وقومياً واسلامياً ودولياً وهذا يهمني كثيراً بنسج مترابط يتراءى بانه لا نشاز فيه وهذا ما أتمناه ، لذا فسأعمد إلى التعليق عليه باقتضاب ما وسعني الحال وضرورة البيان لكل من الاهتمامات الاربعة التي ستكون محور تعليقي على البيان دون الاستغراق المكرور في التفاصيل والتي افاض الزملاء ببيانها والتي اوافقهم فيما قالوا بتضامن لا يشوبه خلل . إلا انني ساعود في نهاية كلمتي لمناقشة بعض الامور الداخلية الهامة والملحة .

واختصاراً أقول :

أولاً : المصلحة والهم الوطني : قال الحكيم « من لا خير فيه لنفسه فلا خير فيه للناس » فالاردن وهو لبنة هامة في اساسات البناء العربي يجب أن يكون امره الاول في اولوياتنا وقد ركز البيان والخطاب السياسي الذي امامنا على أهمية اعادة صياغة نسيجه الديمقراطي والاجتماعي بابعاده وشعبه والاقتصادي والثقافي والاصلاح الاداري القيادي وغيره . بثوابت راسخة لا تحول عنها في مرحلة تاريخية قاسية تزلزل الراسيات . سواء أكان بسبب الفرقة المريرة لابناء الامة الواحدة ، والجحود ومحاولات العزل والتهميش واستشراء القطرية . أو الاقتصاد المتعثر بثقل المديونية وسوء التخطيط والبطالة والفقر المستشريين واللذان يهزان اسس المجتمع من جذوره وهذا يقودنا إلى بحث الهم الثاني وهو الهم القومي : فلا اخالني مشتطاً اذا قلت ان التراكمات قد حزت في النفس وفعلت فعلها فادرك الاردن بانه لا بد من دق طبل داو يصم الآذان بصوته العنيف علّه يكون الناقوس المزمجر والاخير لايقاذ الغافلين والمستغرقين في قطريتهم بان هلموا إلى الطريق السوي فما فعلته واعلنته في معاهدة السلام لذي غيره فيما اضمرت بثابتي الذي لا يزوغ في اعماقي ، فهذه اليد العربية ممدودة ومبسوطة للاشهاد على صدق انتمائي وما استهلال حكومة سيادة الشريف عملها الاول برفع راية الوفاق العربي ودفن الخلافات والصبر على الاذى ونسيان الجروح إلا دليل صدق على حسن الاداء واستقامة المسيرة وتصويبها نحو جادة الحقيقة وهي نتاج حكمة شيخ السياسة العربية وعميدها سيد البلاد ، وهو قائل الحكمتين :

اولاهما : « ليس لأحد ان يدعي احتكار الحقيقة » وثانيهما : « ان لا عزة لهذه الامة إلا بقوتها الذاتية » وصدق في حكمتيه .

وهنا اضيف فاقول وقد امتطينا صهوة جوادنا العربي حماه الله من العثرة ان لا نخاف من السلم ابداً فالمستقبل لنا فالمستقبل لنا والفأل خير ان شاء الله وعلينا بالروية والحكمة في تسيير امورنا .

واما ثالثة الاثافي : فهو الاسلام فالجذور التاريخية والانتماء الاصيل لهذا البلد الى محيطه الاسلامي عقيدة فهو قوة لامتنا ان قيض الله لها اتحاداً مرموقاً . وانه رغم ما يشوب بعض العمل السياسي الاسلامي من شطط هنا وهناك إلى ان ذلك ما هو إلا تعبير عن الظلم الذي احاق بامتنا العربية والاسلامية من اختزال تاريخي مميت وان لم تتداركه والامواج العالمية تتلاطم وتموج بقوى اقتصادية وعسكرية ضخمة قاهرة واحلاف وتجمعات اصبحنا نرتاب بجد من سلوكها المبرمج وتشويه صورة امتنا واسلامنا وكأنه اصبح نغمة نشازاً في هذا الكون ومحاولات الاعداء

تصويره بالخطر الداهم الذي سيعم شره الكرة الارضية ، وهنا لا بد لي من الانتقاد لكل مسلك في بلدنا العربي المسلم لمحاولة عزل الجبهة الاسلامية ذات القاعدة الواسعة والتي اتصفت على مدى تاريخها وتاريخ هذا البلد بانها صمام امان هام لامن هذا البلد بما اتصفت به من واقعية وانضباطية تنم عن انتماء وطني وقومي واسلامي سليم وقويم وحرص على المحافظة على عقيدة الامة واخلاقها وثوابتها ، اضافة إلى اهمال معظم الاطياف السياسية في هذا البلد سواء اكانت احزاباً او هيئات ذات اعتبار وعليه فان من الحصافة السياسية وصدق النوايا لتطوير الديمقراطية فالامور تقتضي اعادة الحسابات بدقة اكثر .

واما بُعدنا الدولي : فانني اعتبر اننا جزء من هذا الكون الذي قربت ابعاده الثورة العلمية والتكنولوجية ، فلا مناص للتخلص من التعامل مع هذا الواقع تحت اي شعار وهو ما يعود بي للتأكيد على البعدين الثاني والثالث وهما البعد القومي والبعد الاسلامي . فبدون صياغة نموذج مقبول من الجميع يشمل هذين الانتمائين لا نستطيع ان نقف بكرامة ونحن نتعامل مع هذا الواقع الدولي الخطير لانني استشف ان هنالك قوة عالمية تصعد بتسارع كبير وقد تشكل خطورة على ذاتنا من الاساس وهنا لا بد من النشاط المكثف قدر طاقتنا نحو الهدف النبيل ، وهو خيار لا بديل عنه .

معالي الرئيس

الزملاء الاكارم

اجد ضرورة ملحة تشدني للعودة إلى الامور الداخلية بعد ان ابدينا رأينا بالعموميات الهامة .

أولاً : البطالة والفقر : لا مجال للمزايدة ولا مراء بان ما آلت إليه احوال نسبة عالية من شرائح مجتمعنا من بؤس وفقر مدقع لا يمكن السكوت عليه او التعامل معه بضبابية وعموميات والامور بهذا الشأن تتطور إلى الاسوأ وهنا لا بد للحكومة من التعامل بواقعية مع هذا الوضع سيما وغول الغلاء يتضخم مهدداً برعبة تؤدي إلى سقطة اجتماعية قد تقود إلى ما لا نشتهي ولا نحرص قيماً واخلاقاً واسساً اجتماعية . وهنا اشير إلى جواز وضع مخصصات من نفقات المشاريع المدونة في الموازنة بشكل متواز تخصص للعمالة بالفئة الرابعة بطريقة مثلى لا تحمل الخزينة ما لا تطيق وتخدم هذه النفقات ما يلاقيه شرائح كثيرة من عوائلنا وتحرك السوق الشعبية وهي مجال شرائهم وتعاملهم لا للحيتان قهرهم الله ان لم يتقوا الله بشعبهم .

وبهذا نكون قد ساعدنا على التخفيف على شقين من شرائح المجتمع العامل القابض والبائع الشعبي الذي كسدته تجارته .

ولا يفوتني ان اذكر سيادة الشريف وحكومته ان جامعة آل البيت هذا الصرح الضخم والذي بني على عدة آلاف من

الدونمات اضافة إلى اسمها العظيم ، فهي تتعثر في اخذ طريقها إلى هدفها وهي بحاجة إلى مخصصات مجزية تتلاءم مع طموحات سيد البلاد الحسين المفدى ، وها هي تشكو المديونية والتي لم يخصص لها في الموازنة اية مخصصات تليق بمقام هذا الاسم الكريم .

وسأعمد إلى مناقشة خاصة مع سيادته حول اوضاع هذه الجامعة وطموحاتها وامكانية امتصاص جزء لا يستهان فيه من البطالة في محافظة المفرق ، اما وقد وجدت في هذه المحافظة كاحدى مكارم الحسين التي لا تحصى .

وباختصار فانني اطالب بعدالة التوظيف فيما بين المحافظات والالوية والمناطق .

وكذلك العدالة في توزيع الثروة بتخصيص بعض المشاريع المنتجة على المحافظات والمناطق المحتاجة .

واما بقية ملاحظاتي حول كثير من الامور الداخلية ساتابع مراقبتي لانجاز ما وعدت به الحكومة في بيانها اضافة لما ذكرناه في بداية الكلمة .

واختصاراً لوقت الزملاء فانني اتمنى لحكومة سيادة الشريف التوفيق للوفاء بما وعدت وهي تضطلع بعملها تحت عيني الحسين سيد البلاد المعظم . ومرأى من مجلس النواب ولها مني الثقة المطلقة والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : المتحدث الزميل محمد داودية ، والمتحدث الذي يليه الزميل الدكتور هشام الدباس .

السيد محمد داودية :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ،

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

اذكر بالخير الحكومة السابقة ، رغم انني حجبت الثقة عنها ، واقول ان لي عليها عشرات الملاحظات السلبية ، وان لها عشرات الممارسات التي نختلف معها حولها . لكنها برئاسة الدكتور عبد السلام المجالي ، تصدت لمهمة جسيمة ، فانجزتها بشجاعة تسجل لها ، رغم اختلافنا معها ، في تفاصيل كثيرة وعديدة .

ولعل الحكومة السابقة اغفلت الكثير او تجاوزت بالكثير وعن الكثير تحت ضغط تلك المسؤولية الوطنية التي حمت الأردن من مسلسل استهداف مدمر ، على قاعدة ان انجاز الجوهري يغطي على التقصير في الفرعي .

لقد شابت علاقة الحكومة السابقة بمجلس النواب ، توترات لا حصر لها ، وطفت عليها الشكوك والصراعات والتعبئة المضادة المتبادلة إلى درجة اصبحت ضارة بالمصلحة العامة وإلى درجة اوشكت معها ان

تصل إلى حافة الاشتباك والتصادم الذي لا يحل إلا برحيل احدى السلطتين ، وعندما ننظر إلى الخلف وخلفنا سنة حافلة بالكثير من الاحداث بهدف استخلاص الدروس والعبر ، فاننا نسجل ان تلك العواصف كان بالامكان تفاديها وان كل ما جرى كان يمكن تجنبه .

واظن ان ما لم يتحقق آنذاك ، يمكن ان يتحقق اليوم ونقرر حقيقة لا مفر من الامتثال لاستحقاقها ، وهي ان الاردن لا يستحق علاقة متوترة بين السلطتين التشريعية والتنفيذية .

ونسجل ان سيادة الرئيس قد عبر عن ادراكه لهذه الحقيقة واقتناعه بها ، وترجم ذلك كتابة في بيان حكومته وكذلك عبر عن ذلك باختيار سبعة عشر زميلاً نائباً للمشاركة معه في تولي المسؤولية .

واقول :

ان سيادة رئيس الوزراء الذي يعرف الدستور والمجلس معرفة دقيقة ، كان سيحصل على الثقة حتى لو لم يشرك معه اي زميل نائب في حكومته .

فقد حصلت حكومة الدكتور عبد السلام المجالي المحترم على الثقة ولم يكن فيها اي نائب وزيراً .

فالدستور يشترط لحجب الثقة الفاصل عن الحكومة توفر واحد واربعين نائباً حاجباً ، وذلك رقم اجزم انه مستحيل استحالة مطلقة .

ولذلك ، فانني اظن ان اختيار الزملاء النواب في حكومة ابي شاكر ، كان تحت دواعي الاحساس بكفاءات مجلس النواب ، وكان تعبيراً عن روح طيبة ومد يد العون صادقة لمجلس النواب وسعياً إلى علاقة وطنية محترمة بين السلطتين .

ولا اظن ان عينا منصفة تخطئ ذلك او تقفز عنه كما ان هذه العين لا تستطيع ان تقفز عن ان الكمال لله وحده وان الخطأ من حقائق الاشياء وطبائع البشر .

لقد واكبنا ردود الفعل على التشكيل الحكومي ، فكان بعضها موضوعياً متجرداً ، وكان بعضها - وللاسف - تحت ضغط شخصي وفردي لا نقره ولا نرضاه ، وعلينا ان نحدد موقفاً واضحاً من هذه المسألة التي توشك بفعل ردود الفعل العصابية المغطاة بقشرة فاضحة من الانانية ، ان تتحول من مشاركة في المسؤولية وتحمل لاعبائها واستحقاقاتها إلى مسألة يأخذها علينا الرأي العام الاردني اليقظ ، ويسجلها علينا ويجلدنا بها .

ان صورة مجلس النواب الزاهية هي امانة في اعناقنا ، ومواصلة الحفاظ على تقاليد هذا المجلس العريق ، امانة لا نملك ترف او نزق تشويهها .

واني ارفع قبعتي تحية لجبهة العمل الاسلامي التي ستحجب الثقة لاسبابها

الموضوعية ، وانني احيي زملائي طلال عبيدات وخليل حدادين وبسام حدادين ومصطفى شنيكات وتوجان فيصل اذا حجبوا الثقة ، فانهم جميعهم يفعلون ذلك ، وليس من اسبابهم سبباً يتعلق بالذاتي والشخصي والابتزاز !! .

وكم كان مفيداً لبلدنا ، وكم كان صحيحاً وتعبيراً عن الوحدة الوطنية الاردنية ، ان يشارك في المسؤولية زملاؤنا اعضاء جبهة العمل الاسلامي والقوميون واليساريون الديمقراطيون . فهم جزء اصيل من شعبنا وتعبير من تعبيراته الطبيعية التي لا ينبغي القفز عنها .

واعتقد ان تجربتنا الاردنية الديمقراطية هي مادة احتذاء ودرس ، فهذه هي المعارضة الديمقراطية الوطنية تعرب عن حرصها على المشاركة في المسؤولية وعلى تماسك الجبهة الداخلية وعلى امن واستقرار الاردن وتشكل كوابح مدهشة في مسؤوليتها لكل الخوارج على الدستور . وتنضوي تحت مظلة العرش الهاشمي المتحلي بالمشروعية الدينية التاريخية والدستورية فأي نجاح اكبر من هذا وأي رشد ؟

لقد مررت شخصياً بتجربة مريرة بسبب اجتهادي الشخصي ومعارضتي الدستورية الديمقراطية النابعة من وجداني فحسب . ولا اقبل بأي حال من الاحوال ان يستمر سوء الفهم والشكوك ومحاولات تصوير المعارضة للحكومة بأنها معارضة للحكم وللعرش وإحتكار الولاء والإنتماء فإن برلماناً بلا معارضة هو جسد ميت لا حراك ولا حيوية فيه .

فالواحدية ليست إلا لله تعالى وهي الثنائية من نواميس الطبيعة والاشياء ، وان الرأي الواحد سينزلق إلى النفاق وإلى الانتهازية السياسية وإلى الاضرار البالغ بمصالح الشعب ، واخطر من ذلك وأفدح أن حصار المعارضة البرلمانية الدستورية والحزبية الدستورية ، هو قتل متعمد لفكرة الاصلاح ، وسوق مباشر إلى فكرة الثورة . تلكم هي ابجديات البشر والسياسة .

فما لا يتحقق بالحوار ، يتحقق بالنار .

واؤكد هنا ، انني اعني المعارضة الدستورية الاردنية فقط ولا اعني تجار السياسة ومحترفي القبض من الخارج والسمسرة لانظمة حفر الباطن والانتهاك الفاضح المريع لكرامة البشر وابسط واول حقوقهم الطبيعية والانسانية .

فهذا الاردن وطن كريم ، وليس شركة .

ويرى الناس بعيونهم المفتوحة كيف أن الذين ينهبون مقدراته ويستحوذون على عطاءاته هم اكثر الناس كفراً بهذا الوطن ، مهما اعلنوا غير ذلك ومهما دبجوا من كلام .

ولن يستقيم الامر إلا اذا اعدنا الاعتبار لمفهوم الوطن الذي يستحق أن نعطيه فنحميه . لا مفر من إعادة الاعتبار إلى القيم والمثل والانتماء الوطني القومي فبدون ذلك سيخرج الناس من جلودهم وسيعصفون بالسلام الاجتماعي في طرفة عين وستكون الفوضى والدمار .

ان من البيان لسحراً . وان بيان الحكومة ينطوي على كل القيم والمثل التي نريدها . فهل ينجلي البيان عن اداء مخلص لترجمة الشعارات والوعود إلى حقائق ؟ .

ان مهمة الحكومة على درجة عالية وقاسية من الصعوبة ولسنا نقبل ان لا تنجح الحكومة في مهامها لان نجاحها ، هو نجاح للشعب بل نجاة له .

ونؤكد على ان السلام هو هدف منشود لجميع بني البشر ، ولكنه السلام الذي لا يتم في ظله استمرار الاحتلال الاجرامي والوحشي للضفة الغربية والجنوب لبنان وللهضبة السورية .

فلا سلام في ظلال السيوف والحراب والاغتيال والمعتقلات والاحتلال . لا سلام بلا جلاء عن الأرض العربية المحتلة .

وستنتهي محنة العراق الحبيب على قلب كل عربي ومسلم ، ستنتهي مهما طال الزمن . وسينهض العراق من حصاره كبيراً عظيماً ، كما كان ، وسيظل العراق عمقنا الاستراتيجي وسيظل مصلحتنا المادية المباشرة .

ولسنا نقبل ان ننظر إلى العراق من زاوية انه انكسر ولن ينهض ، فذلك هو عمى التاريخ والحياة .

نؤكد على الديمقراطية والحريات العامة ونؤكد مع ذلك على سيادة القانون وضبط التجاوزات والتطاولات .

فلسنا في وضع يسمح لنا بالتهاون في مسألة الامن والاستقرار ، فمسألتنا الديمقراطية والامن مسألتان متلازمتان تلازماً جدياً وهما وجها عملة واحدة ، لا انتقاء فيها .

حفظ الله الحسين ، قائداً ورائداً ، فقد بنى وطناً نموذجاً في تسامحه وفريداً في وفاقه وكبيراً في عالمه .

وحفظ الله ولي عهده الامين ، أمير المثقفين والمفكرين ، وهدانا الله سواء السبيل ، فنحن فريق واحد لا يقبل القسمة ولا الافتراق .

وحمى الله الاردن حياتنا وحياة ابنائنا وعزنا وبقاؤنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل هاشم الدباس والمتحدث الذي يليه الزميل توفيق كريشان .

الدكتور هاشم الدباس :

كنت اتمنى ان تكون كلمة الكتلة التجمع الوطني قد سبقت كلمتي ، ولكن لظروف معينة أنا بصفتي الشخصية مع موافقتي التامة على ما سيجيء في كلمة التجمع .

بسم الله الرحمن الرحيم

« ربنا لا تزغ قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة ، انك انت الوهاب »

صدق الله العظيم

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ان استهلال واختتام البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر بآيتين من الذكر الحكيم لأمر يدعو إلى التفاؤل ويبعث في النفس الراحة والطمأنينة خاصة وان الآيتين تتضمنان مغزيان عميقان في بناء العلاقة الصادقة والحقة بين الحكومة والشعب وما يتبع ذلك من تعميق مفهوم التعاون والديمقراطية بين السلطتين التنفيذية والتشريعية .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

وتعود لي الذاكرة قبل عام ونصف حين كنا نستمع جميعاً إلى بيان دولة الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الوزراء السابق حيث كانت عملية السلام آنذاك غير واضحة المعالم ويكتنفها الكثير من الغموض بل وراهن الكثير على فشل الحكومة في تحقيق ما يصبوا إليه الاردن من السلام القائم على العدل كما كانت المديونية الاردنية تلقي بظلالها الثقيلة على الاقتصاد الاردني مما اوجد حالة من الركود الاقتصادي على الصعيد الوطني وما نتج عن ذلك من ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع الاسعار وتزايد جيوب الفقر بشقيه المطلق والمدقع ، وهذا علاوة على شروط صندوق النقد الدولي القاسية للتصحيح الاقتصادي وخطاب النوايا ، وعلى الرغم من ذلك فقد منح مجلسكم الكريم الثقة لحكومة الدكتور المجالي التي تخطت بالممارسة اغلب الصعاب نتيجة للجهود الجادة والمخلصة الكبيرة والمكثفة التي بذلتها وعلى جميع الاصعدة سواء كانت السياسية منها او الاقتصادية او الاجتماعية .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ومع ان استهلال البيان الوزاري لحكومة الشريف زيد بن شاكر قد ركز على التزام الحكومة بالدستور والميثاق الوطني ونزاهة الحكم والحرص على ارساء قواعد الديمقراطية والتعددية السياسية وسيادة القانون إلا ان منح الثقة سواء لهذه الحكومة او اية حكومة على وجه العموم لا يعني بأي حال من الاحوال ان الحكومة سوف لا تخضع للمساءلة اذا ما

حادت عن الاسس والمبادىء التي تضمنها بيانها الحكومي ، فالعبرة تبقى في الممارسة الفعلية مصداقاً لقوله تعالى :

« وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون »

وتأكيداً للقاعدة الفقهية

« ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن »

اننا اذ نسجل بالفخر والاعتزاز الانجازات الكبيرة التي حققتها حكومة الدكتور المجالي وخاصة فيما يتعلق بابرام معاهدة السلام التي اعادت الى الاردن كامل حقوقه في مياهه وأراضيه وثبتت له حدوده وما نتج عن ذلك من وأد فكرة الوطن البديل الى الأبد فانني على يقين بان حكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر ستستمر على نفس المنهج في ايلاء قضايا المواطن الملحة والتي لا تتحمل التسويف والمماطلة كل اهتمامها وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ليبقى الاردن كما أراده جلالة الحسين الوطن النموذج وواحة الامن والاستقرار .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان معركة السلام اصعب بكثير من المعارك العسكرية ذلك لأن متطلبات السلام اكثر تداخلاً وتشابكاً وتستلزم حشد الطاقات واستثمار كل الامكانات المتوفرة في بلادنا الحبيبة ابتداءً من رفع مستوى المعيشة ومحاربة ثالوث الجهل والفقر والمرض ووصولاً إلى بناء مجتمع ودولة الرفاه الاقتصادي حيث ينعم الجميع بثمار السلام .

لقد تطرق البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر إلى قضايا عديدة منها القضاء على المحسوبية وتطوير الاداء في اجهزة الدولة ودعم القوات المسلحة الاردنية كما لم يغفل مبادئ وقضايا رئيسية متمثلة في تجاوز آثار أزمة الخليج وتحقيق الوفاق والتعاون بين أعضاء الاسرة العربية خاصة وان هذه الازمة التي عصفت بالأمة العربية وخلقت الكثير من الاشكالات والارباكات ينبغي تجاوز سلبياتها ، وبدء مرحلة الحوار الصادق والبناء مع كل الدول العربية .

ان ترميم الجسور العربية وازالة الخلافات التي دعى إليها جلالة الملك الحسين على الدوام هو مطلب رئيسي يجب ان تعمل الحكومة على تنفيذه داعياً العلي القدير ان يوفق هذه الحكومة بتحقيق هذا الهدف القومي النبيل .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

لقد تضمن البيان الوزاري معالجة القضايا التي تهم الوطن مثل معالجة اسباب البطالة والقضاء على جيوب الفقر والتوجه نحو تحسين وتطوير الخدمات الصحية والاجتماعية وتعميم التأمين الصحي وتخفيف تكاليف المعيشة ورفع مستوى التعليم وتطويره واعطاء

التنقيب عن الطاقة والمعادن أهمية خاصة ، إلى ما هنالك من توجهات عديدة وانني اذ احترم ما اتت الحكومة على ذكره في بيانها الوزاري أجد الزاماً علي أن أطلب من الحكومة أن تضع الخطط والبرامج الكفيلة بتنفيذ ما التزمت به وما يتطلب ذلك من اصدار القوانين او تعديلها بما يتلاءم والمرحلة كما يتوجب رصد المخصصات المالية اللازمة والتي جاءت في الباب الثاني من الموازنة حيث انه بدون الالتزام بها ستزداد حدة البطالة واتساع جيوب الفقر وتدني مستوى المعيشة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

يحق لنا في الاردن ان نفخر بالمواقف المبدئية التي تكرست وترسخت في بيان الحكومة من الوقوف الى جانب العراق الصامد ذلك لاننا لا نقبل ان نكون في خندق الذل والعبودية حتى لو احترقت ايدينا بجمرة الحق وعليه نؤيد الحكومة في السعي لفك الحصار الظالم عن العراق .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

انني اذ اقدر ما تطرق إليه البيان الحكومي بخصوص رسم سياسة واضحة للتعليم العالي فانني اطالب الحكومة بتبني ما سبق وتبنته الحكومة السابقة بخصوص انشاء الجامعة الهاشمية في مدينة السلط تقديراً وعرفاناً لما لهذه المدينة من رفع مشاعل العلم .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

واخيراً ، ونظراً لمشاركة كتلة التجمع الوطني المستقل في مجلس النواب بخمسة وزراء من حكومة سيادة الشريف زيد وإذ أنني شاركت اثني عشر وزيراً حالياً في هذه الوزارة زمن حكومة الدكتور عبد السلام المجالي وبناءً على المبادئ والسياسات التي احتواها البيان الوزاري فانني اذ اتمنى التوفيق والنجاح لحكومة الشريف زيد بن شاكر في استكمال شوط جديد من الديمقراطية واذ اتطلع ان تسود خلال المرحلة المقبلة علاقات التفاعل والحوار والتعاون بين اجنحة الحكم ، السلطة التشريعية والتنفيذية بما يحافظ على مكانة كل منهما على طريق بناء الوطن وتطوره وصيانة مصالحه العليا أقرر منح هذه الحكومة ثقتي هذا وانني سوف لا اعدم الوسيلة في إظهار موقفي المناقض لها اذ هي ما حادت عن جادة الصواب والله ولي التوفيق .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، المتحدث الزميل توفيق كريشان .

السيد توفيق كريشان :

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

انه لمن دواعي الفخر والاعتزاز أن أتحدث في هذه الجلسة التي تعقد اليوم لمناقشة البيان الوزاري لحكومة سيادة الشريف زيد بن شاكر التي تطلب الثقة على اساسه امتثالاً

لحكم الدستور الذي التزمنا وتعهدنا جميعاً بالمحافظة عليه والسير على هداه ...

ان الثقة التي نلناها نواباً لهذه الامة وشرف التمثيل الذي حظينا به وما قطعنا على انفسنا يستدعي منا أن نكون جديرين بهذه الثقة وفخورين بهذا التمثيل واوفياء لتلك الوعود .

ومن هنا اجد لزاماً علي وأنا أناقش البيان الوزاري لهذه الحكومة ان اعبر تعبيراً صادقاً وان أنقل بامانة ووفاء ما يحس به وما يتطلع إليه هذا الشعب الكريم الذي نفخر بالانتساب إليه وابناء محافظة معان التي اتشرف بتمثيلها في هذا المجلس الكريم .

معالي الرئيــس

حضرات الزملاء المحترمين

في ضوء ما ورد في البيان الوزاري للحكومة الذي استمعنا إليه قبل أيام فان مناقشتي لهذا البيان سوف تنصب على أمرين :

الاول : ما تضمنه البيان الوزاري من مرتكزات وتعهدات من قبل الحكومة نحو مختلف جوانب حياتنا على صعيد الوطن والمواطن .

الثاني : ما يتعلق ببعض الامور الهامة والحيوية الخاصة بمحافظة معان .

في المجال السياسي والعربي : ان مرحلة التغيير التي أشار إليها البيان في أعقاب معاهدة السلام التي تم التوقيع عليها وما سينتج عنها من آثار تمس مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية تتطلب من الحكومة وكافة مؤسسات الدولة ليس مجرد الحيطة والحذر بل لا بد من الارتكاز على قواعد ثابتة ومنهجية سليمة تترجمها الاجراءات الكفيلة والفاعلة لمعالجة ما يطرأ ، ومواجهة أية تحديات في الداخل والخارج ...

ولما كان الاردن وعلى امتداد تاريخه الطويل السباق دوماً إلى التضامن العربي والداعي أبداً إلى وحدة الموقف انطلاقاً من وحدة المصير فان تفعيل دور الاردن وخاصة في هذه المرحلة يتطلب العمل الجاد والسعي الحثيث لرأب الصدع واعادة التضامن العربي والعمل والمساهمة في تذليل أية صعوبات تعترض المسيرة العربية وفي مقدمتها العمل العربي المشترك لازالة المعاناة ورفع الحصار المفروض على العراق الشقيق ...

في المجال الاقتصادي :

لن أخوض ولن أسهب طويلاً في موضوع البطالة والفقر الذي يكثر الحديث عنه ، ولكنني أتقدم ببعض الاقتراحات التي أرجو أن تنال الاهتمام المطلوب والتوقف عندها ... فنحن نعلم وحسب المعلومات والاحصاءات المتوفرة ان هناك حوالي ٢٠٠ ألف وافد يعملون في كافة القطاعات في هذا البلد وخاصة في مجال القطاعات الخدمية كالنظافة ومحطات المحروقات والمصانع والمزارع واعمال البناء .. وان هذا العدد يساهم بشكل او بآخر في بقاء مشكلة البطالة كما أنه يحول دون قيام العامل المواطن بمثل هذه الاعمال ... ولعل من بين أسباب ذلك تدني مستوى الاجور التي يقبل بها العامل الوافد لمثل هذه الاعمال ... وفي هذا الصدد

فانني اقترح ان يتم التوصل إلى وضع حد أدنى لتلك الاجور بحيث يشجع العامل المحلي القيام بمثل هذه الاعمال ، ولا يتحقق ذلك في اعتقادي إلا بمبادرة من الحكومة ومساهمة القطاع الخاص بغية التوصل إلى صيغة مقبولة ووضع اسس سليمة تتعلق بالاجور وساعات العمل ... وانني أرى أن هذا الموضوع يرتبط ارتباطاً مباشراً بموضوع آخر ألا وهو سياسة التعليم ونظرة المجتمع لعمال هذه القطاعات ... ولعل نظرة سريعة للاعداد الهائلة من حملة شهادة التوجيهي الثالث الثانوي راسب الحاصلين عليها بالنجاح التلقائي تؤكد هذا الاعتقاد حيث أن هذا الطالب يرفض القيام بمثل هذه الاعمال لانه يحمل (التوجيهي) مما يضاعف من هذه المشكلة ، ومن هنا فانني أرى ان يعاد النظر في السياسة التعليمية من حيث :

- الحد من عملية النجاح التلقائي .
- فتح مدارس حرفية لكثير من الاعمال الحرفية واليدوية لكي يلتحق بها طلاب ما بعد الابتدائي .

معالي الرئيــس

حضرات الزملاء المحترمين

ومن بين المشكلات التي تواجهنا وخاصة في محافظة معان هو مشروع مصنع الزجاج ... ان هذا المشروع الاقتصادي هو المشروع الوحيد الموجود في محافظة معان وهو مصدر الرزق الوحيد لاكثر من ٣٠٠ عائلة ... ولقد تعثر العمل في هذا المشروع منذ بداية انشائه نظراً لسوء الادارة التي تعاقبت عليه ، وكثرت الشكاوى حوله مما حدى بالحكومة السابقة إلى تشكيل لجنة للبحث في كافة جوانب هذا المشروع ، كما تم استقدام خبير أجنبي لوضع دراسة كاملة عن اسباب تعثره ، وقد اقترح هذا الخبير عدة بدائل منها ترميم الفرن وصيانته وزيادة كفاءة اجهزة الخلط وتغيير أنظمة السحب العامودية الى أنظمة سحب افقية ، وقدر الخبير تكلفة هذا البديل بحوالي سبعة ملايين دينار ، وان هذا البديل يمكن ان يحقق ربحاً سنوياً قبل احتساب الديون والضرائب بقيمة ٢ مليون دينار ... وتوجد لدى وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة نسخة عن تقرير هذا الخبير ... .

ومن الامور الهامة المتعلقة بهذا المشروع مشكلة العاملين في مصنع الزجاج ، حيث قامت الحكومة السابقة مشكورة بتشكيل لجنة للوقوف على هذه المشكلة وحلها ، ولذا ارجو من الحكومة العمل على تفعيل واستئناف دور هذه اللجنة لحل مشكلة هؤلاء العاملين الذين أفنوا زهرة شبابهم في هذا المصنع منذ انشائه وهم الآن في ظروف نفسية ومادية صعبة وقاسية خاصة وان المصنع قد توقف العمل به منذ تشرين الثاني ١٩٩٣ بناء على توجيه لجنة التنمية في ذلك الحين من أجل اجراء صيانة كاملة لهذا المصنع التي تم بموجبها استقدام الخبير الامريكي الذي قدم توصيته التي اشرت إليها ...

ان هذا الموضوع على قدر كبير من الاهمية اذ ان اعادة تشغيل هذا المصنع على اسس علمية وثابتة يجعل منه مصدراً من مصادر الدخل القومي وبنفس الوقت فانه يمتص جزءاً كبيراً من البطالة المستحكمة في مدينة معان ، ولذا اطالب الحكومة بهمة وجدية لاعادة تشغيل هذا المصنع .

- ومن الامور المهمة في حياة محافظة معان الخط الحديدي الحجازي الاردني الذي يشكل عصباً رئيساً في الاقتصاد الوطني ، وان تحديث هذا الخط وتطويره ، ومتابعة الامور الفنية والادارية يساهم أيضاً في تشجيع التجارة والسياحة والنقل الداخلي والخارجي ونقل الحجاج مما يعد رافداً مهماً لخزينة الدولة خاصة في مرحلة التغيير التي يمر بها الوطن . ولذا فانني اطالب الحكومة برعاية هذا الخط واجراء الدراسات الفنية لتحديثه وتطويره ليقوم بدوره على أكمل وجه .

كما واود ان اشير هنا إلى موضوع حيوي آخر وعلى جانب من الاهمية وهو الطريق الخلفي المؤدي إلى ميناء الحاويات في العقبة وكثرة الحوادث المؤسفة الناتجة عن خلل في التصاميم الهندسية لهذا الطريق حيث تم الاخذ بعين الاعتبار عند التصميم والذي يبلغ طوله ثلاثة عشر كيلو متر نسبة ميلان ٧٪ وعلى مسافات متواصلة وهو الحد الاعلى للمواصفات العالمية والمسموح بها دولياً ... ويحضرني أن أشكر اللجنة التي تم تأليفها في الحكومة السابقة من معالي وزير النقل والداخلية والاشغال لاهتمامها بهذا الموضوع واطالب الحكومة العمل على دعم هذه اللجنة لتقوم بدورها لحل هذه المشكلة تحقيقاً لاهتمام صاحب الجلالة الملك المعظم في لقائه الاخير وتوجيهاته للاهتمام بالمواطن والحد من حوادث الطرق المؤسفة حيث ان هذا الطريق منذ بداية استعماله قد أودي بحياة الكثير من ابناء هذا البلد ...

معالي الرئيــس

حضرات الزملاء الكرام

وهناك موضوع حيوي وهام بالنسبة لمحافظتي معان والعقبة والاقضية التالية لهما وهو موضوع انشاء جامعة والتي سبق وان طالبت وطالب زملائي نواب المحافظة الحكومة السابقة بالتخطيط لانشائها لتكون مشعلاً حضارياً وثقافياً كما انها سوف تخفض العبء المادي عن طالبي التعليم وتساهم في تحريك العجلة الاقتصادية في هذه المحافظة .

معالي الرئيــس

حضرات الزملاء الكرام

اننا ونحن نتطلع إلى مرحلة جديدة تتعلق عليها الآمال في أن نبني دولة المؤسسات والقانون والديمقراطية خاصة وان هذا الوطن قد حباه الله بالقيادة الهاشمية الحكيمة والرائدة لنضرع إلى العلي القدير أن

يمد في عمر جلالة الملك الحسين المفدى وسمو ولي عهده الامين الامير الحسن مستلهمين منهم الحكمة في القيادة والصبر في العمل ومواجهة التحديات .

وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس :

وعليكم السلام ، المتحدث الزميل خليل حدادين .

السيد خليل حدادين :

معالي الرئيس

حضرات النواب الكرام

ان بناء دولة القانون والمؤسسات وتعميق الممارسة الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة الشاملة بين المواطنين جميعاً لا تتأتى إلا من خلال القوانين العصرية التي تنحاز إلى مصالح الشعب والايمان بالتعددية السياسية واحترام الرأي الآخر والنظرة إلى المواطنين جميعاً انهم ابناء وطن واحد وان لا يشعر المواطن انه غريب ويعيش الغربة في ذاته وداخل وطنه وعندما تتحقق العدالة في توفير الفرص أمام الجميع وعندما يشعر الجميع انهم شركاء وان الوطن ملك لهم جميعاً ، معاً يبنون ومعاً يواجهون الصعاب فهم سواسية في السراء والضراء ، وما عدا ذلك فأن بيان الحكومات بلغتها العربية الجميلة ببيانها وبلاغتها لا تسمن ولا تغني من جوع .

معالي الرئيــس

الديمقراطية منهج حياة والتعددية السياسية تعني أن يكون المواطن حراً في اختياره وتوجهه ضمن ثوابت الامة ومصلحة الوطن وحقوق الانسان ركيزة في بناء الوحدة الوطنية والقومية ومدماك في بناء صرح الوحدة والحرية والعدالة الاجتماعية لابناء هذه الامة ومستقبل اجيالها ولهذا فان الحوار القائم على الاحترام المتبادل بين كافة اطياف العمل السياسي هو ركيزة لاشتراك الجميع في صنع القرار وتنفيذه .

ان ذلك ينبع من سن قانون عصري للانتخابات النيابية والمجالس البلدية والقروية وليأخذ المواطن دوره من خلال تنظيماته السياسية والنقابية والمهنية وتجمعاته الشبابية واتحادات الطلبة والعمال والفلاحين واتحاد المرأة ومن خلال ذلك يتسنى للمواطن أن يأخذ دوره في الحفاظ على الوطن وتعزيز مكتسباته ومعالجة المعوقات والسلبيات التي تعترض مسيرة تقدمه .

ومن خلال فهمنا هذا فان حزبنا حزب البعث العربي الاشتراكي الاردني الذي اتشرف بتمثيله تحت هذه القبة يؤكد على مايلي :

اولاً : التأكيد على دعم النهوض بقواتنا

المسلحة من خلال توفير جميع احتياجاتها ومتطلباتها لتكون درعاً للوطن وأمنه الخارجي ، وللحفاظ على الامن الداخلي فان دعم الاجهزة الامنية الاخرى ضرورة وطنية مع الاخذ بعين الاعتبار ان كرامة المواطن في وطنه فوق كل اعتبار مما يعني ان الممارسات اللاديمقراطية يجب أن تزول في ممارسات هذه الاجهزة وأن لا يتم مساءلة أي مواطن بعيداً عن اصول القوانين وضوابطها وان لا يتم التحقيق مع أي مواطن لانتمائه للاحزاب المرخصة ومنعه من العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية أو منعه من العمل في بعض المرافق العامة .

ثانياً : ان مشاريع المرحلة الثانية من خطة التطوير التربوي تحتاج إلى ورقة مراجعة للمرحلة الاولى ، فأجهزة البحث والتطوير التربوي يعتريها العجز لانها تخضع لمزاجيات فردية ولتوجيهات البنك الدولي وكذلك غياب المعلم عن أداء دوره الفعال وهو ركيزة التعليم والذي طال انتظاره لينصف مادياً ومعنوياً واذ نأمل ان تكون العلاوة التي اعطيت للمعلم مؤخراً خطوة على طريق انصافه مادياً ومعنوياً ومن خلال اعطاء المعلم الحق في التمثيل النقابي المشروع والذي يعترف بالتعليم مهنة كسائر المهن كما ان هناك تباطؤاً كبيراً في توسيع قاعدة التعليم المهني وضعف أداء التدريب المهني لغياب نظام التوظيف والتصنيف المهني الذي لا بد وان يظهر للنور للتمكن من تنظيم العمل المهني في سوق العمل بالاضافة إلى التركيز على برامج تأهيل المعلمين وتدريبهم وخاصة ان اكثر من ثلث ابناء الوطن بين أيديهم ليكونوا قادرين على اعداد ابنائنا على القدرة لمواجهة الحياة في المستقبل واما التعليم العالي فاننا ما زلنا نلاحظ ان مخرجات الجامعات ليس لها علاقة بحاجات المجتمع وسوق العمل مما زاد في مشكلة البطالة .

ثالثاً : ان اعلامنا والرسمي منه بشكل خاص يعيش في غياب عن هموم المواطن وهو احاديّ الجانب يعمد إلى تغييب الرأي الآخر ولا يبرز إلا وجهة النظر الرسمية وهناك تجني واضح على الصحافة الحزبية من خلال تقديم القائمين عليها إلى المحاكم في محاولة للجم أصواتهم كما ان الحكومة تحرم الصحف الحزبية من الاعلانات الحكومية وكأنها لا تمت بصلة إلى المؤسسات الوطنية ولذا اطالب الحكومة بأن تعطي الصحف الحزبية جزءاً من اعلاناتها لتمكينها من القيام بدورها الوطني .

رابعاً : العمل على تحفيز الشباب ودفعهم للمشاركة الفعالة في بناء الوطن من خلال الاعتراف باتحاد الشباب وتعميم الاندية الشبابية والرياضية لتشمل جميع

المحافظات ودعم وزارة الشباب في الموازنة السنوية القادمة حيث أن المرصود لهذه الوزارة لعام ١٩٩٥ لا يمكن أن يمكنها في أن تقوم بالدور المطلوب منها .

خامساً : منذ سنوات والحكومات المتعاقبة تعزف على اسطوانة الاصلاح الاداري والتنمية الادارية وعين في التشكيلات الحكومية الاخيرة وزيرٌ للتنمية الادارية ولكن بدون وزارة وما زال ضعف الاداء الوظيفي وانتاجيته في القطاع العام يزداد يوماً بعد آخر في ظل غياب انظمة المعلومات والادارية منها بشكل خاص وما زلنا نشاهد وضع الرجل الغير مناسب في المكان المناسب لغياب المعايير والأسس لاشغال الوظائف وخاصة العليا منها مما ساهم في التوجه الجهوي واستغلال الوظيفة وشيوع الفساد المالي والاداري مما يحرم الوطن من الكفاءات الوطنية ويعيق تقدم مسيرته .

سادساً : وفي المجال الاقتصادي لا بد من حفز وتشجيع استثمار المدخرات المحلية وخاصة الاموال الكبيرة المجمدة لدى مؤسسة الضمان الاجتماعي وصناديق التقاعد واموال النقابات المهنية ومدخرات الافراد لخلق اقتصاداً انتاجياً قابلاً للاستمرار مولداً لفرص العمل قوامه خدمة الانسان وتعظيم دوره واستنفار طاقاته وتعظيم قدرة الاقتصاد الوطني على الانتاج في كل المجالات علماً بأن اي حلول مطروحة هي حلول آنية قاصرة عن معالجة مشكلاتنا الاساسية في غياب التكامل الاقتصادي العربي وان المشكلة الملحة في الاردن مشكلة الفقر والبطالة لا يمكن مواجهتها إلا تحت مظلة التكامل الاقتصادي العربي وعلى سبيل المثال كان القُطر العراقي الشقيق يستوعب ما يزيد على ثلاث ملايين مواطن مصري قبل الحصار الظالم قادر على استيعاب كافة العاطلين عن العمل في السوق الاردني كما أن السوق العراقي قادراً على استيعاب فائض الصناعات الاردنية ولذا فان العمل على رفع الحصار الظالم عن العراق فيه مصلحة وطنية اردنية بالاضافة إلى المصلحة القومية .

سابعاً : يعاني المواطن من كثرة انواع الضرائب ولا بد من وضع قانون ضريبي يحقق العدالة الاجتماعية ويحمي الشرائح الاجتماعية الفقيرة وينطلق من قاعدة أن للفقراء حق في مال الاغنياء .

ثامناً : يمكن للسياحة أن تشكل مصدراً هاماً من مصادر الدخل للوطن ورفده بالعملات الصعبة ولذلك على الحكومة أن توفر متطلبات نجاحها مع الاهتمام بكافة المواقع السياحية والأثرية والدينية والتاريخية ونحذر هنا من قيام دولة العدو الصهيوني بتسويق كنوزنا الاثرية

ضمن برامجها باعتبارها شواهداً لتراثنا وتاريخنا وشاهداً على هويتنا الوطنية والقومية .

تاسعاً : وفي مجال الطاقة والثروة المعدنية لا بد أن تُبقي الحكومة على ملكية وادارة الطاقة والثروة المعدنية لانها مواضع استراتيجية لا يجوز التخلي عن ملكيتها وادارتها للافراد وفي هذا المجال لا بد من الاشارة إلى أن الجيولوجيّ الاردني لم يأخذ دوره المطلوب وهو الركيزة الاساسية في عمليات التنقيب والانتاج للثروات الطبيعية ولذلك أطالب الحكومة بانصافه مادياً ومعنوياً .

عاشراً : ان المتقاعدين العسكريين والمدنيين السابقين والذين أفنوا سنوات عمرهم في خدمة الوطن يستحقون منا جميعاً الدعم لانه لا يمكن أن نرضى أن يكون دخل أحدهم من عائداته التقاعدية اقل من مستوى خط الفقر في الاردن ، كما أننا نطالب الحكومة باعادة النظر في قانون الضمان الاجتماعي لان المتقاعدين من الضمان الاجتماعي هم ابناء هذا الوطن ولا بد من توفير العيش الكريم لهم ولعائلاتهم .

حادي عشر : المرأةُ نصف المجتمع ولا تتجاوز نسبة العاملات في الاردن عن ١٢٪ وهذا يعني ان قطاعاً واسعاً قدراته معطلة ولا بدَّ من فتح المجال للعمل على تفعيل دور المرأة ووضع خطة شاملة للنهوض بالمرأة والاسرة والطفل .

ثاني عشر : التأمين الصحي والخدمات العلاجية ، فعلى الرغم من الشوط الذي قطعه الاردن في هذا المجال إلا أن قطاعاً واسعاً من المواطنين ومناطق الريف الاردني لا زالت في أمس الحاجة إلى توفير الرعاية الصحية اللازمة واودُ بهذه المناسبة أن أشير إلى أن الحكومة قامت مؤخراً بشراء مستشفى النديم في مأدبا مما أسعد أهالي محافظة مأدبا ولكن لم تتم عليهم سعادتهم عندما وجدوا أن المستشفى الحكومي السابق قد أُغلق بدلاً من ان يبقى عاملاً مع شقيقه مستشفى النديم وقد أُغلق وبقيت معداته وغرف عملياته لتصدأ الا يمكن أن يستغل هذا المستشفى بتخصص النسائية مثلاً ، كما لا بدَّ ان نؤكد ان على الحكومة وارباب العمل دراسة واخراج مشروع قانون التأمين الصحي الشامل لرفع المعاناة عن عدد كبير من ابناء شعبنا .

ثالث عشر : السياسة التموينية والاشراف والرقابة على الغذاء والدواء تحتاج إلى فاعلية اكبر بكثير مما هو قائم وتفعيل القوانين والانظمة المعمول بها وبنفس الوقت فأن الحكومة مطالبة بمراقبة الاسعار للحد من الغلاء الذي يعانيه المواطن في تأمين لقمة عيشه وان تبقي الحكومة الدعم للمواد الاساسية والتوسع في مواد اساسية اخرى خاصة ما تحتاجه الاسرة الفقيرة .

معالي الرئيس

حضرات الزملاء المحترمين

ان الوضع السياسي والاقتصادي الذي يعيشه الاردن بعد توقيع المعاهدة مع الكيان الصهيوني والذي اوهم الاعلام الرسمي المواطن ان المعاهدة ستحل كل مشاكله قسم المواطنين إلى قسمين من مع المعاهدة فهو وطني ومن ضد المعاهدة فهو ضد الوطن بالاضافة إلى الممارسات الاقليمية والجهوية وكل ذلك له مردود سلبي علينا جميعاً فاذا كان الوطن يقبل الاجتهاد والتباين في الرأي فانه لا يقبلُ القسمة ولذا فعلى الحكومة الحالية ان تضع في اعتبارها وفي سلم أولوياتها العمل على التمسك بالوحدة الوطنية قولاً وفعلاً ، فالوحدة الوطنية التي هي ركيزة اساسية لنا جميعاً في مواجهة جميع السلبيات والمعوقات التي تواجه الوطن بكامل أهله ولن يكون ذلك إلا من بوابة الايمان العميق والمتجذر بالديمقراطية والتعددية السياسية واحترام الرأي والرأي الآخر واعتبار الاحزاب السياسية مؤسسات وطنية والاولوية الثانية هي العمل الجاد على مواجهة والحد من مشكلة الفقر والبطالة .

معالي الرئيــس

حضرات النواب المحترمين

لقد تقدمت في عهد الحكومة السابقة بخمسة اسئلة خطية للحكومة كان أولها بتاريخ ١٩٩٤/١٢/٢٢ ولم يرد جواب أي سؤال منها حتى تاريخه علماً بأن النظام الداخلي في المادة ٨٥ يعطي الحكومة مدة اسبوعين فقط للاجابة آمل ان لا تكون الحكومة الحالية كالسابقة في هذا المجال .

معالي الرئيس

حضرات النواب المحترمين

نحن القوميون وبالتعاون مع كل الخيرين في هذا البلد سنعمل على الحفاظ على هوية الاردن القومية وبنفس الوقت سنقاوم التطبيع بكل اشكاله السياسية والاقتصادية والثقافية بكل الوسائل المشروعة وستبقى القضية الفلسطينية القضية المركزية لكل القوميين المؤمنين بوحدة امتهم ونهوضها ، كما سنعمل مع كل الوطنيين وكل الأخيار في العالم على رفع الحصار الظالم عن العراق الشقيق .

المجد والخلـود لشهـداء الامـة

وعاشت فلسطين حرةٌ عربيـة

والله يحفظكم

معالي رئيس المجلس : شكراً استاذ ، الزميل منير صوبر .

السيد منير صوبر :

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على رسوله الامين

معالي الرئيــس

حضرات النواب المحترمين

لقد استمعنا إلى البيان الوزاري الذي ألقاه سيادة الشريف والذي طلب الثقة على اساسه .

وقد أتى هذا البيان ببرامج متوازنة مع الاتجاه نحو المبالغة في اطلاق الوعود والتي لا يمكن تحقيقها ، واذا كانت هذه الوزارة ستهتم

بتنفيذ هذا البيان وان كانت ستقوم بمحاربة الفساد والترهل الاداري والبيروقراطية وتولي مشكلتي الفقر والبطالة عناية قصوى وتعمل بجدية على الحد من آثارهما وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة .

واذا كانت الحكومة ستعمل على محاولة جمع الصف العربي واعادة اللحمة وتقوم بدعم الجهود المبذولة لمساعدة الشعوب المسلمة في البوسنة والشيشان .

ونظراً إلى العلاقة بين الشعبين الاردني والفلسطيني على انها علاقة مميزة وخاصة وتطبيقها فانها ستكون قد انجزت كل ما يتمناه الشعب الاردني الواحد وهنا أود أن أذكر بأن هذه المشاكل والهموم وحلولها واقتراحاتها قد وردت في كافة البيانات الوزارية السابقة التي سمعتها .. وحتى منذ تأسيس المملكة .

وأرى في هذا البيان النقاط التالية أود أن اركز عليها .

١- بالنسبة لموضوع الرياضة والشباب فان ما ورد في البيان من اجراءات ستقوم الحكومة باتخاذها في سبيل تطوير ورفع مستوى الرياضة والشباب الاردني لا يتوافق بل وتحتاج إلى اضعاف ما ورد في موازنة عام ١٩٩٥ ، حيث أن المرافق الرياضية غير متوفرة في معظم المحافظات والالوية واخص منها الدائرة الانتخابية الخامسة والتي تخلو تماماً من اي مرفق رياضي ولم توضع اية مخصصات في موازنة ١٩٩٥ ، فلا أدري كيف ستقوم الحكومة بكل وعودها في بيانها الوزاري .

٢- الصحة . انني اتمنى على وزارة الصحة ان تقوم بدعم الكوادر الموجودة في المراكز الصحية وأن تزيد جهودها في الطب الوقائي وان تولي دورها في الرقابة الصحية جل اهتمامها ولا ينكر أحد ما وصل إليه الطب والعلاج في الاردن والذي نرجو ان نستمر في المحافظة عليه ولا يمكن ذلك إلا بتوفير مستلزمات الصحة العامة ورفع سويتها في المراكز الصحية فعلى سبيل المثال المراكز الصحية في قضاء وادي السير مراكز مستأجرة ولا تفي بالغرض حيث انها صغيرة وغير مصممة لتكون مراكز صحية كما انه لا توجد سيارة اسعاف واحدة في كل قضاء وادي السير .

٣- الاشغال العامة والاسكان .

يملك الاردن شبكة طرق رئيسية حديثة وهذا معروف اقليمياً ولكن هذه الجودة والنوعية الجيدة تسوء عند البحث في الطرق الثانوية والقروية حيث انها اما معدومة او تحتاج إلى صيانة وهي بعيدة عنها وهناك عجز في تنفيذ الطرق الزراعية حيث ان معظم الحاصلات الزراعية تنقل بطرق بدائية واعطي مثلاً على ذلك منطقة عراق الامير والبحاث وسيل حسبان .

- وبالنسبة لموضوع الاسكان فانني اتمنى على الحكومة ممثلة بوزارة الاشغال العامة والاسكان ان تولي مشاكل اسكان ابو نصير عنايتها وحلها وعلى سبيل المثال لا الحصر يعاني اسكان ابو نصير من مشكلة التدفئة التي دفع تكاليف انشائها السكان ولم يستفيدوا منها لحد الآن بالرغم من مرور السنين .

ان المرحلة المقبلة تتطلب منا ان نولي عنايتنا للسياحة وقد ورد ذلك في البيان الوزاري وأود هنا ان اذكر بمواقع آثار عراق الامير المهملة بالرغم من وجود الآثار في منطقة جذب سياحي نادر .

٥- الزراعة والري .

لعل من حسن حظ دائرتي الانتخابية عودة وزيري الزراعة والمياه والري الى الوزارة الجديدة حيث ان وزير المياه السابق وهو الحالي هو الوزير الوحيد الذي قام بزيارة المنطقة خلال عام ٩٤ . ولكنه لم يف بوعوده في ادراج موضوع تنمية واد البحاث والبصة ضمن ميزانية عام ٩٥ والذي نأمل من الوزيرين ان يهتما في المنطقة وينفذا وعودهما .

معالي الرئيس

السادة النواب المحترمين

ان الحدث الاكبر على مستوى المملكة هذه السنة ١٩٩٥ الانتخابات البلدية والقروية ومجلس امانة عمان الكبرى . فالذي نرجوه وحتى يتم تلافي اية اخطاء في التنظيم ان تبدأ الحكومة في الاعداد له منذ الآن بمشاركة الفعاليات النيابية والشعبية في المحافظات والالوية . وخاصة في مناطق امانة عمان الكبرى .

كما اننا نسمع من وزارة الداخلية ومنذ مدة طويلة عن تقسيمات ادارية جديدة في طريقها الى الانجاز نرجو الاهتمام بها واعطائها الاولوية حتى ينبى عليها قانون الانتخابات النيابية العامة الجديد .

واخيرا ارجو للحكومة كل التوفيق -ان حصلت على الثقى - في خدمة هذا البلد الطيب ، اردننا العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم وولي عهده المحبوب .

عـــاش الاردن عزيـــزاً قويـــاً

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

معالي رئيس المجلس : وعليكم السلام ، الزملاء الافاضل تحدث في جلسة اليوم عشرين من الزملاء ، وبقي لدي ثمانية من الزملاء . أرفع الجلسة الى صباح الغد الساعة العاشرة وأرجو من الزملاء الذين سيتحدثون نهار الغد وهم السادة فواز الزعبي ، فوزي الطعيمة ، عبد موسى النهار ، محمد الحنيطي ، عبد الهادي المجالي ، توجان فيصل ، نزيه عمارين ، محمد الزبن وعبد الله العكايلة . أن تكون كلماتهم جاهزة وشكراً لكم .

- انتهت الجلسة -

رئيس مجلس النواب	**أمين عام مجلس الامة**
المهندس سعد هايل السرور	**حكــم خيــر**